جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية و الإعلام

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الجالية المسلمة في فرنسا وإشكالية الاندماج الإجتماعي و السياسي

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري

إعدادالطالبة:

تحت إشراف الدكتور

سالم برقوق

السنة الجامعية: 2012 – 2013

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	1
الفصل الأول: الجالية المسلمة في فرنسا من هجرة لإقامة	
المبحث الأول:الجالية المسلمة بفرنسا: مقاربة تاريخية.....	11
المبحث الثاني:الجالية المسلمة بفرنسا: مقاربة كمية قانونية.....	18
المبحث الثالث:الإسلام والعلمانية في فرنسا.....	30
المبحث الرابع: واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا.....	35
الفصل الثاني: مميزات الجاليةالمسلمة بفرنسا و انعكاساتهاعلى المجتمع الفرنسي.	
المبحث الأول: خصوصيات الجالية المسلمة بفرنسا.....	44
1–التعريف بمسلمي فرنسا.....	44
2–منهم الشباب المسلمين؟.....	47
أ–الإطار الاجتماعي و الاقتصادي.....	47
ب– ظاهرة البور و مخلفاتهاعلى النظام والجالية.....	50
3–هوية مزدوجة.....	53

المبحث الثاني:صعوبة تنظيم الجاليةالمسلمة في فرنسا..... 57

1–عراقيل التنظيم..... 57
أ–عراقيل خاصة بالنظام..... 57
ب–عراقيل خاصة بالجالية.....
2–التباطؤ في تثبيت هيئة تمثيلية على أرض الواقع..... 62
المبحث الثالث: صورة الإسلام في المجتمع الفرنسي..... 65
1–لماذاهذاالتخوفمنالإسلام..... 66
2–مسألة الحجاب وتمازجها مع مبدأ العلمانية..... 69
3–أزمة الاندماج:أزمة الدولة– الأمة– 73

الفصل الثالث: التحديات المستقبلية للجالية المسلمة في فرنسا

المبحث الأول:البرامج السياسية اتجاه الجالية المسلمة..... 79

المبحث الثاني:إلزامية إعادة النظر في تنظيم الجالية المسلمة في فرنسا..... 88

المبحث الثالث:مختلف التحدّيات التي تواجهها الجالية المسلمة في فرنسا..... 93
1–التحديات الإيديولوجية..... 93
2–التحديات السياسية..... 97
3–التحديات البسيكولوجية..... 99
الخاتمة..... 103

قائمة المراجع..... 107
الملحق..... 118

كلمة الشكر والتقدير

أشكر الله جل و علا الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، و أتقدم بالشكر إلى الوالدين و الزوج الكريم على دعمهم المعنوي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى الأستاذ المشرف "برقوق سالم"تقديرا واعترافا بصبره الجميل و عمله الجليل و توجيهاته القيمة خصوصا دعمه المعنوي.

كما أتقدم بشكري لكل الأساتذة الذين أشرفوا على تكويني ،والذين لم يبخلوا عليا بنصائحهم القيمة و التي أفادتني كثيرا في بحثي و لن أنسى لهم هذا ما حييت.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

- والدتي العزيزة
- إلى زوجي و اولادي
- و إلى كل أفراد عائلتي
- و إلى الزملاء

حياة

الجالية المسلمة في فرنسا وإشكالية الإندماج

الإجتماعي والسياسي

مقدمة

الفصلالأول: الجالية المسلمة في فرنسا من هجرة لإقامة

- **المبحث الأول:** الجالية المسلمة بفرنسا: مقاربة تاريخية.
- **المبحث الثاني:** الجالية المسلمة بفرنسا: مقاربة كمية قانونية
- **المبحث الثالث:** فرنسا بين القبول والرفض للإسلام

الفصل الثاني: مميزات الجالية المسلمة بفرنسا و انعكاساتها على المجتمع الفرنسي

- **المبحث الأول:** خصوصيات الجالية المسلمة بفرنسا
- **المبحثالثاني:**صعوبة تنظيم الجالية المسلمة في فرنسا
- **المبحث الثالث:**الإسلام و العلمانية في فرنسا
- **المبحث الرابع:** واقع الإسلام و المسلمين في فرنسا

الفصلالثالث:الأفاق المستقبلية التي تواجه الجالية المسلمة بفرنسا

- **المبحث الأول:**البرامج السياسية اتجاه الجالية المسلمة
- **المبحث الثاني:**إلزامية إعادة النظر في تنظيم الجالية المسلمة في فرنسا
- **المبحث الثالث:**مختلف التحدّيات التي تواجه الجالية المسلمة في فرنسا

الخاتمة

مقدمة

شهد العالم منذ منتصف الثمانينات و خاصة مع بداية التسعينات تغيرات عميقة في شتى الميادين,من بينها الإقتصادي و السياسي .

تلت تلك التغيرات مجموعة من التحولات في كل الميادين الإجتماعية والثقافية كما انجر عن ذلك تحول كبير على مستوى المفاهيم التي أصبحت متداولة عالميا.فعلى هذاالأساساتخدت ظاهرة الهجرة بعدا جديدا على الساحة الدولية عامة و الأوروبية بالخصوص و في فرنسابالأخص .أصبحت تشكل في منظور بعض الدول الغربية تهديدا لمصالحها'وظاهرة يمكنها أن تهدد استقرارها السياسي و حتى تجانسها الإجتماعي والثقافي.

فاذا نظرنا قليلا إلى الوراء نجد أنهولفترة زمنية طويلة ثم اعتبار الهجرة كمرحلة انتقالية مؤقتة انتقالية يستهدف منها إيجاد حلول لمعضلات و حاجات داخلية مرتبطة بملئ الفراغ الفادح الذي يخص بنقص باليد العاملة في معظم الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، حيث ظل المهاجرين لمدة طويلة يعتبرون عمّالا– مهاجرين,حيث ظل وجودهم يرتبط أساسا بمهمة العمل و تنمية سياسة التشغيل و التنمية الإقتصادية التي أنتجتها دول أوروبا الغربية آنداك و خاصة فرنسا حيث ارتبط سبب الوجود بالهدفالأولي للهجرة المتمثل في العامل المادي.

بعد عام 1974 بدأ اكتشاف مظهر جديد لظاهرة الهجرة و هو مظهر الدوام والإستقرار الجماعي للعائلات حيث أصبح من اللازم التغيير في طريقة التفكير، والإنتقال من ذهنيةالتفكير في هجرة مرتبطة بظاهرة الهجرة الجماعية, مما يبرر ظهور التجمعات العائلية التي سمحت بها الدولة الفرنسية الشيء الذيأكدت عليه صراحة في مختلف قوانينها.

لذلك فإن فرضية إعتبار الجالية المسلمة بفرنسا كقوة عمل محضة دخلت مرحلة الزوال ويتبرر ذلك بتمركزهم مع علاقاتهم بعدما أصبحت متمركزة في بلدها المضيف, مماإستوجب الأخذ بعين الإعتبار كل الأبعاد التي تفرض نفسها مع ذلك الوجود كالعادات و التقاليد و القيم و الأخلاق و حتى من القوانين.

سوف يتبين مع مرور الوقتأنمنذ نهاية السبعينات برز بشكل واضح الطلب بالإعتراف الرسمي–القانوني–بالإسلام بطريقة فعلية في عامة الدول الغربية وفي فرنسا على وجه الخصوص وذلك بالتوافق مع ذهنية الكثير من مجموعات المهاجرين المسلمين بأنهم في

طريق الإنضمام لسباق حتمي للإستقرار خاصة بفرنسا بما أنها البلد الذي يستقبل إلى يومنا هذاأكبر عدد من المسلمين .

إن الإسلامباعتباره ظاهرة موجودة التي هي في صميم النقاش الذي يشغل فرنسا اليوم من حيث العمل من أجل التوصل إلى إجماع جمهوري يستهدف إبعاد مسألة الإسلام و المسلمين من المعارك الإنتخابية نظرا للأهمية العددية التي يحضى بها، أو الإستمرار في إستغلال المهاجرين من بينهم المسلمين ، فبعبارة أخرى هل ستعرف فرنسا كيف تقبل نفسها بهدوء باعتبارها تتكون من فئات ذات أصول مختلفة، غير منصهرين؟ ولكن هم مواطنين. لهذا السبب أصبحت مسألة مكانة الإسلام في الجمهورية الخامسة أمرا حاسما، حيث أن إدماجا ناجحا للإسلام في الحياة الإدارية و الثقافية و الإجتماعية، لا يمكنها إلا أن تسهل إلى حد كبير عملية الإندماج ، أما إذا كان ذلك في الإتجاه المعاكس،فإن فشل الإندماج السياسي و الإجتماعي يدفع حتما ولو بعدد صغير من المسلمين وخاصة الشباب المسلم نحو إعتناق الإسلام منطوي على نفسه متعرض لكل الإنحرافات الممكنة إلا أن كل شيء في حقيقة الأمر يظهر أن الأغلبية الساحقة من مسلمي فرنسا والذين أصبحوا شركاء الفرنسيين في " المواطنة " يطمحون أساسا إلى المساواة في الحقوق والواجبات في مجتمع مختلف ثقافيا و دينيا، و تكسرت فيه علمانية الدولة قبل وجودهم الكثيف فوق الأراضي الفرنسية على أن يكون معلنا، يبدو بالنسبة إلينا مبررا تبريرا واضحا بما أن مستقبلهم ومستقبل أولادهم يتحقق فوق نفس التراب (فرنسا)، وحتى بالنسبة لمسيرتهم من أجل المواطنة الفرنسية، وذلك دون إلغاء التعلق العاطفي و خاصة الثقافي بالوطن الأم، ومن هنا فإن ليس ضغط الإسلام نظيرا، وإنما هو موجود واقعيا، محاولة تستهدف التساوي مع مختلف الديانات التقليدية التي توجد في فرنسا منذ زمن بعيد، و في هذا السياق تطرح مسألة إلتزام القانون إلتزاما واضحا باعتبار أن "توطين" الإسلام على غرار الديانات والمذاهب الأخرى في فرنسا إلى التكيف تدريجيا مع العلمانية، يفترض بحق العبادة كما تنص عليه قوانين الجمهورية الخامسة يوضح وبالتالي فإن إسلامامنذمجا يقود بالضرورة إلى التساؤل عن الشروط الأفضل لتنظيم شؤون المسلمين بفرنسا، وبالتالي هنا يبدولنا خيارين: هل نختار دين تؤطره الدولة؟ أم نعيش بدين غير مؤسس تقوم بإدارته و تنظيمه أئمة المساجد أو الجمعيات الخيرية و الثقافية أو الدينيةحتى وإن كان المزج بين الموضعين كما يتبديه البعض من

المحللين و المختصين في القضية (مثل Jean Leca)، فهل من سبيل للتقيد بقواعد الحد الأدنى لحق العبادة الذي يمر عبر وجود مساجد و كذا تأمين الإعتراف بمجال ثقافي للإسلام في فرنسا.

في الأخير لابد للإشارة بأن إندماج الإسلام وتنظيمه، مسألة معقدة وتتطلب معالجة تدريجية وعلى مراحل و ذلك على أثر إشكالات قانونية، وثقافية مطروحة على الإطار الشرعي لدولة القانون الذي تحمله الجمهورية الخامسة في فرنسا، و من بين هذه المطالب الحاجة المحلية إلى تحرير الإسلام من سيطرة أجهزة أمنية و إدارية ، وكذا التأني في العمل على التحضير لإنشاء هيئة تمثيلية شاملة للمسلمين في فرنسا و لما لا بناء مرجعية علمية للإسلام في فرنسا وتطويرها في أوروبا عامة وداخل فرنسا على وجه الخصوص.

هل ننظر إلى الموضوع من الناحية الأقلية أم الجالية : ؟ بما أن الموضوع بحد ذاته يحتاج إلى تحليل علمي قائم على أنماط التحليل الإجتماعي للمجموعة المسلمة، تركيبتها الإجتماعية، ووجودها ، جذور تكوينها، توزيعها، وكذا أنماط التحليل القانوني لتواجدها، كما نصت عليه مختلف مواد دستور الجمهورية الفرنسية، لكل ذلك إذا أخذنا التحليل من الناحية الأقلية التي تبتعد نوعا ما عن ما نهدف إليه، و يتكون هذا الهدف أساسا في نظرنا في محاولة معرفة ما إذا كان هناك بحث عن هوية ثقافية للمسلمين في فرنسا يهدف أساسا بدوره إلى إستمرارية العملية المجتمعية، لأن في حقيقة الأمر الجيل الجديد للمهاجرين في فرنسا سيأخذ تسمية مخالفة مما كان عليه " الجيل الجديد من الفرنسيين المسلمين" أو الشباب المسلم، هذا ما سيؤدي بالإستنتاج بأن مفهوم المهاجرين سوف يزول هذا ما سيؤدي بالضرورة إلى ظهور نقاش حول ما إذا كانت الثقافة الجديدة للمهاجرين (الجالية) من أبناء وأحفاد، تأخذ شكلا جديدا، أو سوف يطرأ عليها توسيع على حساب ماكانت عليه سابقا، أم أنها في أبعد الأحوال سوف تزول لتذوب ضمن الثقافة الفرنسية ؟.

أما عن **الإشكالية الرئيسية** للدراسة فنطرحها كالتالي:

الى اي مدى استطاع النظام الفرنسي من خلال اليات الاندماج تحقيق اهدافه

من جهة واهداف الجالية من جهة اخرى .

و على ضوء هذه الإشكالية المركزية تطرح مجموعة من التساؤلات الثانوية التييمكن صياغتها في هذه **الإشكاليات الفرعية** :

1) هل تزال نفس الدوافع التي تحرك ظاهرة الهجرة في أروبا عامة وبالخصوص في فرنسا من قبل وكيف تم تشكيلها؟ كيف تطورت عبر الزمن (التطور التاريخي والقانوني للهجرة في فرنسا)، و ما هي أهدافها ؟

2) ما هو الاطار المؤسساتي للسياسة الفرنسية تجاه الجالية المسلمة ، ماهي الأهداف الحقيقية الناتجة عنها ؟

3) كيف ينظر المجتمع الفرنسي (من بينه الطبقة السياسية) للإسلام و المسلمين وكيف يتعامل سياسيا ومجتمعيا مع الجالية؟

4) ماهو الإطار القانوني للجالية المسلمة بعد ما تم الإنتقال من هجرة إلى إقامة ، وهل للنظام نوايا حقيقية صادقة إزاء سياسة تنظيمية جديدة هدفها تمثيل رسمي للمسلمين في فرنسا، بعد ما كانت سياستها تتسم تارة بالوضوح بالنسبة لجوانب ما وتارة أخرى بالغموض بالنسبة لجوانب أخري ؟.

5) ماهي أهداف الجالية المسلمة داخل المجتمع الفرنسي؟ وكيف تتقدم بجانبها التنظيمي ؟، خاصة بعدما توسعت إلى جيل ثاني وثالث ؟ .

6) هل يعطي المظهر القانوني للجالية المسلمة في فرنسا حقيقة إطارها الإجتماعي والقومي؟

7) هل من مرجعية ثقافية دينيةللجالية؟ وماذا عن المسلمين المثقفين بفرنسا؟و ما هو دور النخبة المثقفة من المسلمين في فرنسا و هل بامكانهم ان يلعبوا رورا في تغير مستقبل الجالية المسلمة بفرنسا.

و للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، سنقوم بإخبار صحة هذه المجموعة.

و للاجابة علئ التساؤلات المطروحة ،اعتمدنا على مجموعة فرضيات هي

الفرضية الإساسية :

ميكانزمات التنظيم المتعلقة بالجالية المسلمة في فرنسا وسيلة تفاعل بين أهداف الجالية وأهداف النظام السياسي الفرنسي .

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيات الثانوية التالية:

اما الفرضيات الفرعية لمختلف جوانب اشكالية الدراسة يمكن حصرها فيم يلي :

1)- هناك علاقة إرتباطيه من مخاوف الدول المستقبلة للجالية المسلمة من إندماج هذه الأخيرة في مجتمعاتها و بين الإطار القيمي و المرجعي للجالية المسلمة في فرنسا .

2)- كلما تعززت العلاقات بين الجالية المسلمة في فرنسا أكثر وضوحا مع التنظيمات الشبه رسمية فيها .

3)- الإطار المؤسساتي والقانوني للجالية المسلمة في فرنسا يكفي للفصل في قضية من سوف يقود ويمثل المسلمين في فرنسا

4)- كلما كان هناك إندماجإجتماعي بالنسبة للجالية المسلمة في فرنسا، كلما كان هناك إندماج سياسي، و كلما تحقق هذا الأخير ، تحقق معه انسلاخ قيمي، أخلاقي: يعني هناك فكرة الإندماج مقابل الإنصهار .

الإطار المنهجي للدراسة :

إذا لخصنا مفهوم النظرية التي تعتبر الهدف الرئيسي لكل الأبحاث العلمية، أيا كان نوعها، نجد أن المهمة تكمن خاصة بالنسبة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية في بناء كل من الإطار المفاهيمي والمنهجي للظاهرة المراد دراستها.

ويتمثل الإطار المنهجي لدراستنا في إستعمال مجموعة من المناهج والطرق، كوسيلة يستهدف منها تسهيل التمعن في الحقائق بعد ملاحظتها، ومعاينتها، وذلك بهدف فهم الظواهر، والتعرف على القواعد التي تتحكم في حركتيها ، وكينونتها.

اما عن المناهج التي وظفناها خلال الدرلسة هي

أ- منهج دراسة الحالة: بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة، وبطريقة مفصلة ومدققة،اعتمدنا عليه ودلك من اجل ابراز الارتباطات و العلاقات السببية او حتى الوظيفية بين مختلف اجزاء الظاهرة-من هجرة الى اقامة-من جيل اول ثاني و ثالث

وقد تجمع الحالة من خلال دراستنا بين حالة جماعية وهي الجالية المسلمة، "وطاهرة إجتماعية سياسية و حتى دينية" ([1])

استنادا إلى ما سبق، فإن منهج دراسة حالة هو الأنسب حسب رأينا لدراسة الموضوع باعتبار أن الهجرة من جهة أولية للجالية المسلمة معقدة على فرنسا من جهة الوجود (العيان – petit)، ظاهرة متميزة و مهمة في نفس الوقت.

فإن التركيز عليها يسمح بمعالجتها وفق طريقة مفصلة، دقيقة تساعدنا على الوصول إلى نتائج و تفسيرات يصعب الوصول إليها بواسطة التعميم .

ب- المنهج التاريخي: كما ارتأينا من خلال هذه الدراسة إلى استعمال المنهج التاريخي الذي يساعدنا على تنظيم وتحليل الظواهر حسب تسلسلها الزمني .

كما أنه من المناهج التي تم استخدامها، كذلك هو المنهج القانوني، حيث كان من الضروري الإستعانة بقوانين فرنسية مختلفة الميادين – والمصادر – وخاصة بعض المواد الواردة في دستور الجمهورية الخامسة.

- **أدبياتالدراسة :**

إذا تمعنا في تاريخ الحضارات الكبرى، عبر مختلف المراحل التاريخية، نجد أن معظم الحضارات الإنسانية الكبرى – إذا لم تكن كلها قامت على عامل الهجرة، فإذا انطلقنا بمنهج التفكير أو منظور- عبد الرحمان بن خلدون – مثلا، نجد أنفسنا أمام التساؤل التالي :

هل هناك علاقة جدلية بين الدين والعصيبة؟ نجد أنه تم التطرق إلى الموضوع من قبل لكن من جوانب مختلفة وذلك من طرف مجموعات متباينة هي أخرى من الباحثين .هل

[1]- (بوحوش ، الذنيبات)، نفس المرجع السابق ، ص 132 . حسب (عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات) فإنه من الضروري أن تكون الحالة جماعة أو نظام إجتماعي أو فردي – حسب نظام التهميش

يكون التحدث حول تحكم معرفي – علمي للإسلام في المجتمع الغربي أم حول تخيل غربي للإسلام، أو حول ماتوصل إليه الباحثين – العرب و المسلمين حول الإسلام وإشكالية إندماجه في المجتمع الغربي .

– **علي الشريعاتي:** قام بدراسة 27 ظاهرة هجرة للحضارات انطلاقا من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوصل إلى التأكد على أن الهجرة هي محرك الحضارات التنظيمية بحكم أن معظم الحضارات التاريخية (حتى الغربية منها). ارتكزت في بداية وجودها على عامل الهجرة،[2]على عكس ذلك نجد من ينظر إلى الموضوع بكون المهاجرين المسلمين في فرنسا بحكم كونهم أقلية (عددية) مصيرها الإنصهار داخل مجتمع فرنسي مقابل مجموعة حقوق تضمن لهم الإستقرار المادي والإجتماعي ومنه السياسي. إضافة إلى ذلك وجود مقاربات غربية تشجع و تؤهل تشويه صورة الإسلام في الغرب، فهل من المنطقي أن نطلب أو نرجو من ديانة ما أن تتقدم وتزدهر وتتطور أو أن تتحسن، حينما يكون الهدف الحقيقي من ذلك هو الهروب أو الإبتعاد عنها؟ من هنا تتبين لنا نظرتان مختلفتان :

1- النظرة التي تدعم مبدأ التوفيق بين الإسلام و العلمانية

2- النظرة التي تنفي مبدأ التوفيق بين الظاهرتين، هذا ما أدى إلى ظهور إلتباسات في المفاهيم التي تتعلق بالعلمانية ، هل نقول لائكة (Laïcité) أم حكم حسب القواعد الوضعية (Pouvoir Séculier) هذا ما سنعود لتوضيحه أكثر في الجانب الخاص بالإطار ألمفاهيميالإيتيمولوجي، وهناك من عالج الموضوع من الجانب الديني المحض من حيث وجود علاقة عدوانية مستدامة، لم يمكن بعد التغلب عليها بين الجاليات الدينية الثلاث.

وهناك من عالج الموضوع من الجانب التاريخي، حيث حاول ربط ظاهرة الهجرة و إندماج الجالية المسلمة في فرنسا بالظاهرة الإستعمارية، "يكون الظاهرة من بين النتائجالسلبية للإستعمار وخاصة بالنسبة للدول الإفريقية" ([1]). هذا من الجانب الخارجي، أما من الجانب التحليلي فهناك من عالج الموضوع من الجانب السوسيولوجي – الإجتماعي المحض، من حيث دراسة نسبة استقبال الفرنسيين للمسلمين وخاصة أسباب تزايد هذا الإستقبال، وحتربط

[2] - ARKOUN, Mohamed et Louis GARDOT, LISLAM : HIER ET DEMAIN .
[1] - On parle d’une Islamophopie confirmée en france

نسبة الوجود الإسلامي بفرنسا مع مختلف الآفات الإجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفرنسي وخاصة في أماكن أكثر من الأخرى (La Banlieue) .

من جهة أخرى هناك مجموعة كبيرة من الباحثين من الذين عالجوا الموضوع من خلال ما عايشوه في المدة الزمنية في فرنسا، بكونهم طرفا معنيا بالظاهرة، فنجدهم حاولوا إيصال رسالة ولو من أجل التوعية من خلال كتابتهم، "التي قد تستهدف من ذلك تغيير الأوضاع، بعد وصفها كما هي عليه بكونها صعبة ومغرية" ([2]) .

<u>خطة الدراسة</u>

نقوم في الفصل الأول من الدراسة وتحت عنوان: تطور الجالية المسلمة في فرنسا من هجرة إلى إقامة بالتعرض إلى التطور التاريخي الذي مرت به الظاهرة، و الذي لا يمكن فصله بالضرورة عن التطور القانوني لها مع العلم و التأكيد بأنه ليس بإمكاننا دراسة الجالية دون فهم وضبط ظاهرة الهجرة، نظرا لما للظاهرتين من ترابط و تشابك، ويتم ربط ذلك مع بروز العلمانية و تأثيرها على الوجود الإسلامي بفرنسا.

أما الفصل الثاني فهو أكثر تعميقا بعد التعرف على الشكل، تحت عنوان مميزات الجالية المسلمة بفرنسا وانعكاساتها على المجتمع، فهو يحتوي من جهة على خصوصيات الجالية المسلمة بفرنسا ، ثم البحث عن صعوبة تنظيم الجالية المسلمة بفرنسا وصولا إلى إعطاء صورة مصغرة عن الإسلام بفرنسا .

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن حوصلة لمجموعة التحديات التي هي أمام الجالية المسلمة بفرنسا من تلاعبات سياسية واقتصادية وحتى ثقافية .

ومن أجل ذلك يكون قد طغى المنهج التاريخي قليلا على من منهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى استعمال قوانين ومراسيم وكذا إحصائيات سهلت استعمال أدوات التحليل الذي هو لب الدراسة.

[2] –مثال :jean Claude Vatin

الفصل الأول

تطور الجالية المسلمة في فرنسا

من الهجرةإلى الإقامة

المبحث الأول:الجالية المسلمة بفرنسا:مقاربة تاريخية

لا يوجد تاريخ متسلسل وكامل حول الهجرات الإسلامية القديمة نحو فرنسا، لا حول طبيعتها ولا حول ظروفها وأحجامها ولا حول مواقعها الجغرافية، فبناءً على بعض النصوص التاريخية"[1] دخلت أول مجموعة من المسلمين المغاربة، يقودها ضباط جاءوا من الشرق الأوسط الحالي،إلى ما يسمى فرنسا الحالية في عام 716 م.

فقد استولوا على مدينة . ناربون . في عام 719 م، ووضعوها تحت الحماية الإسلامية واستوطنت بعض العائلات المسلمة في هذه المدينة التي بقيت غالبية سكانها من اليهود والنصارى.

وإعتمادا على أبحاث و حفريات أثرية حديثة، أثبتت أن جزءا من كاتدرالية المدينة السابقة الذكر، تم تحويلها إلى مسجد"[2]

و في عام 721 م، وصلت القوات الإسلامية إلى مشارق مدينة . تولوز- أين وقعت معارك طاحنة بين قوات الكونت (أود) و الحاكم الإسلامي (السميع بن مالك الخولاني)، "حيث استشهد القائد المسلم في المعركة و لم يكرر المسلمون الهجوم إلا في عام 726 م حيث وصلت القوات الإسلامية حتى مدينة – ليون-"[3]

في عام 731 م أعلن القائد (عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي) الجهاد، فتجمعت جيوش كثيفة في اسبانيا قطعت جبال -ألبيرينيه- واستولت بالتالي على مدينة -بوردو- "فتحالف الكونت (أود) مع (شارل مارتل)، وهزمت الجيوش الإسلامية قرب مدينة – بواتيه- في عام 732 م[4]"، فنقل جزء من الأسرى إلى الشمال.

في عام 834 م تحالف دون منطقة -بروفانس- مورونت بسبب الخلاف بينه و بين (شارل مارتل) مع حاكم مدينة – ناربون- (يوسف بن عبد الرحمن)، و كان (مارتل) قبل

---

(1) سعدي بزيان"الإسلام في أوروبا الغربية، البحث عن إسلام أوروبي" منشورات دار الحكمة. الجزائر. 1993 م. ص 214

(2) هدم هدا المسجد الذي يعتبر الأول في فرنسا وأزيلت آثاره فقد تم تحويله الى ملعب،فإن دلائل الوجود الإسلامي تقتصر أدوات و قطع نقدية إسلامية .

(3)سعدي بزيان "الإسلام في أوربا الغربية، البحث عن إسلام أوربي" منشورات دار الحكمة. الجزائر. 1993 م. ص 215.

(4) شارل مارشال : ملك اسبانيا انداك . من بداية القرن السابع الى غاية منتصفه .

هذا التحالف بقليل قد استولى على مدينة –ليون– وطرد سادتها المسلمين، وبموجب هذا التحالف تمركزت القوات الإسلامية في العديد من الحصون المنيعة في إقليم –بروفنس– وبنت سلسلة من الثغورعلى طول نهر الرون لغاية مشارق مدينة – ليون– و بقيت أسماء المواقع الجغرافية في هذه المنطقة تحتفظ بآثار هؤلاء المسلمين بإقامة الحصون والثغور، لحماية أراضيها من غزوات أهل الشمال بل إنهم أعادوا احتلال مدينة –ليون– مرة ثانية، ولكن (شيلد براند) شقيق (شارل مارتل) استولى عليها من جديد ثم هبط الشقيقان بجيوشهما وادي (الرون) ليصلا إلى مدينة –أفنيون– ويحاصراها ويستوليا عليها بعد معارك طاحنة توجها لمحاصرة –نابون– واستوليا عليها عام 759 م" وبهذا قد وضعا حدا لأربعين عاما من الوجود الإسلامي في ما يعرف بجنوب فرنسا حاليا" [1]لكن ذلك لم يمنع جزءا من المسلمين من البقاء في بعض المناطق التي وصلوا إليها، ليشكلوا جزءا من السكان الأصليين الحاليين فيها.

شهدت مملكة (شارل مارتل) حينئذ فترة ازدهار، وبالتالي بدأ جنودها يهددون المسلمين في اسبانيا، عقدت تحالفات مع الزعماء المسيحيين الإسبان في الشمال، واحتفظت في نفس الوقت بعلاقات دبلوماسية مع الخليفة في بغداد." فإستقرت أول سفارة عباسية في عام 768 م في قلعة –سل–"[2]

وفي عام 793 م دخل المسلمون فرنسا للمرة الثانية فأرسل الحاكم (هشام الأول) قائده (عبد المالك بن مغيث) لإحتلال منطقة –لافتدوك– وحاصر –نار بون– وهدم جزءاً من حصونها وأسوارها.

ردا على هذا الغزو أرسل (شارل مان) جنوده إلى اسبانيا واحتل –برشلونة– في عام 801م، فشعر الأمراء الأمويونفي قرطبة بالخطر، ووقعوا على هدنة في عام 801م. "ويعود تاريخ آخر محاولة إسلامية لدخول فرنسا عن طريق البر عام 841 م، لكنها باءت بالفشل". [3]

(1) مركز زايد لالتنسيق و المتابعة المسلمون العرب في فرنسا . ابو ظبي .ص 06

(2) نفس المصدر الانف الدكر . ص 07

(3) نفس المصدر السابق الدكر .نفس الصفحة .

بعد دلك، شهد القرن التاسع ثالث حضور إسلامي في فرنسا عن طريق البحر. أما تاريخ الهجرة الإسلامية الرابعة فإنه يعود إلى بداية القرن السابع عشر.

لم يخل جنوب فرنسا في أية لحظة من لحظات التاريخ من المسلمين، فقد أقام التجار المغاربة والأتراك باستمرار قرب موانئ البحر المتوسط، حيث كانت لديهم مساكن وحوانيت ومساجد، كما يوجد هناك كذلك الدبلوماسيين ومعتنقو الإسلام الفرنسيين (و لو بنسبة قليلة)، "الدين يعودون إلى فرنسا بعد قضاء جزء من حياتهم في بلاد المغرب والمشرق العربيين".[1]

فكانت الهجرة الرابعة على شكل موجة جماعية هامة العدد،نتجت عن طرد العرب المسلمين والإسبان المسلمين من اسبانيا. يبدو أن هؤلاء كانوا قد تحولوا إلى المسيحية منذ قرنين خشية العذاب والتنكيل والقمع،لكن كان من بينهم من استمر على دينه الإسلاميبسرية، علم الملك (فيليب الثالث) أن هؤلاء يمارسون الدين الإسلامي بسرية و أنهم يحتفلون بالأعياد الإسلامية، "ففي العاشر من كانون الثاني 1610 م أصدر مرسوما ملكيا يمنحهم مهلة 30 يوم ثم خفضها إلى 20 يوم لمغادرة اسبانيا"[2]،فهاجر 500000 منهم إلى بلاد المغرب العربي حاليا، و شغلوا بصورة فورية مناصب مهمة، ذلك لأنهم شكلوا بسبب ثقافتهم ومعرفتهم تيارا جديدا من البرجوازية.

في حين توجه 150000 منهم فقط إلى بلاد المغرب العربي أو ايطاليا عن طريق البحر، حيث كان هؤلاء من الأغنياء الذين يملكون نفقات السفر، أما الباقي أي 120000 فقد استقروا في الجنوب الفرنسي، وقد تم استقبال هؤلاء القائمين كلاجئين و ليس كغزاة، حيث أمر الملك باستقبالهم استقبالا حسنا.

أما موجة الهجرة الإسلامية الخامسة إلى فرنسا فهي أكثر حداثة، بل معاصرة لكونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بحروب الإستعمار والتحرير في بداية القرن الحالي بين عامي 1900م و 1905 م، وصل أوائل العمال المهاجرين، أكثريتهم جزائريين إلى فرنسا، ثم تبعهم المغاربة

(1) ب . سعدي . المرجع السابق . ص 216 .
(2) المسلمون العرب في فرنسا . ص 08 .

بعد سنوات قليلة، ثم غيرهم من الجنسيات الأخرى (تركية، تونسية، مغربية.....) إلى حد أن وصل عددهم عشية الحرب العالمية الأولى ثلاثين ألف عامل وذلك في 1913 م".[1]

ثم بدءوا ينهالون على شكل موجات و يعود ذلك لسببين:

1- بما أن جميع الرجال (الفرنسيون) يخوضعون الحرب على عدة جبهات فإن هنالك حاجة ماسة لعمال من أجل تشغيل المصانع في داخل الوطن. (فقد وصل عدد العمال المغاربة في مصانع الأسلحة إلى 132000)

2- لابدّ من العثور على جنود ليحلوا محل القتلى في الحرب.

وقد ظهرت مسألة التواجد الإسلامي في فرنسا بشدة داخل الجيش، "حيث وصل إلى فرنسا 175000 جزائري، إضافة إلى آخرين من مختلف الجنسيات".[2] فساعدتهم السلطات العسكرية بأخذها قرار استقدام أئمة للصلاة،كما قررت الجمهورية العلمانية تخصيص أماكن صغيرة للصلاة بمثابة مساجد صغيرة وذلك في الثكنات والمستشفيات، كما قبلت بإنشاء أولى المقابر المسلمة و ذلك من أجل أسرى الحرب.

بعد الحرب تقلص عدد المسلمين فوق الأراضي الفرنسية ليصل إلى 10000 فقط وذلك في 1919 م، ثم راح يتزايد ابتداء من 1920 م إلى أن وصل إلى 120000 شخص معظمهم جزائريون، و بقي ذلك العدد في استقرار لغاية 1930 م، ثم عاد إلى التناقص من جديد ليصل إلى أدنى مستوى عرفته الهجرة في فرنسا في 1936 م، ثم أضحى بعد ذلكفي تزايد طفيف. لكن الحرب العالمية الثانية أوقفت نهائيا تيار الهجرة، أما بعد نهاية الحرب ازداد عدد المسلمين في فرنسا بصورة هائلة لدرجة أن الإسلام أصبح يصرح بأنه الدين الثاني للجمهورية".[3] علىالرغم من أن المسلمون متواجدون في فرنسا بصورة مستمرة منذ 13 قرنا،فإن الدين الإسلامي لا يعتبر إلى غاية الآن دينا محليا، يعتبر في نظر الكثيرين بأنه معتقد لأناس سوف يغادرون يوما التراب الفرنسي، ويبقى في تخيل الكثير من الفرنسيين أنهم جالية مستحيل أن تندمج نهائيا في المجتمع العلماني الفرنسي دون أن تحافظ على

(1) سعدي بزيان الصراع حول قيادة الاسلام في فرنسا ديوان المنشورات الجامعية .الجزائر 1997م . ص 63 .
(2) ب.سعدي. المرجع السابق. ص 65.
(3) نفس المرجع. نفس الصفحة.

هويتها و شخصيتها الدينية، إذا تقبلنا أن: هناك إندماج اجتماعي سريع للجالية المسلمة في فرنسا، فأين هو الإندماج القانوني، و هل لهذاالإندماجالإجتماعي قيمة دون أن يتحقق هذا الأخير ؟

إن مشكلة تواجد الجماعات ذات الثقافة الإسلامية في فرنسا و الغرب عموما كانت مهملة ومتجاهلة لفترة طويلة، وهي الآن تطرح نفسها من أوسع الأبواب بطريقة شديدة الإثارة والإنفعال، وهو إنفعال مبالغ فيه بدون شك، إنها حسب رأينا تطرح نفسها كمشكلة إجتماعية سياسية بما تمثله الهوية الجديدة المقبلة لفرنسا بحكم عدد أفراد الجالية المسلمة في فرنسا.

إنها مسألة اجتماعية بكونها تطرح مسألة تطوير الأحياء التي يكثر فيها المهاجرين هذا من جهة، وتطرح مشكلة التعايش بين هؤلاء المغتربين والفرنسيين الأصليين ثم مع النظام الفرنسي من جهة ثانية.

كما نجد أنها تطرح المشكلة الديموغرافية أو السكانية والإحساس بتزايد أبناء هده الجالية بشكل لا يمكن السيطرة عليه، كما أنها مسألة مدرسية لأن عدد الأطفال ظل في تزايد ضمن حلقات التعليم في كل مستوياته (عملية التنشئة)، إلى جانب كل ذلك نجدها تطرح مسألة دينية تخص المطالبة بفتح أماكن للعبادة الإسلامية (أي مساجد)"[1] أو تخص النظام الغذائي والمحرمات الغذائية، كما تمثل في آخر المطاف مسألة سياسية– أمنية، حيث يبدو أن ظاهرة الجنوح متفشية بكثرة في أوساط الجالية المسلمة في فرنسا، أكثر من غيرها ولا يوجد بالإضافة إلى ذلك تواصل فعال بين أبناء الجالية مع الحركات الإسلامية هذا من الجانب السياسي، أما من جهة الدفاع فتكون مشكلة تخص حق الدفاع الوطني الفرنسي بحكم الإتفاقيات المنعقدة التي تسمح لبعض الفرنسيين ألمزدوجي الجنسية أن يؤدوا الخدمة الوطنية"[3].ولا يبدو من كل ذلك"أن هناك أي برنامج سياسي فرنسي واضح يمكنه أن يأتي بمبادرة بإمكانها الإجابة على تلك المجموعة من التساؤلات"[2]: فاليمين الممسك بزمام السلطة في عام 1981 م، كان يتبع سياسة غير فعالة تتلخص بمساعدة المهاجرين خاصة

[1]هناك 10 مساجد كبرى/1700 مصلى مقابل أكثر من ملايين و نصف مسلم يشكلون ثاني ديانة في فرنسا.

[3]Jocelyne Cesari : « Etre musulman en France : associations, militants, et mosquées »CNRS, karthal- IREMAN, Paris.1994.p114.

[2]هناك مبادرة آنذاك لإنشاء مجلس تمثيل مسلمي فرنسا.

المسلمين منهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية، هذا في الوقت الذي كان يحاول فيه التنظيم القانوني لعمليات الهجرة بهدف الإبقاء على من يمنح لهم بطاقات إقامة و من يتم طردهم، وأما اليسار فقد نجده يتبع سياسة الكرم من حيث المبادئ الإستراتيجية، فهو يعتقد أن إدانة العنصرية تكفي لإعادة الصورة المشرفة لحقوق الإنسان إلى فرنسا،باعتبارها أرضا للضيافة منذ أكثر من قرن للملايين من الأجانب، من هنا قرر إلغاء قانون المساعدة على العودة إلى البلد الأصل، بالإضافة إلى تصحيح أوضاع المهاجرين المؤقتين عن طريق تزويدهم بأوراق الإقامة الشرعية، و يسهل عمليات التجمع العائلي.

هذه بصفة مختصرة العناصر الأساسية التي اتبعها اليسار في فترة بداية حكمه، حيث ابتداء من عام 1984 م راح يتخذ إجراءات أكثر حصرا وتقييدا"[1]

أما الإشتراكيون فهم يعودون من وقت لآخر منذ الانتخابات الرئاسية لعام 1981 م بإعطاء حق التصويت للمهاجرين دون أن يملكوا الشجاعة الكافية لتطبيقه، بحجة أنهم يثيرون مخاوف لا مبرر لوجودها واقعيا. فقد يعتبر هذا النوع من التصرف بمراهقة فكرية، يغتنم الفرصة و يرد عليها خصومهم من جهة اليمين،عن طريق اقتراع قانون الجنسية، لكن هذا الأخير لم يبرهن على مدى فعاليته أو صحته بالشكل اللازم (حتى الآن)، فكانت الإنتخابات الرئاسية لعام 1988 م قد شهدت دروة نجاح الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) لقد برهنت تلك الانتخابات على أهمية هذا التيار الذي لم يعد يعتبر الوجود الإسلامي على فرنسا بظاهرة سطحية في الحياة السياسية الفرنسية [2]

إن الإيديولوجيات بهده الطريقة لم تعد تتيح لنا تجديد الأحكام المسبقة أو إزالتها، فعنصرية اليمين المتطرف تقابلها بشكل مضاد الأوهام العلمانية لليسار المتطرف، وكلاهما يشتركان في نقطة واحدة هي التأكيد على وجود خلاف نوعي أو طبيعي بين المهاجرين المسلمين وبين الفرنسيين، ولكن الفرق هو أن اليمين المتطرف يراه سلبيا، واليسار المتطرف يراه إيجابيا، ففي الحالةالأولى ينبغي طرد الأجنبي لأنه يهدد وحدة البلاد ويسرق عمل أبنائها، أما في الحالة الثانية يغلقونه داخل إطار لا يتطابق مع ثقافته الحقيقية ولا مع رغباته

---

[1]Cesary ; op. cit.
[2] Cesary ; op.cit. p 219

الحقيقية، وهذاالنوع من الإتجاه في التفكير تمييزي ومولد للإبهام والخلط الذي يجري في قمة النقاشات السياسية في فرنسا، والإسلام يقع في صميم هذا النقاش ولكنه يستخدم بشكل مبالغ فيه أحيانا، خاصة عندما يتعلق الأمر بجزء فقط من المغتربين الذين يمكن ربطهم بالثقافة الإسلامية، فالأغلبية العظمى من المهاجرينلا يمارسون الديانة إلا بشكل متباعد، وذلك على الرغم من الجهود التي تبدلها المنظمات الإسلامية العالمية"[1]

إن ممارسة المهاجرين للدين في فرنسا ليس بإمكاننا مماثلتها مع ممارسة المناضلين الإسلاميين و حركيتهم، لكن يبقى مع ذلك صحيحا القول بأن مكانة المسلمين لا تزال تنظر تحديدا في المجتمع و الدولة الفرنسيين دون مستوى القضايا المبدئية التي لا بد من الفصل فيها، فأحيانا يقوم بتسييسها بفرض مفهوم الإختلاف على المجتمع، و أحيانا أخرى نجدها تعد بالإندماج بواسطة وضع وسائل (حتى و إن كانت أحيانا وهمية) بحثا عن المواطنة.

(1)Confluences, N° 32, Hiver 1999-2000.p 76.

المبحث الثاني:

الجالية المسلمة بفرنسا: مقاربة قانونية

عندما بدأت الهجرة تتطور بصفة معتبرة في بداية القرن التاسع عشر خلال الثورة الصناعية لم يكن هناك إطار خاص بالمهاجرين، و لا حقوق مخصصة بالدخول و الإقامة في فرنسا، هده الحالة ستدوم لفترة طويلة حيث أن الليبرالية هي التي كانت تسود بكثرة.

لم تكن هناك عراقيل لدخول الأجانب و لكن في نفس الوقت لم تكن هناك أي ضمانات لهم في إطار الحق في الإقامة داخل البلد، فعندما كان يعتبر أجنبي ما غير مرغوب فيه، كان الحل المناسب هو الطرد تماما من فرنسا، ذلك كإجراء تعسفي "إذ يأتي قانون 03 ديسمبر 1849 م ليحصر قانونيا ظاهرة الطرد الخاصة بالمهاجرين و ذلك دون أن يسحب منها الطابع التمييزي"[1]

"إن المرسوم الصادر في 02 أكتوبر 1888 م يفرض أساسا على الأجانب تقديم شهادة إقامة مستخرجة من البلدية"[2]، بعد ذلك جاء قانون 09 أوت 1893 م، الذي يسمح بتأسيس سجل خاص بتسجيلات رقمية للأجانب وذلك في كل بلدية يقطنون فيها، "هذا ما يجبر كل الأشخاص الذين يسكنون أجانبا في بيوتهم على أن يصرحوا بذلك للمصالح العامة، وذلك خلال الأربعة و عشرون ساعة التي تلي نزولهم بالبلد المضيف"[3]

إن هذا التطور الذي عرفه الإطار القانوني إن دل على شيء فإنما يدل على وعي النظام الفرنسي آنذاك للأهمية التي بدأت تأخذها الهجرة في إطار يتميز بالصعوبات الإقتصادية، وكذا بتصاعد الضغوطات العالمية هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكننا أن نجد تجاوبا لصعود معاداة الأجانب في العشريات الأخيرة التي تلت تلك الفترة.

يمكن من جهة أخرى استفسار معنى أو هدف قانون 26 جوان 1889 م "الإحتياطي" باعتباره أنه فرنسي كامل الحقوق كل من هو شخص مولود في فرنسا من طرف أجنبي

---

[1] Avis et rapport du conseil économique et social français : « Les défis de l'Immigration future » présenté par MICHEL Gevrey. Séance du 28 et 29 Octobre 2003, N°22, édition des journaux officiels. Paris. P71.
[2] IDEM
[3] Gilles Kepel « Les bon lieues de l'Islam » le seuil, 1996.p26.

(والد) القاطن بالأكثرية في فرنسا [1]"، ففي المادة 21 الجزء 07 من نفس القانون، قد حدد أن ذلك الأجنبي من أجل أن يكتسب الجنسية لا بد من أن يكون مالكا للإقامة العادية في فرنسا لمدة لا تقل عن خمس سنوات وذلكمنذ سن الحادية عشر سنة.

فهل هناك حسب هذا القانون تأكيد على وجود علاقة بين الجنسية والظاهرة المجتمعية؟

بالفعل بما أن الطفل الأجنبي يصبح فرنسي إذا قضى في فرنسا جزء من شبابه الذي من خلاله تمدرس و تربى فيه، عندما يصبح فرنسيا، يكون بهده الطريقة لا يخرج من إطاره القانوني للأجنبي فحسب، بل في نفس الوقت نجده يبتعد حتى عن انتمائه الثقافي للأجنبي، لكي يقبل به حقيقيا في فرنسا، لا بد من التحول إلى فرنسي حقيقي بأتم معنى الكلمة، "وبهذه الكيفية يمكن أن يسمح له بحق التحصل أوتوماتيكيا على باقي الحقوق الأخرى التي تبقى خارجة عن قدراته و نطاقه"[2]، بالتالي الحق في أن يصبح فرنسيا، وكذا الإطار المتمثل في فرنسي بالإكتساب سيكون لفترة طويلة من الزمن محل نقاش وانتقادات مختلفة و عديدة من طرف فئات متعددة من الطبقة السياسية الفرنسية (نظام الفيشي).

أدت أزمة الثلاثينات إلى ظهور تشريعات سمحت بدورها بفرض مراقبة أمنية على الأجانب، فمرسوم 02 ماي 1983 م قد هيئ هو بدوره أسس تشريعية لكل الظواهر الخاصة بالسماح للدخول أو للإقامة في فرنسا.

على العموم فإن إبان فترة التحرير أبدى النظام الفرنسي الرغبة في المراقبة التامة والمستمرة للهجرة الإقتصادية التي، إلى حد ذلك الحين كانت مسيرة أكثر من طرف القطاع الخاص.

اختلافا لذلك فإن الأمر الصادر في 02 نوفمبر 1945 م يمنح للمنظمة الوطنية للهجرة * احتكار التشغيل الخاص بالعمال الأجانب، حيث يجعل حقهم في الإقامة تابعا لنسبة الإنتاج التي يأتي بها عقد العمل المستهدفة من طرف السلطات المسؤولة عن التشغيل. بالفعل فإذا كان تطبيق هذا القانون بطريقة جد صارمة في سنوات 1950 م، فليس

[1]Les défis de l'immigration future, op.cit. p75.
[2]Guy Rocher « L'action sociale » tome 1. édition HMH, Ltée, Montréal 1989.p.69.
*ONI : organisation nationale de l'immigration.

هو الحال بالنسبة للسنوات التالية، حيث أن خلال سنوات 1960 م زادت الطلبات الخاصة باليد العاملة بصفة جعلت عدم إحترام ذلك القانون دائما. بصفة أخرى بعض الفئات من المهاجرين لم تطبق عليهم أحكام قانون المنظمة الوطنية للهجرة، كمثل الإيطاليين باعتبارهم أعضاء من الجماعة الأوربية، ثم الجزائريين القاطنين منذ مدة طويلة بكونهم مواطنين فرنسيين من جهة، و من جهة أخرى هناك الوفاء لإتفاقيات إيفيان المنصة على ذلك، كما توجد هناك مجموعة من البلدان أكثريتها من إفريقيا قد تعنى بذلك.

بالتالي هناك فئة من الهجرة مهمة تتطور و تتزايد خارج الإطار القانوني الذي كان قد خصص لها، بعض المهاجرين يدخلون بمثابة سياح و البعض الآخر يدخلون بصفة غير قانونية إطلاقا و غير رسمية، ليس بحوزتهم حتى جوازات السفر، لكن السلطات العامة آنذاك كانت تسمح لهم بالدخول نظرا للإحتياجات الخاصة بالتشغيل التي كانت تعرفها فرنسا آنذاك. و بعدما يقام بحث حول سيرتهم و يظهر أنهم في المستوى، يتم تعديل وتسوية حالتهم القانونية إزاء النظام الفرنسي و ذلك مقابل ما بدلوه من جهد"[1].

في عام 1968 م"بلغت نسبة التسوية 82 % من مجموع الأجانب القادمين نحو فرنسا"[2] ، بعد هده المدة من الزمن يمكننا ملاحظة بصفة واضحة "بداية لبعض القساوة مع الهجرة السرية[3]"، في عام 1972م أصدرت المنشورات الوزارية الخاصة ب:"فونتانيت ومارسلين[4] منعت من هناك فصاعدا تعديل الوضعية القانونية بالنسبة للعمال الذين يدخلون الأراضي الفرنسية دون حيازتهم على عقد العمل، وفي جويلية1974 م ظهر المرسوم الذي أوقف تنفيذ القرارات السابقة تماما، حيث إستهدف إيقاف عملية الهجرة من أي نوع أو لأي سبب رجعت، مما يقوي عملية المراقبة والحراسة خاصة في الحدود، وذلك من كل جهة،وقد مست هذه القساوة حتى الهجرة العائلية، حيث يسعى المرسوم حتى إلى أخذ قرارات تعسفية لكن دون أن تزول تماما حيث أن في ديسمبر 1974 م قد أعاد"بوليديجود" (رئيس الحكومة

---

(1)Cesary. Op.cit.p219.

(2) حسب المنظمة الوطنية للهجرة،في مقال صادر في جريدة لومنديبلوماتيك، العدد 93، لشهر جانفي 2001.

(3)Claudestine.

(4)Fontanet et Marcellin.

آنذاك)، الحق بالنسبة للهجرة العائلية التي تم توقيفها من قبل نتيجة تطبيق مرسوم جويلية من نفس السنة.

في عام 1975، ظهر تنظيم جديد يدرج في إطار قانون العمل، يترقب أن التصريحات بالعمل يمكن رفضها للأجانب بسبب الحالة التي كان يعاني منها التشغيل في فرنسا آنذاك.

بعد ذلك بقليل أي في 29 أفريل1976 م، صدر مرسوم جديد جاء ليفرض مبدأ حق الأجانب بالإلتحاق بعائلاتهم بشرط أن يكونوا كاسبين لمأوى لائق و ملائم بالإضافة لمصدر مالي معتبر يسمح لهم بضمان مستوى معيشي يومي مقبول، هذه العملية تعتبر عند المهاجرين مهمة، حيث تمثل لديهم الضمانة الوحيدة التي يمكن أن تسمح لهم بالحصول على عمل أو شغل لمدة زمنية طويلة هذا من جهة يعطيهم فرصة القيام بطعن ضد القوانين الفرنسية التي بإمكانها أن تكون تعسفية أحيانا، و الدليل على ذلك ما سوف يعطى أقل من عام و نصف بعد ذلك، حيث أن في 10 ديسمبر 1977 م، صدر مرسوم يسعى لتوقيف التجمع العائلي لمدة ثلاث سنوات، وبالتالي"عدم السماح بالتالي للمهاجرين بالإتيان بعائلاتهم إلا ما إذا تعاهد هؤلاء بأن لا يصبحوا إجراء، أي أن لا يكسبوا منصب شغل"[1]

لكن بعد سنة من إصدار ذلك المرسوم، و من بداية تطبيقه، و بطلب كل من CFDT و CGT قام مجلس الدولة بأخذ قرار إلغاء ذلك المرسوم.

فقد أصبحنا في هذه الفترة أمام مشهد جديد للإسلام في فرنسا، فمن أجل فهم مثل هذه الظاهرة لا بد من تحليل عملية التوطين للكثير من الشعوب النابعة من الهجرة فوق التراب الفرنسي"[2].

[1] ب. سعدي، المرجع السابق الذكر، ص26.

[2]Les défis de l'immigration future. Op.cit. p90.

سوف نحدد في ما ياتي فترات بروز ظاهر الاسلام في فرنسا من خلال المراحل التالية

1فترة السبعينات:

تميزت ببروز الإسلام في فرنسا بطريقة واضحة و هذا ما هو في الحقيقة إلا نتيجة مباشرة لسياستها الإمبريالية.

إن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ساهمت في تفجير نسبة الهجرة التي كانت في تزايد مستمر و ذلك خاصة من تلك البلدان المستعمرة سابقا من طرف فرنسا.

إن البورجوازية الغربية جعلت من ضرورة جلب اليد العاملة غير الباهظة الثمن أمرا ضروريا لا مفر منه مما أدى بالبورجوازية إلى أن تفتح أبوابها.

كانت تتكون في تلك الفترة عموما الشعوب المهاجرة من أكثرية الرجال خاصة الفلاحين الذين يأتون من بلدان يكون الإسلام الديانة الغالبة، بالتالي كان المقصود من تلك اليد العاملة محدودا لفترة زمنية معينة و بعدها كان من المفروض أن ترجع من حيث أتت وذلك حين تصبح إمكانية الإستغناء عنها ممكنة، فنجدها حتى و لو تنتهي بالتوطين والإستقرار بالبلد المضيف، لا تجعل المطالبة بحرية تطبيق الديانة من الأمور الأولوية آنذاك، هذا من جهة، كما أن ذهنيةالمهاجرين في ذلك الحين كانت متعلقة بالروح الوطنية كنتيجة للحروب التحريرية التي عاشوها،فالأزمة الاقتصادية العالمية 1973 م – 1974م، ساهمت كثيرا بظهور الإسلام في فرنسا، ففي عام 1974 م، وأمام النسبة المرتفعة للبطالة التي كانت تعاني منها فرنسا، كان الحل بالنسبة لها هو غلق الأبواب أمام كل المهاجرين، "ولعل أن النظام كان يستهدف من وراء ذلك أن يلتحق المهاجرون المتواجدون في فرنسا ببلدانهم[1]"،لكن ما حدث في حقيقة الأمر هو عكس ذلك تماما، لأن آثار الأزمة قد مست و عن قريب بلدان إفريقيا الشمالية، نظرا لأن العمال يفضلون المعاناة من ظاهرة الزوال في فرنسا خير من أن يعانوا منها في بلدان مثل الجزائر أين بلغت ظاهرة البطالة نسبة عالية ليس لها من مثيل (أكثرية العمال جزائريين).

(1) سعدي بزيان "الإسلام في أوربا الغربية، البحث عن إسلام أوربي".منشورات دار الحكمة. الجزائر1993. ص 163.

بالتالي تلك الفئة من المهاجرين– العمال وجدوا أنفسهم أمام ظاهرة التوطن والاستقرار بالبلد المضيف و ذلك بدون بديل،مما استدعى الرغبة في المطالبة بالحقوق الخاصة بالعبادة.

فمن هنا يمكن تلخيص الهجرة المسلمة إلى فرنسا في حركتين:

الفئة الأولى ما قبل 1974 م: ينظر إليها بأنها هجرة مؤقتة خاصة من طرف النظام الفرنسي.

الفئة الثانية :ما بعد 1974 م: الفئة الثانية هي تلك الخاصة بالتجمعات العائلية أي وصول أو التحاق الزوجة و الأطفال بالفئة الأولى المتواجدة في فرنسا.

إن إسلام السبعينات يعتبر من طرف الطبقة البورجوازية التي تعتبر أساسا محافظة فإن هذه الديانة تسمح للدولة أن توجه العمال المهاجرين من التأثير النقابي و كذا من أحزاب اليسار، و ذلك لسبب أساسي و هو أنه في إطار الاستقرار، يتزايد يوما بعد يوم عدد المهاجرين الدين ينظمون إلى النظام النقابي.

لقد سمحت الدراسات بالكشف على أن هناك تزايد ملحوظ بعد 1974 م للمهاجرين من بين الممثلين النقابيين (CGT) وذلك خلال المؤتمرات السنوية، "ففي 1972 م كانوا يمثلون 1.7 %منذوب، و في 1975 م بـ5.2 % و في 1982 م 8.1%"[1]

فمن خلال الإضراب الخاص بكراء سكن المهاجرين ما بين 1975 م، و 1978 م، أصبح النظام الفرنسي يولي أهمية يوما بعد يوم لمطالب العمال الخاصة بتجهيز أماكن خاصة للعبادة للفئة المسلمة، مما جعل النظام يستهدف بهذه الطريقة محاولة إبعاد العائلات عن تأثير التنظيمات التحريرية المتورطة أساسا في مختلف الإضرابات التي تبلبل النظام العام.

هذا جزء صغير من مسلسل الأحداث، يمثل أول صعود سريع لأماكن تطبيق الإسلام في فرنسا، فمن هنا يمكن اعتبار فترة السبعينات –بغض النظر عن كل التوترات التي

[1]« Les défis de l'immigration future » op.cit. p81.

عاشتها– بالنسبة لوضعية الإسلام في فرنسا، فترة إسلام السلم الإجتماعي ، حيث وجدت الدولة الفرنسية نفسها أمام الأمر الواقع،لكن بعد ذلك أخذ قانون رفض الهجرة يأخذ بفعالية وبصرامة أكثر، حيث يبدو ذلك في قانون 10 جانفي1980 م، الذي جعل أي إقامة غير قانونية محلها هو الطرد من البلد المضيف، مما يجعل بالتالي الهدف هو إبعاد من التراب الفرنسي كل المهاجرين المؤقتين، وهؤلاء الذين لا يحملون رخصة أو بطاقة إقامة أعيد تسجيلهم للمرة الثانية على الأقل.

فترة الثمانينات:

كانت تلك العشرية التي كانت فيها الظروف مناسبة و ملائمة لكل الرهانات، ففي 1979 م اغتنم النظام الفرنسي فرصة الصدى الإعلامي الذي أخذته الحرب الإيرانية لتنويع خطابه السياسي.

بالتالي تشوهت صورة المسلم الشيعي ولتجعلها وسائل الإعلام في قالب المسلم المحافظ، بالنسبة للنظام الفرنسي يكون الهم الوحيد هو خنق الضمير الطبيعي بواسطة الإسلام هدفه إحداث السلم الإجتماعي يتضاعف، ولهذا نجد النظام آنذاك قد تبنى سياسة ذات طابع منفتح ذو اتجاه عنصري نحو المسلمين في فرنسا و منبع ذلك الصعود الخاص بالإسلام الراديكالي في بعض الدول، لذلك أصبحت الدولة الفرنسية تشير إلى المهاجرين على أنهم ذلك الخطر الإرهابي المخيف و المهدد بالتالي لسلامة المجتمع، إجتماعيا وسياسيا. "إن الذين في حقيقة الأمر هو بالعكس محاولة لتهدئة التوترات التي تخص مجموعة من السكان الذين يعانون يوما بعد يوم من فئات خطيرة مثل البطالة، الجوع، الفقر، و سوء المعيشة"[1]

أول حكم سباعي في فرنسا لـ"فرانسوا ميتيران" يمكن ترجمة رغبته في إصدار قانون 27 أكتوبر 1981 م، "أنه يلغي بعض الأحكام الخاصة بالقانون الخاص بالأجانب، حيث لم

[1]Mohamed Arkoun « Ouverture sur l’islam » Jean Grauchee édition, 1989. p101.

يصبح من الإمكان طردهم دون حكم قضائي أو قرار إداري فقط"[1]، أما المراهقين لا يمكن طردهم بكون أن لديهم روابط عائلية في فرنسا.

خلال هذه الفترة من الزمن يعكس القانون السابق رغبة كبيرة للنظام لإحترام مبادئ الحكومة نظرا للظروف الإقتصادية الصعبة التي مرت بها فرنسا آنذاك. ما نجده بأكثر تعبير في قانون 17 جويلية 1984 م، وذلك بوضع بطاقة الإقامة سارية المفعول لمدة عشر سنوات، و قابلة للتجديد بطريقة أوتوماتيكية وذلك لكل أجنبي يقدم بصفة دائمة لفرنسا، بشرط أن يزيد تواجده عن ثلاث سنوات،تسلم هذه البطاقة لكل أجنبي مرتبط عائليا أو شخصيا بفرنسا، فيسمح مثل هذا القانون للمهاجرين باقتناء حقهم في العمل في أي منصب يرغبون فيه ما عدا قطاعي الوظيف العمومي و السلك العسكري و كل ما له علاقة بالأمن الوطني.

هذه الضمانات الخاصة بحق الإقامة للأشخاص الدين هم في حالة قانونية منظمة إن دلت على شيء وإنما تدل على إعادة الإعتبار للمهاجرين، يجعلهم جزءا من باقي السكان الفرنسيين، بحكم أن هذه الفئة قابلة لأن تصبح يوما ما جزءا مكملا لباقي السكان و ذلك بحكم الأجيال المتعددة التي ستأتي من بعد.

هذا الفصل الأول بالنسبة للمبادئ التي سوف ترسم السياسة المتبعة من طرف اليسار، حيث لا تتغير نسبيا من طرف الحكومات التي سوف تأتي فيما بعد، حتى و إن كانوا من نفس التوجه، لكن القانون الذي يخص دخول الأجانب الجدد وكذا الخاص بالأجانب الذين هم في حالة قانونية غير منتظمة، سوف يعرف أكثر صرامة مما هو عليه، كما يبدو في تصرفات النظام خلال 1983 م ، وتبقى حينئذ رغبة النظام في تخفيض تدفق المهاجرين فوق الأراضي الفرنسية بإصدار مرسوم أفريل 1984 م المتعلق بتأسيس مساعدة لإعادة إدماج المهاجرين.

إن التغيير الذي يعبر عليه خاصة من خلال مرسوم 04 ديسمبر 1984 م يأتي ليحدد إمكانيات السماح بالتجمع العائلي ويجعل من الآن فصاعدا ممنوع ضبط أو تسوية وضعية أبناء المهاجرين، وكذا أزواجهم الذين يهدفون من مجيئهم للاستقرار وذلك بطريقة

[1]les défis de l'immigration future. Op.ct. p88. p.89.

غير قانونية، مما يجعلهم مضطرين لإقتناء ذلك الحق من بلادهم الأم، من أجل إمكانية التجمع العائلي الذي يبقى متعلقا دائما وبإصدار على إلزامية تقديم مأوى ومصدر مالي ملائمين لضمان العيش، وذلك مطلوب من الشخص المطالب بالتجمع العائلي.

ذلك التطور الذي التزمت به حكومة "فابيوس"، سوف تستمر و تأخذ حجم أوسع وذلك في حكومة "شيراك"، بعد الانتصار الذي عرفه اليمين خلال الانتخابات التشريعية لـ1986 م.

"إن قانون 09 سبتمبر 1986 م، الذي ينسب إليه بقانون "باسكوا" يعود ليراجع مجموعة من الاستعدادات أو التهييئات التي تمنح ضمانات للإقامة للمهاجرين"[1] ، كما تضيف قائمة أصناف الأجانب الذين بإمكانهم الحصول على بطاقة أو شهادة إقامة وبالتالي المحميين من الطرد، بعد التداول التشريعي لـ 1988 م جاء قانون 02 أوت 1989 م، المدعى بقانون "جوكس" ليحرر من جديد شروط الإقامة وبالتالي تقوية الضمانات والإمكانات التي تتعلق بالطعن القانوني الخاص بالطرد.

بعد ذلك جاء قانون 31 ديسمبر 1991 م الذي جاء بدوره ليشدّد من خطورة التدابير التي سوف تطبق على من يتحمل مسؤولية المساهمة أو التورط في مساعدة دخول أي أجنبي في وضعية غير قانونية.

قانون 06 جويلية 1992 م يسمح بخلق ما يسمى بـ"مناطق الانتظار"[1] والاحتفاظ بها، على مستوى الموانئ و المطارات، حيث هناك فئات خاصة بتصفية الأجانب غير المقبول بهم فوق التراب الفرنسي، بعد الإنتخابات التشريعية لـ 1993 م جاء قانون 24 أوت 1993 م المسمى بقانون "باسكوا" الذي يعتبر –حسب رئينا– إعادة اعتبار لأمر 1945 م، حيث نجده جاء كتقوية كل وسائل الطرد و ذلك بجعل:

1- سلطة رئيس المجلس القضائي محدودة مقابل إعطاء صلاحيات واسعة للمحافظ، و كدا إمكانيات التصرف في قضايا المهاجرين.

---

[1] ب. سعدي. المرجع السابق الذكر. ص 168.

[1]« les zones d'attente ».

2- تصعيب شروط التجمع العائلي.

3- إعطاء بطاقة الإقامة و جعلها بالتالي متعلقة بالوضعية القانونية التي دخل بها الأجنبي داخل التراب الفرنسي.

4- عدم السماح لأزواج الفرنسيين باقتناء بطاقة الإقامة أوتوماتيكيا.

كما أن هناك نطاقات أخرى قد مسها هذا القانون بحيث أعطيت أوامر لرؤساء البلديات لرفض كل علاقة زواج مشكوك أن يكون الهدف منها هو اقتناء الجنسية الفرنسية وليس الترابط العائلي، بالتالي الحق في الضمان الإجتماعي متعلق و مرتبط أساسا بالإقامة وذلك في إطار قانوني[2]

ليبقى القانون المسمى بقانون "باسكوا" غير قابل للتطبيق منطقيا بالنسبة للحكومة الفرنسية، و السبب في ذلك قد يرجع للتزايد الكثيف لعدد الأجانب الدين كانوا في وضعية غير قانونية، خلال تلك الفترة، ليأتي قانون آخر بعد أربع سنوات من بعد يدعى بقانون "دبري" الصادر في 24 أفريل1997 م يسمح بإعطاء بطاقة إقامة "مؤقتة"، وذلك لبعض أصناف الأجانب الذي قد حرمهم القانون المدعى بقانون "باسكوا" من أي حق من حقوق الإقامة.

فيما يتعلق بالحق في الجنسية، قانون 22 جويليا 1993 م، المدعى بقانون "ميهاينري" [3]، قد ربط الحصول على الجنسية الفرنسية لأبناء الأجانب الذين ولدوا في فرنسا بإلزامية تقديم تصريح للمصالح العامة يبدي رغبة هؤلاء الأطفال في التحصل على الجنسية الفرنسية، و ذلك للذين يبلغ عمرهم بين 16 و 21 سنة، وذلك بإعطاء للمحافظ كامل الحرية في قبول أو رفض ذلك الطلب، مع العناية بمبدأ عدم إرتكاب جرائم أو التورط في عمليات تهدد الصالح العام .[4]

إن مثل هذا الإصلاح لم يغير في مبدأ قانون 26 جوان 1889م الذي كان مبدأه الأساسي الذي تواجد من أجله هو إعطاء حق "التواجد فوق التراب الفرنسي" [5] ، لكن في

---

[1]Bruno Etienne « La France et l'Islam ».ed Hachette. France, 1989. p 17.
[2]MEHEIGNERIE.
[3]Joceline Césary « Musulmans et républicains : les jeunes, l'Islam et la France ».ed.complex. Paris 1998. p 62.
[4]« Le droit du sol ».

حقيقة الأمر جاء أكثر للحد من أوتوماتيكية إكتساب المواطنة الفرنسية للأغلبية المتواجدة، في إطار فرض نوع من الوعي للشباب و ذلكاتجاه التغير الذي يطرأ على إطارهم القانوني. و استمد القانون السابق الذكر وجوده من مجمل الحوارات و النقاشات التي تدور خلال الأعوام القليلة الماضية حول قضية الإندماج المعرفي و كأنها خطوة فعلية، فردية ومرغوب فيها، يبقى هدفها الأساسي هو جعل المهاجرين يشاركون في المجتمع الفرنسي بتقبل قوانينه، و مختلف قواعده.!

قانون 16 مارس 1998م يأتي بدوره ليلغي ضرورة و إلزامية تقديم طلب الرغبة في اقتناء الجنسية الفرنسية، لكن دون إلغاء باقي الجوانب المتعلقة بقانون "ميهاينري"، مثل عدم إمكانية الوالدين من تقديم طلب الحصول على الجنسية لأولادهم المراهقين الذين لا يتجاوز سنهم الثالثة عشر سنة حتى و إن ولدوا في فرنسا.

إن القانون المعروف "بقانون رزدا" الخاص بدخول و إقامة الأجانب يأتي لتليين قانون 24 أفريل 1997م، لكن بالاحتفاظ ببعض الأحكام. لقد تغلبت عملية إعطاء بطاقة العطلة المؤقتة أو ما يسمى بـ "الفيزا"، على إعطاء بطاقة الإقامة النهائية حتى و إن تعلق الأمر ببعض الأجانب الدين لديهم روابط عائلية أو شخصية في فرنسا، فقد كان يصعب عليهم الأمر كثيرا.

ثم يأتي بعد ذلك ظهور ما يسمى بظاهرة "حق اللجوء" و ذلك بسبب الأوضاع الخطيرة التي كانت تعيشها مجموعة كبيرة من البلدان (أكثريتها من البلدان العام الثالث). وذلك بهدف حماية تلك الفئة من الأجانب الذين –لسبب أو لآخر– يعتبرون في خطر عند تواجدهم فوق تراب بلدهم، لكون حياتهم مهددة من طرف وسائل تختلف عن الدولة.

يعتبرإطار اللاجئ يعطى لأناس كانوا يخافون الاضطهاد من طرف جماعات خارجة عن نطاق الدولة أو عن محيط النظام السياسي الذي يعيشون فيه.

و يمكن للأجانب المصابين بمرض إقتناء بطاقة إقامة مؤقتة، وذلك يصلح إلى غاية التخلص من سبب النزول (أي المرض).

إن مختلف عمليات التعديل التي أبدى النظام الفرنسي رغبته بالقيام بها في 1977م بهدف السماح لمجموعة هائلة من الأجانب كانوا في وضعية غير قانونية في أن يكتسبوا بطاقات الإقامة، و بالتالي تسوية أحوالهم القانونية.

و لعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا، بديهيا، هو:

ماذا الفائدة من كل هده التسلسلات القانونية؟

قد تكون هده المجموعة من التغييرات غير المنقطعة قد تساهم في تشويش نظام سير المسؤولين المختصين في تطبيق القوانين المرتبطة بالأجانب من جهة، كما نجدها توتر نفسية الأجانب في حد ذاتهم و ذلك في شتى الميادين.

فهل يمكن بالتالي تبرير تلك التغيرات؟

لقد حدثت و لمدة طويلة تحدث تطورات على النطاق الاقتصادي، كانت تبرر إلى حد ما تلك التغيرات التي كانت تطرأ على قانون الهجرة في فرنسا، ذلك ما يصدق أكثر خاصة لما تم التطرق إليه خلال سنوات السبعينات في فرنسا عندما تم توقيف الحق في الهجرة تماما، نظرا لما كانت فرنسا تعاني منه من بطالة.

تبقى تلك النظرة الاستذكارية أن بعض المبادئ الرئيسية قد تم التأكيد عليها في الواقع دون الشك فيها و في مصداقيتها و أهميتها، مثل الحق في أن يصبح الأجنبي –المهاجر– فرنسيا، و أن تكون له حياة عائلية، و أن لا يتعلق وجوده في فرنسا بتحديد المدة بواسطة علاقة العمل، التي تعتبر في الحقيقة من مبادئ و ركائز الجمهورية.

المبحث الثالث:

الإسلام و العلمانية في فرنسا

نشأت هذه الدعوة في أوربا في أعقاب الصراع المرير الذي كان بين الكنيسة ورجال العلم و الحكم. فقد انتهى في نهاية الأمر بالاتفاق على ثنائية السلطة:

فللكنيسة سلطانها الروحي و اختصاصها العقدي والتعبدي، وللحكام سلطانهم المادي واختصاصهم الذي يتناول بقية جوانب الحياة. و من أوربا و عن طريق المستشرقين وأتباعهم من أبناء العالم الإسلامي، انتقلت هذه الدعوة، و قد كان أول تطبيق ميداني لها في تركيا، ثم انتقل من العالم الغربي للإسلامي عن طريق ظاهرة الإستعمار، ثم عن طريق النخب التي تكونت على مناهج العالم الغربي أو في مختلف جامعاته.[1]

إن البحث في مسألة توافق الإسلام مع العلمانية هو بحث فاشل منذ البداية، وحتى يمكنه أن يكون غير صحيح خاصة إذا قمنا بتحديد شروط مسبقا للإندماج الخاص بهذه الديانة في مجال القانون.

لعل الشيء المفروغ منه هو أنه مع كبر حجم الإيديولوجية المتعلقة بالعلمانية مع كل أفكارها المحررة، التطورية، الملحدة أو الكهنوتية ليس لها من أي صفة قانونية ولا تتميز بأي صفة من الإجماع، ففي هذا الإطار من الحوارات الدائرة حول الإسلام ومختلف أشكال الإيديولوجية العلمانية، يدور الكلام أساسا حول من يهتم سوى بتغذية التّلاعبات المتعلقة بمواجهات التفكير الإنساني، فحتى و إن كان ذلك الحوار مهما، ليس له أي صدى على المستوى المؤسساتي أو الإجتماعي.

إن العلمانية الوحيدة التي أمامها يجد الإسلام نفسا مضطرا لتطبيقها في فرنسا هي اللاّئكية القانونية، تلك التي تشخص مجمل القوانين التي تسير العلاقات (أو بالأحرى غياب العلاقات) بين الدولة و الديانات في فرنسا."فعملية إدماج المجال العلماني ليس اختيار معطى بحرية لمختلف الديانات، لكن هو واجب يبقى تطبيقه شيء مفروغ منه"، و حتى لابدّ

[1] المسلمون العرب في فرنسا. المرجع السابق الذكر. ص 23.

منه.[1]بالتالي من يريد (من مسؤولين) أن يجعل الديانات أوّلا حديثة، أي أن يطورها و يجعلها عقلانية قبل أن يدمجها داخل الفضاء العلماني الفرنسي، يجد نفسه في حقيقة الأمر غير داري و غير واعي بتاريخ فرنسا الجمهورية!، و لا بالظروف الحقيقية و الواقعية التي جعلت أو بالأحرى أدت إلىإبعاد الكنيسة عن الدولة إذ ابتعدت الدولة نهائيا عن الديانات لأنها رأت أو حكمت بأن تلك الديانات لا تعتبر متطورة و لا واقعية، بعبارة أخرى ترى الدولة أن إدراجها في النظام التربوي مثلا ليس منه فائدة كبيرة.

وبالتالي فإن البحث عن التوافق الموجود بين اللاّئكية القانونية و الإسلام يعتبر شيئا غير معقول، فهل من المنطقي أن نطلب من ديانة مّا أن تتطور و أن تصبح حديثة عندما يكون الهدف الأساسي هو أن تنفصل عنها؟ إضافة إلى ذلك فإن تلك اللاّئكية تنتمي إلى القانون، فهل بإمكان الجالية المسلمة في فرنسا أن تناقش القانون؟ و في وقت نعلم فيه أن القانون هو مجال لا تفاوض فيه، بل هو صالح للتطبيق فقط"!؟ [2]

إن اقتناعنا بأن الإسلام مبدئيا هو ديانة تحترم الحرية الفردية، كما أنها ديانة ذات بعد روحي، يؤكد على أن الإيمان بالإسلام له مدى فلسفي، و كذا نوع من الولع و الحماسة اللذان يتميّزان بصفة المعنوية (التي يتصف بها الإسلام) بكونه دين لا يرتكز على المادة. فالإسلام يرفض أي كهنوت و كذا أي خضوع أو تبعية الضمائر، لذلك فقد نجد هذه الحرية و هذا المدى والإتساع الذي يأخذه الإسلام قد تزول داخل إطار قانوني مفروغ منه، أي الروح [3] ، فبأي حق تعتبر العلمانية نفسها قادرة على أن تنعش دينا كدين الإسلام، أو أن تساهم في زواله؟

بالتالي الرغبة في المناقشة حول الإسلام قبل أن نطبق عليه العلمانية (رغبة خاصة بالنظام)، قد تعتبر كفعل تمييزي، حيث إذا كان الإسلام في فرنسا يعاني من اضطراب يرجع في تأخره للإنتماء للمقاييس المتحكمة والمديرة لمختلف الديانات داخل بلد مثل فرنسا، فذلك

[1]Confluences. Même N°. Islam majoritaire, Islam minoritaire, entretien avec TAREQ RAMADAN. p 55.
[2]Confluences, Soheib Benchikh, p 73.
[3]Confluences, Soheib Benchikh, p 74.

يرجع أساسا لعدم تمتعه بنفس الحقوق التي تتمتع بها الديانات الأخرى ذلك حسب ما تنص عليه القوانين أو النصوص العلمانية.

بالإضافة إلى ذلك يعاني الإضطراب من عدم توسيع نطاق مصطلح "العبادة" الذي يتضمنه الدستور، و ذلك في قانون 1905م، و كذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقيات الأوربية المرتبطة بحقوق الإنسان، بحيث ينص مثلا قانون 08 ديسمبر 1905م، على احترام مختلف العبادات و السماح بتطبيقها، لكن ما يغيب هو على أي منوال يكتسب الحق في تطبيقها، و ذلك انطلاقا من مبدأ اللاّئكية (الصادر قانونا). إلاّ أن علمانية الدولة، و بالخصوص في فرنسا، ما هو إلاّ من صنع الجمهورية الخامسة –خاصة بالتركيز على جعلها مطبقة في الواقع– إن الكلمة بحدّ ذاتها ظهرت للدّلالة لأول مرة في 1871م بقلم "فيرديناندبويسان" [1] الذي بعد فترة من الزمن، سيعرف الدولة العلمانية داخل القاموس البيداغوجي، بين مختلف العبادات المستقلة لكل رجال الدّين، المفروغين من أي تصور لاهوتي، علمي توحيدي.

علمانية الدولة بالخصوص في فرنسا تتركز أساسا على قانون ديسمبر 1905م الذي جاء ليصادق نهائيا على قطع العلاقة بين الكنيسة و الدولة في فرنسا، "من هنا أنهى تماما كل الخلافات السابقة و كذا المعاهدة الدينية 1802م"[2] التي كانت تعترف بالكاثوليكية ديانة الأغلبية الكبرى من الفرنسيين، كما كانت تمنح بالزيادة إلى الإعتراف إعانات مالية، لكل من يعترف بذلك و يصبح فرنسي وينص قانون 1905م، مبدئيا و كليّا على مبدأين أساسيين:[3]

–**المبدأ الأول:** الجمهورية تضمن حرية التفكير.

–**المبدأ الثاني:** الجمهورية لا تعترف، لا تموّل و لا تستخدم في أي ميدان كان أي نوع من العبادة.

إن مثل ذلك التأكيد من طرف جمهورية علمانية، مفسّر و مؤكد عليها في دستور1946م، كما أعيد التأكيد عليه في دستور 1958م:

---

(1)Ferdinand Buisson.
(2)Le concordat.
(3)Yves Gaston, l'immigration et l'opinion en France sous la V^eme^république. Ed Seuil. Avril 2000. p 64.

-دستور 1946م المادة (1): "فرنسا جمهورية غير متجزّئة، علمانية، ديمقراطية واجتماعية".

-دستور 1958م المادة (2): "فرنسا جمهورية غير متجزّئة، علمانية، ديمقراطية، إجتماعية، تسهر على حفظ و ضمان المساواة أمام القانون بالنسبة لكل المواطنين، بدون أي تفرقة تعود إلى الأصل، الجنس أو الدّين، كما تقوم بالزيادة على ذلك باحترام كل الدّيانات".[1]

يمكننا أن نستخلص من ذلك الهدف المستوقّى من التأكيد على علمانية الدولة، حيث يركز القانون السابق على:

1- ضمان حرية التفكير لكل المواطنين، و بالتالي حريتهم الدّينية، هذه الحرية لا تتعلّق إلاّ بالعبادة، لكنها تتسع إلى نمط الحياة بأكمله "لا يمكن لأحد أ يصيبه ضرر في عمله بسبب انتماءاته الأصلية أو آراءه أو بسبب اعتقاداته الدّينية".[2] و في الأخير فإن هذه الحرية المعطاة لا يمكنها أن تكون محددة إلاّ بواسطة تقييدات ينص عليها بهدف الصالح العام.

2- جعل العلاقة بين الثقافي و العبادي (الشعائري) وطيدة: حيث يعتبر البعدين الثقافي والشعائري مترابطين عند أغلبية المسلمين، بكون وضعيتهم هامشية في المجتمع الفرنسي، و ذلك بسبب تشويه صورة الإسلام من جهة، و إلى جعل الحضارة الإسلامية من جهة ثانية في حدّ أدنى من مستوى الحضارة الأوربية. لذلك أخلقتصعوبات كثيرة لدى المسلمين من أجل التعايش مع نظام يرفض مبدئيا اعتبار الإسلام ظاهرة يمكن التعايش معها كمثل الدّيانات الأخرى. هذا "ما خلق نقصا فادحا في تنظيم الجالية المسلمة في فرنسا".[3]

إن التواجد الإسلامي في فرنسا جاء ببروز في وقت لاحق عن الإعلان على قانون الإنفصال الذي هو في الحقيقة بمثابة طلاق ودّي، يقام بالتراضي بين الدولة و مختلف

---

[1] IDEM.

[2] العرب المسلمون في فرنسا، المرجع السابق. ص 37.

[3] Gaston .op.cit. p 66.

الديانات، و كمثل كل عملية طلاق، فإنه لا يمكن حصولها إلاّ بالمحافظة على حقوق كلا الطرفين المعنيين بالأمر.

إن المشرع القانوني بهذه الطريقة لم يكن يهدف أساسا طرد الديانات من الساحة دون أن يولي اهتماما بمستقبلهم، بل بالعكس فقد قدم الوسائل التي تمكن الديانات حتى وإن كانت بعيدة عن الدولة تبقى دائما على قيد الحياة، دون أن تزول داخل المجتمع والنظام، بإعطائهم إستفادات عديدة ممكنة. فقد يبقى الإسلام بكونه برز في طلباته المتعلقة بالعبادة في فترة زمنية بعيدة نوعا ما عن عملية الطلاق، يتحمل نتائج ذلك الفرق ولكن دون الإستفادة من المحاسن المرتبطة به.

بالرغم من علمانية الدولة، نجد دائما هذه الأخيرة تحرس دوما على أن يكون الإسلام في نفس المرتبة مع الديانات الأخرى، ذلك شيء مفهوم و مبرر إلى حدّ ما. وكمثل هذا التدخل يبقى غير مناقض للعلمانية بل بالعكس يهدف لتماسك وتوسيع نطاق تطبيقه.

العامل الآخر الذي يبرر تدخل الدولة هو اضطراب و توتّر حالة الجالية المسلمة في فرنسا.

فقد أوضح المسلمين مرات عديدة فشلهم في تنظيم أنفسهم و حتى عجزهم عن الوصول إلى حدّ أدنى من التوافق والإنسجام الذي هو مستخلص في حقيقة الأمر من دينهم الحنيف الذي يحث على ذلك خاصة بحكم تواجدهم في بلد مضيف،وللإختلافات الشخصية و كذا المعارضات التي تعتبر سياسية تطغى أكثر على الأهداف الاتيولوجية.

المبحث الرابع:

1- واقع الإسلام و المسلمين في فرنسا

يتواجد في فرنسا اليوم أكثر من05 ملايين مسلم، منهم مليونين يحملون الجنسية الفرنسية، فرغم أن الديانة الإسلامية في فرنسا تشكل ثاني ديانة بعد الديانة المسيحية، وقبل الديانات اليهودية. لكن هذا لا يخفي حقائق و هي أن الدّين الإسلامي غير مقبول من طرف الكثير من الفرنسيين الذين يرون في هذا الدّين أنه أكبر عائق لإندماج المسلمين في المجتمع الفرنسي بسبب ما يحمله من عقيدة تتنافى و الديانة المسيحية و المجتمع العلماني الفرنسي الذي تمّ فيه فصل الدّين عن الدولة منذ 1905م.

"أكثر من مئة ألف مسجد و أكثر من ستّ مئة جمعية أسست تبعا لقانون الجمعيات لـ 08 ديسمبر 1901م هذا ما يقال رسميا"[1]، فماذا عن الدراسات الواقعية؟

في ملف هام نشرته جريدة "لومنذ ديبلوماتيك"[2] الفرنسية، جاء فيه أن "أهل الإسلام في فرنسا فقراء و غير منظمّين جيدا، حيث تنقص أهله أماكن العبادة و القادة المتكونين فرنسيا" أي إندماجهم في المجتمع الفرنسي و خاصة بالنسبة للأطفال من الجيل الثاني والثالث، الذين ولدوا تعلموا في فرنسا، و لكن هؤلاء المسلمين رغم كثرة عددهم كما قال (أندري داميان) المستشار السابق في الشؤون الخاصة بالديانات بوزارة الداخلية "فهم مع ذلك مهمّشين في أوضاع سكن غير لائقة"، فلم يكن هناك عدد كاف من المصلّين، مثل مسجد باريس، مسجد ليون، مسجد مانت لاجولي، مسجد مارسيليا. فما عدا هذه المساجد المذكورة و غيرها من المساجد الكبرى الرئيسية، لا نجد سوى قاعات للصلاة في مختلف المناطق، مثلا في داهيلز لا تتوفر على أدنى الشروط الصحية، حيث لا تسع هذه القاعات لأكثر من مئة ألف مكان للصلاة، و إن الحديث عن ألف مسجد في فرنسا لابدّ و أن يكون سوى مجرد تهويل و نشر للخوف في نفوس الشعب الفرنسي"[3] الذي كثيرا ما قيل له أن هويته الوطنية و الدّينية مهددة من طرف المسلمين الذين لا يهمهم سوى أداء طقوسهم الدينية و ينشدون

---

(1) مجلة شؤون الأوساط.نوفمبر1998 . العدد77.مجلة متخصصة تصدر شهريا.مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق.

(2) رقم 78. ديسمبر 1999.

(3) معظم المساجد الكبرى التي أقيمت في السنوات الأخيرة مثل مسجد إيفري،أنجزت بتمويلات سعودية،أما مسجد ليون شاركت الجزائر بـ100مليون سنتيم حين كانت تكاليفه31مليون دولار.إلاّ أن 25مليون دولار تبرّع بها الملك فهد بن عبد العزيز.

إسلاما هادئا لا يتعارض مع القوانين الفرنسية العلمانية و من سوء حظ مسلمي فرنسا أنه لا يوجد من بينهم أصحاب الملايير و لا توجد لديهم عقارات ضخمة على غرار الكنيسة بعد فصل الدّين عنالدولة. فهم يعتمدون على إمكانياتهم الذاتية المتواضعة و غير قادرين بالتالي على تمويل إقامة مساجد ضخمة أو مراكز ثقافية، أو حتى مدارس إسلامية كمثل الجالية اليهودية.

أما البلديات الفرنسية لا تبدي (رسميا) أي استعداد لتمويل المساجد، فقد عارض مسؤول بلدية مرسيليا على غرار مسجد ليون الكبير (1997).

إن بؤس الإسلام في فرنسا يتعلق بالإطارات و الهيكلة بسبب انعدام وجود تمثيل للمسلمين في فرنسا على غرار ما هو قائم بالنسبة للمسيحيين و اليهود، فحسب دراسة جامعية[1]، هناك في فرنسا حوالي 500 إمام منهم 5 % يحملون الجنسية الفرنسية، ما يعتبر من بين الأهداف الرئيسية للنظام الفرنسي، حيث يريد أن تكون أئمّة المساجد في فرنسا يحملون الجنسية الفرنسية، و يتقنون اللغة الفرنسية، كما يجب عليهم أن يؤمنوا بالمجتمع الفرنسي كمجتمع علماني و منه الإيمان بمبدأ الفصل بين الدّين و الدولة.

بدأت في السنوات الأخيرة تتأسس كلّيّات إسلامية مهمتها تخريج الأئمة ذوي جنسيات فرنسية مثل "معهد مانت لا جولي" الذي تأسس سنة 1993م من طرف فرنسي اعتنق الإسلام[2]. و قد أصبح هذا المعهد تحت إدارة "رابطة العالم الإسلامي" السعودية التمويل ، كما افتتح مسجد باريس معهذا لتخريج الأئمة في نفس العام، لكن هذا المعهد لا يزال متعثرا و ذلك بسبب قلّة الإمكانيات المادية، و ربما توقف نهائيا. و قد سبق هذا المعهد ظهور معهد إسلامي في "سانتليجيدوفوجري"، الذي فتح أبوابه سنة 1992م، ورغم الإمكانيات المادية التي وضعتها تحت تصرفه رابطة "اتحاد المنظمات الإسلامية" وبمبادرة من السلطات الفرنسية و بدعم مالي سعودي، لكن فشل هذا المعهد بسبب سوء التسيير وغيرها من الأسباب، و خاصة الإختلافات التي كانت بداخله. و لعل الغرض من إنشاء تلك المعاهد هو التخلص من تبعية الخارج (أي البلد الأم للمهاجرين)، "والإعتماد بالتالي على الأئمة و

(1) قامت بها الباحثة "جوسلين سيزاري" على مستوى CNRS ، عام 2001م.
(2) يدعى ديدي علي بورج.

المرشدين من ذوي الجنسية الفرنسية"[1]، لكن ما تناساه المسؤولين الفرنسيين هو أنه لا يمكن تحقيق الإستقلالية في الموضوع ما لم يتحملوا هم أنفسهم الأعباء المالية والتأطير،وذلك بإنشائهم كليات إسلامية في فرنسا كما اقترح الدكتور (محمد أركون) أكثر من مرة، و اقترح غيره، و لكن الفرنسيين لحدّ الآن حسبما نراه لا يملكون سياسة واضحة خاصة بالتعامل مع الإسلام، فقد جرّب الإشتراكيون إنشاء مجلس للتشاور حول الإسلام، ما يدعى بـ "كوريف– CORIF " تحت رئاسة وزير الداخلية، وولد هذا المجلس ليعيش مدّة زمنية قصيرة، حيث كان يضم عناصر لا صلة لها بالثقافة الإسلامية"[2]

عندما عاد اليمين إلى الحكم جرت محاولات جديدة لإيجاد صيغة مقبولة للتعامل مع الإسلام في فرنسا.

لقد وضع (شارل باسكوا) ثقته الكاملة في عميد مسجد باريس "دليل أبو بكر" الذي استغلّ بدوره هذه العلاقة و وظفها في خدمة إستراتيجية ليدعم نفوذه و يبقى على هرم تمثيل الإسلام بفرنسا، إلاّ أن "هناك معارضة دائمة و قوية ضدّ عميد مسجد باريس ورفض ميثاقه الذي كان قد تقدم به هو و أعوانه إلى وزير الداخلية و أصبح حبرا على ورق"[3]، كونه عورض من طرف معظم الجمعيات الإسلامية".

2- ولادة جالية مسلمة في فرنسا: يمكن أن نطرح هذا التساؤل:

كيف ولدت جالية مسلمة في فرنسا؟ :

على مرّ القرن الذي مضى نشأ المجتمع الفرنسي في مناخ يخضع فيه الدّين للسياسة لدرجة أنه جعل من العلمانية، في بعض الفترات التاريخية نوعا من الدّين المدني له من جهة معتدلون و متطرفون من جهة ثانية.

انتهجت البورجوازية الفرنسية والطبقات الوسطى في مسيرتها نحو التحديث للطريق الذي رسمته الثورة الفرنسية لتشكيل "دولة الشعب" بالنسبة للفلاح القادم من غرب فرنسا

(1) ب. سعدي. المرجع السابق الذكر. ص 79.
(2) باستثناء الدكتور (تيجاني هدام) الذي كان يومئذ عميد مسجد باريس.
(3) نعني هنا بالفترة التي ما بين 1995م و 1997م.

وجنوبها الغربي في القرن التاسع عشر إلى المدينة بحثا عن وسائل أخرى لكسب قوته، فإن التخليّ عن نظام القيم المعهودة تبعا لمتطلبات سوق العمل. وعندما تطلّب نمو وازدهار الآلات الصناعية ثم اللّجوء إلى الأيدي العاملة الخارجية واستطاعت الأحزاب والنقابات دمجها في مجتمع العمل، ثم في المجتمع جماعات غير متجانسة فيما بينها من جهة و لا مع المجتمع الفرنسي من جهة ثانية، قادمة من أوربا الجنوبية و من بولونيا، ولم يحدث هذا الإندماج دون وقوع خلافات مع الفرنسيين، أما المهاجرين القادمين من بلدان المغرب العربي فقد بقوا لزمن طويل خارج إطار آليات الإندماج، فبالنسبة لهؤلاء تمر عملية التحديث السياسي بتشكيل دولة وطنية تتناقض مع النموذج الفرنسي، و لكنها في نفس الوقت تشبه صورته إلى حدّ ما. و بدأت أولى موجات الهجرة –الجزائرية على وجه الخصوص– تزداد خلال الثلاثينات قبل اشتداد حدّة النضال من أجل الإستقلال الذي أخرج مصير هؤلاء المهاجرين و لو على الأقل نظريا و بصورة مؤقتة من الفضاء الفرنسي، لكن الإستقلال في هذا الإطار الوطني الجديد لم يلبي بشكل تام الرغبة في التحديث و من ثمّ خلق ديناميكية اجتماعية، أما من الناحية السياسية فلم يؤدي الإستقلال إلى إحداث القطعية لا من الناحية الإقتصادية و لا الثقافية، و بقيت فرنسا تلكالدولة التي تلتفت نحوها أحلام و طموحات مجتمع الاستهلاك و الحرية الفردية في جميع مدن بلاد المغرب العربي. "وقد تكونت حول فرنسا، على مرّ السنين من خلال أحاديث المهاجرين"[1] العائدين لقضاء الإجازات الصيفية و العسكريين القدامى، صورة خيالية وخلابة في نفس الوقت على الجهة الأخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط، و إذا كانت الدول الحديثة الإستقلال تلبي حاجة الكرامة و السيادة، فإن فرنسا بقيت تشكل طموح التحديث الذي يستطاع الوصول إليه، استمرت في إثارة الهيبة والطموح، و في تشكيل نموذج يتحدى به.

كما استمرت في تشكيل مصدر قوت المهاجرين، حيث أرادت فرنسا أن تصبح دولة صناعية كبرى حديثة، باصطيافها للنموذج الألماني و الأمريكي، فأدّت هذه الرغبة إلى زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة القادمة من مختلف البلدان، أكثريتها من المغرب العربي، معيدة

[1] Joceline Césary « ètre musulman…… » op.cit. p 119. 120. 121.

بذلك و بأسلوب آخر طرح فكرة التعددية الثقافية التي اعتقد الجميع زوالها من الساحة الإجتماعية الفرنسية بعد انهيار الإمبراطورية الاستعمارية.

عصفت بعد ذلك الأزمة الإقتصادية بفرنسا و أوربا عام 1974م ثم قامت الثورة الإيرانية عام 1979م، و على إثر هذا قرر المسؤولون السياسيين الفرنسيين و الأوربيين وقف تيارات الهجرة، اعتقد هؤلاء المسؤولين أنهم يستطيعون إجبار فئة المهاجرين التي لا يرغبون دمجها في المجتمع الفرنسي على العودة إلى بلادهم، و ذلك عن طريق مناورات مثل عدم تجديد بطاقات الإقامة أو بطاقات العمل"[1] .

و أمام محاولات النبذ هذه، سادت في أوساط الأجانب المسلمين خاصة، ردود أفعال تهدف أولا و قبل كل شيء إلى الإحتفاظ بحق البقاء في فرنسا، كما عملوا على جلب عائلاتهم وأبنائهم إلى فرنسا، معبرين بذلك عن عزمهم على البقاء و لو على الأقل لمدة مؤقتة. فتغيرت الممارسات و المعطيات الإجتماعية بشكل سريع قبل أن يحدث الدمج، فالعوائق كثيرة من جهة المجتمع الفرنسي، و من جهة أخرى المهاجرين. و قد أدّى وصول العائلات و تطورات المناخ العالمي إلى منح معنى جديد للإنتماء الإسلامي في فرنسا، حيث التفت حول الإسلام صورة الثورة و القوة بسبب التخوف من نتائج الحرب الإيرانية من جهة، وكذا ارتفاع أهمية البترول من جهة أخرى، في موازاة ذلك فقدت النقابات العالمية تدريجيا قدرتها في المساعدة على الإندماج، بعدها انضمّ الأتراك والأفارقة الغربيون إلى الأفارقة الشماليون في التأكيد على هوية الإنتماء الإسلامي، و لكن حسب مواصفات وإستراتيجيات تختلف عن مواصفات و إستراتيجيات الجماعات الأخرى، اما بالنسبة للمسلمين فإن الإندماج في مجتمع يتميز بالفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي صعب في حدّ ذاته، و إذا كان من غير الممكن مطالبة العلمانية بنشر المبادئ والمعتقدات الدينية، و لا حتى بأن تكون أكثر من "دولة وسيط" تحاول الإحتفاظ بالدّين داخل المجال الخاص و العائلي عندما يتعلق الأمر ببناء المساجد أو تنظيم عمليات الذبح والتضحية في العيد الأضحى المبارك، أو حتى بتنظيم الحياة المدرسية بشكل يحترم المعتقدات، فحتى و إن كانت هذه الطلبات تقدم إلى

[1]Confluences. Même N°, Tareq Ramadan. P 70.

ممثلي الدولة على مستوى مختلف الأسلاك، فإنها تبقى دون إعارة الإهتمام لما تثيره هذه الطلبات من آثار على عدم التوازن السائد بين مختلف الفئات الإجتماعية[3]

لكن يجب الأخذ بعين الإعتبار أن "العلمانية بالنسبة للمسلمين أو على الأقل بالنسبة للجزء الغالب منهم، ليست مرحلة ضرورية في مسيرة التحديث"[4]: يقدم جزء هام من طلبات المسلمين المتعلقة بتنظيمهم إلى السلطات المحليةأي البلديات و السفارات أو إلى الشركات أو للنقابات بالنسبة للعمال، و لا شكّ بأن استحالة اللجوء إلى الدولة كحكم في حالة الوصولإلىطريق مسدود قد يؤدي إلى نتائج خطيرة، و حتى إلى وقوع أحداث عنيفة، و من جهة ثانية يصعب أن نتصور في الحقيقة إدارة استثنائية خاصة بطبقة من المواطنين أو المقيمين بالأحرى.

يبقى رفض تحمل المسؤولية تحت شعار العلمانية في مواجهة طلبات ذات مواصفات دينية أو باسم اللامركزية في مواجهة حالات محلية دون نتيجة، يؤدي إلى لجوء الفئات الإجتماعية المعنية إلى الحماية الأجنبية أو إلى الوساطة الأجنبية، و لكن التجارب التاريخية تثبت فيما يتعلق بالحماية الخارجية للأقليات، أن هذه الحماية غير مضمونة الدوام بالنسبة للمحميين، و لا يستفيد منها الطرف الخارجي الحامي على الأجل الطويل"[1]

و مع ذلك فهل نستطيع أن نتوقع نشوء جالية مسلمة ذات شعور جماعي قوي في الفضاء السياسي والإجتماعي الفرنسي وذات التأثير على علاقات فرنسا مع العالم الإسلامي الخارجي؟

يفكر البعض في تكوين شبكات نفوذ على غرار تلك التيتربط الجالية اليهودية الأمريكية بإسرائيل.و لكن من المؤكد أن تقتصر التأثيرات الخارجية الهامة على الروابط الإجتماعية على نوع من التصرفات و الممارسات الثقافية، سواء على الساحة الداخلية أو في مجال العلاقات الدولية لا تملك فرنسا الخبرة و الدراية الكافيتين لمعالجة العامل الديني المستخدم لإستنفار الجماهير داخل إطار إجراءات تتعلق بتأكيد الهوية الجماعية لمختلف الفئات

(1) مجلة شؤون الأوسط. نفس العدد السابق الذكر. ص 11 . على يد "ألان شيلان".
(2) سعدي بزيان. نفس المرجع السابق الذكر. ص 39 و 40.
(3)Journal Liberté N°3109 du 22 décembre 2002. « La laïcité à l'épreuve de l'Islam » par A.OUALI.

الإجتماعية. و بما أنها لا تعرف كيف تعالج طلبات الجالية المسلمة و تدمجها بالتالي سياسيا و اجتماعيا، أو تخوفا من نوعية خلافات قديمة تتعلق بجماعات اجتماعية أخرى، "تفضل السلطات الهروب إلى الأمام، مبررة ذلك بالخشية من التطرف الديني العالمي الذي ينقضّ على العالم الغربي".[1]

لا شكّ في أن طلبات الجالية الجديدة تشوش و تحير التقاليد الفرنسية السياسية التي تقوم على مبدأ الفصل بين الدّين و الدولة، لكن عدم أخذها بعين الإعتبار، وإعتبارها بالتالي كمسائل خارجية يؤدي إلى تراكمها و يؤدي إلى فقدان جزء من حظوظ حلّ خلاف الإندماج السياسي والإجتماعي دون عنف، وهو "الإندماج الذي يستوحي أساسيات إجراءاته من معطيات العالم الثالث و فترة الإستعمار أكثر منه من معطيات التقاليد السياسية للجمهورية الفرنسية"[2]. لعلّ الخاسر من ذلك الخلاف يبقى دائما هو الوجود الإسلامي في فرنسا، الذي يتعرض دوما للهجوم من طرف خصومه الذين أفرغت لهم الساحة و أعطيت لهم الفرصةفي ذلك بسبب تشتت و عدم انسجام المدعين لتمثيل الإسلام و المسلمون في فرنسا من وراء مختلف الصراعات التي يعاني منها تمثيل المسلمين في فرنسا.

فمن حقنا أن نتساءل عن ماذا جناه التواجد الإسلامي في فرنسا من وراء هذه الصراعات التي تعتبر إن صحّ التعبير هامشية؟ و ماذا حققه هؤلاء من وراء صراعاتهم التي لم تهذا و لا يبدو أنها سوف تهذا يوما ما؟

كأن بهؤلاء يريدون جعل الإسلام في فرنسا وسيلة تضمن لهم تحقيق مآربهم الشخصية دون النظر إلى مصلحة مسلمي فرنسا المهمشين، رغم أن وزنهم العددي كان بإمكانه أن يوظف توظيفا فعّالا لتحقيق ما يهدفون إليه، كيف ذلك؟

هناك تقريبا خمس ملايين مسلم في فرنسا، جل نصفهم يحمل الجنسية الفرنسية، يشكلون بالتالي رصيدا في الإنتخابات الفرنسية (مما يجعلهم دائما وسط الرهانات السياسية). و هناك حوالي مئة ألف من أبناء المسلمين في فرنسا تحت العلم الفرنسي و85 % من أبناء المهاجرين الجزائريين يؤدون خدمتهم العسكرية في الجيش الفرنسي، وقد شارك منهم العديد

[1]Confluences, même N°, Tareq Ramadan. P 69.

[2] المسلمون العرب في فرنسا. ص 13.

في القوات الفرنسية بلبنان و تشاد، و هناك الآلاف من أجدادهم الذين ماتوا من أجل تحرير فرنسا خلال الحربين العالميتين.

من هنا فما يمكن استنتاجه هو أن فرضية اعتبار الجالية المسلمة في فرنسا كقوة عمل محضة، و ذلك بمجرد ارتكازهم في البلد المضيف، لم تصبح صحيحة، حيث أصبح واجب الأخذ بعين الإعتبار كل ما يتعلق بالعادات و التقاليد اليومية: من الحياة العائلية، الاستهلاكات المختلفة، الهوايات....، بالنسبة للمسلمين في فرنسا.

الفصل الثاني:

مميزات الجالية المسلمة بفرنسا وانعكاساتها على المجتمع الفرنسي

المبحث الأول:

خصوصيات الجالية المسلمة بفرنسا:

إن الإسلام و المسلمين هو موضوع الساعة في فرنسا ، فقد أصبح من الصعب الإلمام بمثل هذا الموضوع في صفحات أو مقالات، خاصة بعد أن تضاعف عدد المسلمين وتضاعفت قضاياهم، و تنوعت حياتهم و كثرت بالتالي الكتابات حولهم، واستأثروا بالرأي العام و برجال السياسية الفرنسيين بما فيها قادة أحزابها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حيث أحدث الوجود المتعلق بالجالية المسلمة في فرنسا اختلافات مختلف الفئات، "فمنهم من إعتبر الوجود الإسلامي "مكسب لفرنسا[1]" كمثل "**ديرين وإتيان**"[2] وذهب آخرون من اليمين المتطرف إلى اعتبار الإسلام داء لفرنسا، فالإسلام باعتباره نظام شامل لا يفصل بين الممارسة الدينية و السياسية فهو بالنسبة إليهم تهديد لمشروع المجتمع القائم.

إنه القنبلة الموقوتة إلا إذا انفجرت أتت على قيم فرنسا و هددت هويتها. وقيل الكلام الكثير و لا يزال يقال حول الإسلام و المسلمين في فرنسا ، و يبقى الواقع شيء آخر.

1) التعريف بمسلمي فرنسا:

كما يقوم بإظهاره "ألان بوايي"[3] ليس هناك إحصائيات تنطلق من المبدأ الديني في فرنسا، حتى إن القانون يمنع القيام بإحصاء ما انطلاقا من مبدأ عرقي أو ديني يمس باحترام المبدأ الإنساني للمواطن مما يصعب أكثر عملية التقييم الدقيق و الصحيح لعدد المسلمين المتواجدين في فرنسا، بل أكثر من ذلك من يصح الإطلاق عليهم أو وصفهم بالمسلمين؟ لكن يمكننا على الأقل تحمل مسؤولية القول أن كل الرعايا الذين هم من أغلبية الدول المسلمة هم حتما مسلمين ، لكن تلك الحتمية لا تسمح لنا دائما بالتعرف أو بتحديد نسبة تطبيق هؤلاء المسلمين للإسلام أولا (ذلك يبقى نسبي) . أما بالنسبة للعدد المعتبر من أبناء المهاجرينالذين اعتنقوا الإسلام من جهة ثانية فيبقى التقييم دائما على وجه التقريب.

---

[1] في كتاب الصادر في 1992 تحت عنوان "فرنسا مكسب الاسلام"

[2] الباحث الفرنسي المختص في شؤون الاسلام و المسلمين بفرنسا

[3] ALAIN BOYER دارس في علم الاجتماع السياسي و متخصص في دراسة الاسلام و المسلمين في فرنسا

فإذا آخذنا على وجه المثال (آلانبوايي) فنجده يربط تقييمه للمسلمين في المجتمع الفرنسي انطلاقا من مختلف الأصول أو المنشأ ...، و ذلك بغض النظر عن درجات الإنتساب لأي دين كان ، انطلاقا من إحصائيات الـ "INSEE[4]" و الـ "INED"[5] ، كما يبينها الجدول الآتي :

مسلمين من أصل مغاربي من بينهم : الجزائر بـ : المغرب بـ : تونس بـ	2 900 000 1 550 000 1 000 000 350 000
مسلمين عرب شرق اوسطيين	100 000
مسلمين غير عرب من بينهم : الشرق أوسطيين (بما فيهم الأتراك) من افريقيا السوداء	 315 000 250 000
المهتدين من أصل فرنسي	40 000
الراغبين أو الطالبين في اللجوء أو المسلمين الذين يعيشون في الخفاء	350 000
آسيا و يين	100 000
آخرين	حوالي100 000 أو أكثر

المجموع حوالي : 000 155 4 مسلم في فرنسا .(حسب الفترة)

[1] المعهد الوطني الفرنسي للاحصائيات و الدراسات الاقتصادية
[2] العهد الوطني للدراسات الديموغرافية

3.Bayer Alain , L'Islam en France, collection politique d'aujourd'hui , presse universitaire de France, Paris , 2001, p18

بهذا الشكل تجد فرنسا نفسها بصفة واضحة على رأس الدول الأوروبية الغربية أين يوجد أكثر من 08 ملايين مسلم .

"**حيث نجد**[1]" :

ألمانيا بـ 250 000 ، بريطانيا بـ 1 750 000 ، دول أقصى الجنوب بـ 500 000 ، ايطاليا بـ 400 000 ، بلجيكا بـ 300 000 ، اسبانيا بـ 200 000 .

جغرافيا هذه الشعوب تتمركز حول المراكز السكنية الكبرى مثل باريس ، مارسيليا ، ليون، ليل و غيرها.

أما في ما "يخص نسبة الإنتماء الديني فهي أصعب[2] للتحديد و التقييم ، لكن هناك سبر آراء قامت به صحيفة "لومنذ" و "أوروب 1 " و "لوبوان" و"ذلك بواسطة الإقتراب من 548 شخص سبق لهم وأن صرحوا"[3] انتمائهم لعائلة من أصل مسلم ، مما مكن من تقييم مختلف الإتجاهات و الميول .

لقد طرح السؤال التالي: هل تصرحون بكونكم:

	أفراد من أصل مسلم		
	1989 (%)	1994 (%)	2001 (%)
مسلمين مؤمنين و مطبقين	% 37	% 27	% 36
مسلمين مؤمنين	% 38	% 42	% 42
من أصل مسلم	% 20	% 24	% 16
تنتمون إلى ديانات أخرى	% 1	% 2	% 1
بدون ديانة	% 4	% 5	% 5

[1]BARTHELEMY Cathering et LAUGIER Marie Bruno et LOCHON Christian, Islam en Europe, dossier بدون ديانة du secrétaire pour les relations avec l'islam, SRI, nouvelle série, ; série N° 1, Mars 1999

[2]Bayer Alain , l'islam en France , PUF, 2001,pp 12-22

[3] شاركت الأجهزة الثلاث في انشاء ما يسمى بمعهد IFOP

بالرغم من أن هذه الجالية متنوعة جدا في هذه الآونة ، من جيل[1] أول و ثان وثالث ... الخ من أصل و تصنيفات خاصة بالحالة الإجتماعية و العملية، الجنس ... ، ولعل الصفة التي تلفت النظر هي أن هذه الشعوب ،أغلبيتها من منطقة المغرب العربي.

2) من هم هؤلاء الشباب المسلمين ؟

قبل أن نأتي لفحص العلاقات التي تربط الشباب المهاجر بالإسلام ، نرى من الضروري تشخيص الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي نموا أو ترعرعوا فيها . بالفعل فإن العلاقة الدينية مرتبطة بطريقة واسعة للمسيرة الشخصية للإنسان من جهة و علاقته بالمجتمع المحيط به جهة ثانية .

أ) **<u>الإطارالإجتماعي والاقتصادي</u>**: في فرنسا تعتبر سياسة المدن المرسومة خلال السنوات 1960 و 1970، وخيمة النتائج ، "حيث أنها سببت في تواجد أماكن ذات الدخل البسيط جدا و المنخفض حتى على المعدل بما يسمى ببنايات الـ (HLM)"[2] المتواجدة في الشوارع أو الأماكن البعيدة عن وسط المدن و الذي ما ينم تسميته بعد ذلك بالضواحي (banlieues) .

هذه الأماكن كانت و لا تزال حتى الآن بأغلبيتها (لكن ليست لوحدها) مسكونة من طرف المهاجرين ذو ذات المردود و الوسط الإجتماعي البسيط. إن كون هذه السكنات الضيقة الغير اللائقة و الخاوية من الطابع الشخصي ، غالبا ما هي بعيدة عن وسط المدينة، ساهمت في خلق جو من الإهمال و التهميش متزايد تجاه سكان تلك النواحي. ففي مثل هذه الظروف الصعبة و الشاقة التي نمى و تربى فيها الجزء الأكبر و الكثير من أبناء المهاجرين كاسبين للجنسية الفرنسية بمجرد الولادة تبعا لقانون التواجد فوق أرض الوطن الفرنسي المطبق في فرنسا بالتالي فإن أبناء المهاجرين ، بوجهة نظر القانون"[3] هم حتما مواطنين فرنسيين "كاملين". هذا ما يظهر جلياً التناقض لدى تلك الفئة من الشباب بالنسبة لما تم تعليمهم في المدارس من المثل العليا للجمهورية الفرنسية المتمثلة في: الحرية ، الأخوة

[1]L'islam en France et les réactions aux attentas du 11 septembre 2001 sur site Internet de l'IFOP : www.ifop.com/europe/sondages/opinions/islam.asp

[2]سكنات ذات الدخل المعتدل

[3] ارجع الى الفصل الاول من البحث (le droit du sol)

و المساواة و بين ما يعيشونه و يلاحظونه على أرض الواقع . إنأبناء المهاجرين غالبا ما يعتبرون أنفسهم و كأن ليس لديهم مكانهم الحقيقي في فرنسا، كما نجدهم يعانون من ذلك التمييز المجحف و الظاهر الذي يعاني منه أمثالهم المسلمين من المغاربة.

غير أنهم يعتبرون أنفسهم مقابل ذلك، فرنسيين بأتم معنى الكلمة . فحسب مختلف عمليات سبر الآراء الخاصة بذلك تلك التي قام بها (Remy Leveau) على سبيل الذكر و ليس على سبيل الحصر – توصل إلىأن 71 % من الشباب البالغين سن مابين 18و30 سنة . من أصل مغربي يعتبرون أنفسهم"أقرب من الثقافة الفرنسية أكثر من ثقافة أوليائهم، بالإضافة إلى المضايقة التي عانى منها آبائهم"[1] بسبب إنتمائهم من جهة ، ثم من البطالة وعدم الإستقرار خاصة في بداية السبعينات. أنها تلك الوضعية المزدوجة في صورة ذلك المسيطر عليه اقتصاديا و ثقافيا التي تؤدي نفسيا إلىالإحساس بعدم الإرتياح، حيث عندما يكون الأب يعاني من فقدان الإعتبار من طرف المجتمع الفرنسي بواسطة حالته الإقتصادية و انتمائه الوطني ، يصبح غير قادر على أداء دوره الإيجابي في العائلة و هو إعطاء المثل للإبن !. هذا من جهة ، و من ناحية أخرى هؤلاء الأولياء ليس بإمكانهم غالبا مساعدة و متابعة أبنائهم في المدارس، بما أنهم إما لا يكتسبون القليل من التكوين أولا يحسنون اللغة الفرنسية، و في هذا النطاق يشير (ماليوسكا باير) في الدراسة التي قام بها بخصوص الشباب المهاجر عامة و المسلم على وجه الخصوص، أن ذلك التباعد الكبير الذي يوجد بين قيم الجيل الأول للمهاجرين المسلمين المرتبط بالثقافة الأصلية الخاصة بهم (للبلد الأم) و بأولادهم، الذين تم تربيتهم وإشتراكهم في العملية المجتمعية بواسطة التمدرس و كذا مختلف القطاعات و المرافق الإجتماعية الفرنسية، هو أكثر أهمية و أوسع مقارنة بباقي مجموعات المهاجرين الآخرين. مما تؤدي بالتالي إلى وجود غالبا قطيعة بين الأجيال[2] التي تؤدي بالأولياء بالتسامح والتخلي عن دورهم السلطوي في حالات ما، أو بالعكس إلى تكثيف تلك السلطة بواسطة تربية تقليدية قاسية في حالات أخرى ، خاصة ما إذا تعلق الأمر بتربية البنات !

[1]Sondage Gallup IFOP par le monde et RTL « l'islam en France » 1999.
[2]MALEWSKA- PAYE Henrie 3 Crise identitaire et déviance chez les enfants des immigrés, ed la documentation française, Paris 1982 p12

إنالإقصاءوالتهميش الذي يجد الشباب المسلم نفسه أمامها، نجده مصور تماما ضمن تحقيق قام به (ز-زورولو) في منطقة مقاطعة (الالب- كوت دازور) و كذا في الشمال في منطقة (بادوكالي) في الشمال الفرنسي حول عملية إندماج"[3] اجتماعي و عملي للشباب المتحصلين على شهادات عليا في الدراسة ، من عائلات مهاجرة مسلمة. يظهر التحقيق هذا أنالإندماج المعبر عنه و الناجح يمكن[4] اعتباره كظاهرة لأقلية، حيث أنها تخص الأشخاص الذين عزلوا أنفسهم عن الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي كانوا يعيشون فيها أبائهم بفعل أنهم ابتعدوا عن النواحي الغير مشجعة، مما فسر ربما قدرتهم على النجاح في دراسات عليا في أماكن أخرى.

ويعبر عنه بالطبقة المتوسطة المسلمة المتكونة من إطارات، عاملين أحرار ، تجار ، أساتذة ، فنانين... التي تتوسع أكثر فأكثر، يوما بعد يوم في الأوساطالإجتماعية، الإقتصادية الفرنسية، لكن مع الأسف فإن ظاهرة الفشل الدراسي تبقى تغلب عليها ، أي غالبا ما تنسب اليها الفئة الكبيرة، لعل تجدر الإشارة هنا إلىأنهم عندما يتقدمون لطلب منصب عمل ، غالبا ما يكون ذلك في مجالات تخص القطاع العام أو الشبه عام مثل مراكز التكوين، مدارس ، مستشفيات ،.... قطاعات تعتبر في يومنا هذا ذات قيمة أقل بكثير مما كانت عليه سابقا.

غالبا ما يصبح إيجاد شباب مسلم (من أصل مغاربي) يشغلون مناصب في القطاع الخاص، هذا ما يفسر ربما السبب في جعل الكثيرمنهم اختاروا إعداد مشاريعهم الشخصية ومؤسساتهم الخاصة، زيادة على ذلك هناك دراسة أخرى قامت بها INSEE في 1993-1994 سمحت بالاقتراب من 000 13 عائلة، أتت في النهاية لتؤكد على نفس النتائج الأولى التي توصل إليها التحقيق السابق"[5]، حيث أن نسبة البطالة من بين الشاغلين من 15 سنة ما فوق و في النواحي التي تعيش سياسة المدن هناك 20-24 % (يقابل ذلك 13.6%على المستوى الوطني) و45% من الشباب المسلم القاطنين في تلك النواحي

[1] ادماج اعني به انصهار insertion ادماج ≠ اندماج

[2]Enquête citée dans « AUBERTF, TRIPIER M et JOURCHF , ou la direction de Jeunes issus de l'immigration de l'école à l'emploi » Ed Harmattan, Paris, 1977

[3]المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية INSEE

البالغين سن 16 إلى 25 سنة هم أعضاء من عائلات تعاني من ظاهرة البطالة (يقابل ذلك 24.4 % على المستوى الوطني) . بالرغم من وجود إندماجسوسيو إجتماعي صعب، هناك بعض المؤشرات تدل على أن عملية إندماج الجالية المسلمة في فرنسا أحيانا في طريق السيران و التحقيق، و ما يبرر ذلك هو تزايد ظاهرة الزواج المختلط دائماً، انخفاض نسبة الزيادات ، تعميم استعمال اللغة العربية بالنسبة للجالية ، وحتى تحسن المستوى الدراسي الذي أصبح يساوي مستوى الفرنسيين الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الإجتماعية (فرنسيون من أصول فرنسية) ، فبهذه الطريقة نستنتج أن مشكلة الإندماج هي حقيقة الأمر أولاً مشكلة أو مسألة سوسيو إجتماعية ، ان مشاكل الضواحي – كما تسمى ما هي إلا نتيجة لتكثيف مجموعة من ظواهر الكبت و الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، التي تمس تلك الفئة من سكان الضواحي سواءاً كانوا مسلمين أو غير مسلمين، فالمهم في كل هذا أن نفهم كيف أن هذه العملية تؤدي إلى تعبئة سياسة وأيديولوجية في المجتمع الفرنسي.

ب) <u>ظاهرة "البور" و مخلفاتها على النظام و الجالية:</u>

إبتداء من الثمانينات ، وصلت المجموعات الاولى لأبناء المهاجرين تصل الى فرنسا لتخدم – ان صح التعبير – سوق العمل– و من بين الصعوبات التي تلقوها من أجل تقبلهم أو قبولهم من طرف المجتمع الفرنسي من أجل ايجاد منصب شغل ، إقتناء سكن أو حتى إقتناء قرض مالي لدى البنك تؤدي بواسطة تعبئة سياسة بعيدة المدى.

إنها حركة "البور" التي ظهرت بوضوح في 1983م، كان هدفهم آنذاك إظهار بواسطة مظاهرة سلمية ضخمة عبر كل التراب الوطني الفرنسي– إثبات أنهم لا يرغبون و لا يظنون العودة الى بلادهم يوماً ما ، بل أنهم مصرين في الإستقرار نهائيا فوق الأرض الفرنسية أي الإستيطان، و من أجل ذلك هم بحاجة إلى إكتساب الحق في إعتبارهم مواطنين فرنسيين بأتم معنى الكلمة و ليس مواطنين فرنسيين من الدرجة الثانية.

يعتبر الظرف الزمني رمزيا فحسب، بل أكثر من ذلك فإنه وافق مع الزواج الجديد لظاهرة المعادلة للجانب (La xénophobie) تجاه العرب و المسلمين معًا مع الظهور أو الصعود السريع لرئيس الجبهة الوطنية آنذاك: جون ماري لوبان.

لقد شنت العملية من طرف كاهن يدعى بت "كريستيان دولورم" الذي بادر لاقتراحاته بالقيام بمظاهرة تستهدف المساواة و خاصة الحد من العنصرية ، تحت شعار : "لنعيش تحت المساواة رغم الإختلافات" .

كما تم الإشارةإليه الباحث و الكاتب (بينجامان ستورا) في ما يتعلق بأبناء المهاجرين الجزائريين، هذا النوع من المناضلين على حد تعبيره– هم في وضعية معاكسة تماما لوضعية آبائهم، و خاصة ما كنوا يطالبون به.

بالفعل "فإن آبائهم قد ناضلوا إلى جانب"[1] الجبهة التقريرية الوطنية الجزائرية من أجل استقلال الجزائر (ما عدا الحركة طبعًا) ، فإن أولادهم و أحفادهم حالياً يتواجدون في وضعية نضال كذلك لكن من أجل ما كان يعتبره آباءهم و أجدادهم – فعل خيانة – و هو الإندماج ! .

إن أول مظاهرة لتلك الحركة اعتبرت إنتصارية و حتى نسبة القبول لدى الفرنسيين والترحيب كانت كبيرة، فحتى ان المظاهرة التي أتت سنة بعد الأولى لم يكن لها نجاح مماثل بها، بما أنها لم تستطع تعبئة إلا الثلث من المشاركين في السنة التي من قبل، في حين آدتإلى ظهور حركة جديدة ضد العنصرية بعيدة المدى. ظهور جمعيات مثل (SOS RACISME) و (FRANCE PLUS) من أجل تسهيل دخول او إدماج الشباب المهاجر داخل المجتمع المدني و مشاركتهم في مختلف المصالح و المرافق العامة.

إن هذا الحماس في بدايته ، كان مؤيداً من طرف الحزب الإشتراكي ، على رأسه فرانسوا ميتران الرئيس الراحل للجمهورية الفرنسية، نجده يفقد شيئاً فشيء المدى الذي كان قد اكتسبه من قبل ، حيث تم تأسيس و حتى استرجاع سياسيا ، مكافحة العنصرية، لكن واقعيا ، النتائج الفعلية التي طالما كانت منتظرة لم تصل بعد. أن الجمعيات المرتبطة بالضواحي الصغيرة منها أو الكبيرة لم تفلح في تحقيق تطور أو تحسن إجتماعي أو في توفير فرص الشغل لهؤلاء الشباب المسلمين، بسبب نقص الإمكانيات من جهة ، وعدم قدرتها على النفوذ في المجتمع المدني، من جهة ثانية. ففي هذا المجال برزت إلى الواقع قضية الحجاب في

[1] Stora Benjamine, Ils venaient d'Lagérie -- l'immigration algérienne en France 1912-1992 ed enquete fayard, Paris 1992 p435

1989م التي كشفت على وجود ظاهرة جديدة في المجتمع الفرنسي وهي "ظهور المطالبة باحترام وإعتبار الإسلام، من طرف الشباب المسلم دون تحديد أصله"[1]. و قد تجدرالإشارة هنا إلى أنه في البعض من بين تلك الضواحي ، كان التصريح ، أو "الإعتراف بالإختلاف بواسطة الإعتراف بالإنتماء إلى مجموعة أو طائفة أو ما اخترنا تسميته في بحثنا هذا بالجالية"[2]. بالتالي برزت مطالب أخذت تنتظم شيئاً فشيء في إطار الجالية هذا ما يدل على رغبة هؤلاء نزع أو عزل أنفسهم عن إنتمائهم للمجتمع الفرنسي، مما يجعل إمكانية تشخيصهم إلا في إطار الجالية المسلمة سواء بالنسبة للنظام أو بالنسبة للمسلمين.

هذه الظاهرة الجديدة فسحت المجال لوسائل الإعلام بتكبيرها و بالتالي تخويف وترهيب الفرنسيين بما فيهم رجال السياسة الذين انتهز البعض منهم فرصة التصريح أنه هناك خطر الإسلام على وشك الإنفجار وسط المجتمع الفرنسي.

"أمام مثل هذه التطورات و التصرفات"[3] التي عاشتها فرنسا خلال تلك الفترة مثل ظاهرة الحجاب، بداية الأزمة السياسية في الجزائر و منه مختلف مظاهر الضغط التي كانت تسود بين الشعب الفرنسي و الشباب القاطن في الضواحي، عملت على جعل الظاهرة أكثر صعوبة و على وشك الخطر.

إن الإعتراف بالإسلام و الجالية المسلمة بفرنسا كطلب سياسي جديد بالنواحي التي يرمز إليها بالصعبة هو أمر واقعي لا يجب ذكره، لكن في رأينا ذلك يخفي في باطنه مختلف العلاقات التي تربط هؤلاء الشباب المسلمين منذ ولادتهم. كيف ذلك؟

ليس كونهم مسلمين بالهوية هو الأمر الجديد بل طريقة أو وسيلة طرح مثل هذه خاصة بالمطالبة لا تخص كل الشباب من أصل مسلم، فيصبح بالضرورة الأخذ بعين الإعتبار التيارين الآخيرين اللذان يمر بهماالإسلام بفرنسا اليوم، "الخاص بالمسلمين الفرنسيين انطلاقا من سنوات الثمانينات"[4]: من جانب هناك حركة علمانية لتطبيق الدين

[1]Cesari Joselyne « être musulman en France, associations militants et mosquées », ed Karthala-Ireman Paris 1994 p96

[2] Cesari Joselyne , OPCIT

[3] اليمين المتطرف (الجبهة الوطني- جون ماري لوبان)

[4] Cesari Joselyne , OPCIT , p 102

والعبادة تجد نفسها تحصر الإسلام بهذه الكيفية في ذلك الفضاء الداخلي (الخاص)، و إلى جانب ذلك هناك حركة "إعادة تمسلم" كما يسميها الباحثين الفرنسيين في هذا المجال (la réislamisation) بالنسبة للشباب المهاجر الذي يهدف إلى الدفع بالإسلام إلى الساحة الشعبية.

3)هوية مزدوجة و متنوعة :

قبل أن نأتي لفحص صعوبة التنظيم للجالية ، لا بأس أن نبدأ بتوضيح المقاربة التي لدينا بالنسبة لهذه الفئة من الشعب. كيف نعرف أبناء و أحفاد المهاجرين المسلمين ذوي الجنسية الفرنسية؟ الشيء الذي يجب تذكيره هو أن التعريفات أو التسميات أيا كانت تبقى بعيدة كل البعد عن الحياد، إن مصطلح "شباب المهجر"، و "شباب ينتمون إلى المهجر" وكذا مصطلح "الجيل الثاني من المهاجرين"، و غيرها من المصطلحات تحمل في طياتها صفة التشكيك للإنتماء الوطني.

إن مثل هذه المسألة تعكس بصورة واضحة معاناة الباحثين قصد إيجاد تعريف ابستيمولوجي لهذه الفئة من المهاجرين المسلمين"[1]، لكن من غير الممكن تجاهل فكرة أنه بكونهم أبناء مهاجرين يواجهون يوميا مجموعة من المشاكل تتميز بظروفهم . بالتالي عدم الأخذ بعين الإهتمام بتلك الخصوصيات يعني عدم إمكانية دراستهم مما يستلزم عدم القدرة على الإجابة لمتطلباتهم و مشاكلهم.

إذا أخذنا تعريف (MAX WEBER) الذي قام في 1922م بتعريف الجالية على أنها تلك المجموعة التي تحوي علاقات جماعية على أساس – على حد قوله – " الإعتقاد الذاتي الغير موضوعي بمجموعة أصلية" اعتقاد بدوره مؤسس على : حسب قوله" تشابه العادات الخارجية أو الممارسات و الأخلاق أو الاثنين معاً".

"إن المركز الحيوي لهذا المفهوم الخاص بالجالية"[2] يتمثل في الإعتقاد بالإنتماء الى مجموعة التي تتقاسم مع الفرد المعني بالأمر بعض من المعاملات أو الطوابع المميزة،

[1] Cesary Joselyne , OPCIT , p 32
[2]Voir l'introduction de AUBERTF Tripier Met Vourch F , sous la direction de : Jeunes issus de l'immigration , de l'école à l'emploi , ed : l'harmattan Paris 1997 .

ما يلفت الإنتباه هنا هو أن أبناء المهاجرين ينتمون على حسب ما نفهمه إلى جاليتين معاً : التي ينتمي إليها آباءهم من جهة و التي نموا و ترعرعوا فيها من جهة أخرى. لكن في الواقع لا يسمح لهم بالإنتماء أو بالتمتع بازدواجية الإنتماء إلى الجاليتين في ظل النظام الفرنسي، فهم معتبرون من طرف الكثير – بسبب اللقب المنسب لهم – نسبة كونهم: سواء مسلمين عرب ، أو نسبة لمظهرهم أو ملامحهم الشخصية، الذي يتمثل في : "عرب" أو "بور" لكن بالنسبة للبلد الأصلي لأوليائهم يشار إليهم بالفرنسيين أو الأجانب، هذا ما يلحق بهم بالإحساس أنها تتواجد في حالة أزمة هوية أمام ازدواجية النبذ أو الرفض.

لكن ألا تعتبر هذه الأزمة في حقيقة الأمر نتيجة للإقتصاد المعامل إزاءهم بدلاً من الصعوبات الملازمة و المرتبطة بالتوفيق بين الثقافتين؟ إذ يمكن حقاً الإنتماء إلى مجموعات مختلفة في آن واحد بدون أن تغلب بقدر ما الواحدة على الأخرى، حسب نظرية التفاعل الإجتماعي التي درسها و حاول تفسيرها (قي روشيه). في حيث أن الكثير يعتبرون بأنه "ذلك التواجد في حالة"[3] عدم الإنتماء لهوية واحدة، أي التواجد في وسط الطريق بين مجموعتين هو الذي يحدث الأزمة في ذات الشخص.

كما يشير اليه الباحثين (Steven Vertovec/ Alisdair Roger) على حد قولهما بعد التجربة:

" إن المشاكل التي غالبا ما تنسب المجموعة تمتد بقليل تجاه الفهم نحو المجموعة نفسها و أكثر بالنسبة للباحثين الذين يحاولون فهم فئة " الشباب المسلم في أوروبا" عبر المصطلحات المعترف بتا : "الثقافة" ، "الجالية" و "الهوية". [1]

بالفعل لا بد من التخلي عن فكرةإلزامية الحصر التعسفي و حتى الإستبدادي للأفراد إلا في الإطار الثقافي أو في إطار ما يسمى بالجالية، متميزة بقيم و ممارسات وتوجهات موحدة و من أجل ذلك يصبح من الضروري الإنقلاع أو الإبتعاد من التعريف الضيق والغير ملائم المتمثل في هوية موحدة و غير قابلة للتبديل . في هذه السنوات الأخيرة، الكثير من الباحثين

[1]Rocher Guy »l'action sociale » ed la découverte, Paris 1992, p 58
[2] Vertovec Steven audrogers Alisdair « muslim European youth, reproducing , ethnicity, religion and culture" ed by ashgate Brookfield, 1998, p3

و الكاتبين في هذا المجال قد أبرزوا بوضوح البعد ألتنوعي للهوية المتعلقة بالجالية المسلمة بفرنسا. هذا ما أدى بظهور ألفاظ يتم تداولها مثل: "هجناء"، "متعددة الثقافات" حسب ما نراه، لقد تم تبيان عدة مرات على أن أبناء المهاجرين المسلمين هم يخلقون هويا تهم الخاصة بهم بواسطة خاصية هي التأليف والتوحيد، المحافظة والإختيار لمظاهر وأنماط العيش الخاصة بأوليائهم إلى جانب المظاهر والأنماط الخاصة بأغلبية المواطنين الفرنسيين للجالية المسلمة في فرنسا.

مع ذلك تبقى هذه الإستراتيجية (حسب رأينا) غير ثابتة دائما و نسبية، كيف يمكننا أن نتغير و نتبدل يوماً بعد يوم، وضعية بعد وضعية ، لكن الشيء الإيجابي منها هو أنها تسمح بخلق نوع من المرونة و التكيف الخاضين.

"إن الفرد حتى و إن كان يعرف مجموعة"[2] مهمة من سلم اللهجات واللغات ، وكذا أحكام ثقافية مختلفة ، يمكنه أن يتكيف بالمجموعة التي يرتبط بها، "دون ان يكون ذلك بوعي"[3] من هنا فإن المشكل الرئيسي لا يتمحور في الهوية المتعددة التي هي في حقيقة الأمر مسلم بها، وإنما يمكن في قبول تلك التعددية من طرفهم، ومن طرف الوسط الإجتماعي و حتى السياسي الذي يعيشون فيه.

عندما يصل المجتمع الفرنسي إلى درجة تقبل فكرة إن :

لكل شخص من هؤلاء المهاجرين المسلمين هوية متعددة و قابلة للتغيير في آن واحد، و حتى غنية ماديا كان الفرد المعني بالأمر نتيجة الزواج المختلط أو نتيجة ثقافة مزدوجة و يأتي لإعتبار ذلكثروة ، "عوض أن يكون ذلك مشكل ، حينئذ يمكننا القول ان المجتمع الفرنسي"[4] بما فيه النظام السياسي قد زرع في أوساط المجتمع أدوات ملائمة للصعود أكثر فأكثر في نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان، و بالتالي إمكانية تحقيق الإندماج الفعال. و يبدو لنا هنا من الأنسب الإستشهاد بفقرة من الكتاب القاطع (ان صح القول) لـ: **أمين معلوف** :

[1]Cerari Jaslyne, être musulman en france , opcit , p 117
[2]Ibide, p120
[3]Denys cuche » la notion du culture dans les sciences sociales, ed la découverte, Paris , 1996, p 18-19

" إن الهوية لا تجزئ و لا تقسم ... ليس لدينا عدة هوايات بل واحدة فقط ، مكونة من كل العناصر التي تشكلها، بدرجة تختلف من فرد لأخر ... عندما يطلب مني ماذا أكون– في عمق ذاتي – ذلك يفرض بالضرورة وجود في عمق أي واحد منا انتماء واحد فقط، الذي يهم، و هو الحقيقة الباطنية له ، أي جوهره ، محددة منذ الولادة و التي لا تتغير ، و كأن الباقي أي خطايا ذلك الإنسان الحر ، اقتناعاته المكتسبة ، اختياراته، حساسياته الخاصة، درجة قرابته، مجمل حياته ، لم تساوي شيئا كبيراً ، وعندما يحث المعاصرون بالتصريح أو الإدلاء...بهو يتهم، بنفس الطريقة التي تقام دوما في يومنا هذا، فإذا بهم يقولون لهم بطريقة أخرى هو وجوب إيجاد في أعماق ذاتهم ذلك الإنتماء الأساسي المرغم الذي غالبا ما يكون إما وطني ، او ديني أو عرفي أو عنصري ، و الذي يرفع به غالبا و بافتخار أمام الآخرين. و كل من يغامر بمطالبة هوية أكثر تعقيدا يجد نفسه مهشما في المجتمع..."[1]

من هنا نستنتج أنه تمكن الصعوبة في دراسة تصرفات هؤلاء المسلمين في ظل الجالية – في فرنسا انطلاقاً من اعتبارتهم جماعة متميزة عن باقي المجتمع ، و حصرهم في مجموعة تصرفات كان من المفروض أن تنجم عن مجرد إنتمائهم للبلد الذي يعيشون فيه، بنفس الطريقة التي استنتجنا بها إن الهوية متعددة ، نأتي لنقول إن كيفية التعرض للعامل الديني (بما فيه الجالية المسلمة في فرنسا) يتغير بصفة ملحوظة من فرد لآخر.

[1]Maalouf Amin, les identités meurtrières, ed grasset, paris , 1998, p 10-11

المبحث الثاني :

صعوبة تنظيم الجالية المسلمة بفرنسا :

تواجه الجالية المسلمة بفرنسا مجموعة من الصعوبات من أجل تنظيمها تتمثل في عراقيل بالرغم من وجود رغبة (ظاهرية) من طرف النظام و رغبة من طرف الجالية نفسها بذلك.

1) عراقيل تنظيم الجالية المسلمة بفرنسا :

يمكن تقسيمها حسب رأيناإلى صنفين من العراقيل ، عراقيل متعلقة بالجالية نفسها من جهة و عراقيل خاصة بالنظام تجاه الجالية من جهة ثانية .

أ) **عراقيل خاصة بالنظام :**أمام طلب يتزايدأكثرفأكثر يوما بعد يوم من طرف السلطات الفرنسية، فتبد والحكومة قد بدأت المحاولة في أن تجعل ذلك أكثر واقعيا وفعليا وذلك انطلاقا من أواخر الثمانينات، إنطلاقا من فرضية إمكانيةإيجاد محاور مناسب. لكن أمام ذلك وجدت نفسها تعاني في هذا المجال من عراقيل مثل تدخل البلد الأمر (للجالية) في شؤون وتصرفات وكذا اتجاهات هذه الجالية المسلمة في فرنسا من جهة و تزايد كبير للجمعيات المختلفة المهتمة بتمثيل المسلمين بفرنسا من جهة أخرى، التي يصعب في حقيقة الأمر التصرف معها و خاصة التحكم فيها (بالنسبة للنظام الفرنسي) لكون عامل التنافس قد يطغي كثيراً على هذه الجمعيات. زيادة على صعوبة وجود أبحاث و دراسات مختصة في مجال علم اللاهيات تختص بدراسة ذلك بوضوح أي الإستهذاف بإيجاد محاور للسلطة[2] في هذا النطاق.

بالنسبة للفرنسيين غياب سلطة معيارية في الإسلام والذي يمنع لفئة من الأشخاص من أي جنس أو دين أو أصل كانوا ان يتصرفوا بمهارة أوأن يتأهلوا لتمثيل الإسلام وبالتالي تحديد طريق واضح يسير عليه المسلمين في حالة نزاع.

[1]Confluence méditerranée « l'islam face à la laïcité française , Soheib Bencheikh, N° 32 hiver 1999-2000, p75

فعلا فقد يمكن أن يكون هناك أمام مثلا بالعمل دون أن يخول له حق التصرف في تعليم القرآن، السيرة زيادة على تعليم الصلاة، "إن الطبيعة اللامركزية للإسلام أدتإلى كثرة المدارس الخاصة"[3] بالتفكير والإتجاهات. وفرنسا بامتيازها بالتنوع الخاص بمسلميها المستقرين فيها ، حتى و إن الغالبية ينتمون إلى المدرسة المالكية المسيطرة في المغرب العربي و التي تحوي مختلف الإتجاهات.

إن غياب مجلس أو هيئة تمثيلية مسلمة تجلب روح المنافسة بين مختلف التنظيمات و حتى مختلف البلدان التي تبحث و تستهدف بمختلف المبادرات أن تصبح المحاور الأساسي للإسلام في فرنسا. هذه المنافسة الكبيرة لأكبر المؤثرين و الأقوياء التي غالبا ما تكون لأكبر المساجد أو الكاتدراليات تهمل أو تتناسى الأغلبية (الفئة) الكبيرة للمسلمين رغم أنها تدعي التكلم باسم المسلمين كافة.

- **محاولة التفعيل واقعيا لقاعدة جمعاوية مسلمة:**

"بين 1969م و 1985م، يعتبر عدد الجمعيات المسلمة في فرنسا من 3 إلى635"[1] . يكشف "آلانبوايي" عن تواجد اليوم أكثر من ألف جمعية مسلمة التي تنص على إمكانية تأسيسها قانون 1901م ، و أكثر من عشرة جمعيات ذات الخصوصية المتعلقة بالعبادة الإسلامية حسب قانون 1905م . الذي "نجده يلفت الإنتباه بالإشارة إلىأن مثل ذلك الإحصاء"[2] قد أقيم انطلاقا من أسماء الجمعيات و ليس حسب تحليل بالهدف، هذا ما لا يدخل ضمن إحصاء الكثير من الجمعيات التربوية منها والتعاونيةوأغلبية من هذه الجمعيات تهتم على المستوى الداخلي بتنظيم العبادة والحياة الدينية التي يعيشها المسلمون.

أما فيما يتعلق بالمواضيع الأكثر حساسية و الأكثر صعوبة للتنظيم كمثل تهيئة المأكولات بواسطة اللحم الحلال او مسائل خاصة بالدفن تهتم به جمعيات أكثر دراية على ذلك. بالإضافة إلى هذا الدور الديني المحض، تلعب الجمعيات بعد مهم وحتى المساعدة ومختلف أشكال التضامن بين المسلمين في فرنسا فهي عامة تشكل همزة وصل بين المهاجر

[1]Cesari Joselyne, être musulman en France, OPCIT p 98
[2]Journal officiel de la république française, registre du greffe des tribunaux d'instances pour la Moselle, le bas Rhim et le haut Rhim .
[3]Musulman en terre d'europe - Revue ESPRIT N° 231, automne 1992, paris, article de Rémy Leveau intitulé « les associations musulmanes « p 49

المسلم و النظام السياسي، تسمح لهذا الأخير بأن يدخل في علاقات داخل المجتمع الفرنسي كما تفسح له المجال بأن يصبح فاعلا ضمن تاريخ يعلوه، و ذلك بمحافظته على أهم وسائله المكونة أو المعبرة عن ثقافته.

تجدر الإشارة هنا إلىأن الجمعيات التي تم تأسيسها من طرف الشباب المسلم الفرنسي لها دور مغاير عن الذي سبق ذكره، "حيث أن البعض من هذه الجمعيات ترسم هدفا لها و هو " إعادةتمسلم"[3] الشعوب التي هي من أصل مسلم و تفعيلها في أرض الواقع . بينما نجد البعض منها تساهم في شتى الأفعال التي لها هدف تعاوني أو تضامني بهدف مساعدة الأشخاص الذين هم في الحاجة أو المساهمة في تسهيل عملية التمدرس لهؤلاء المحتاجين.

و أخرى تشكل أماكن إلتقاء الشباب المسلم نظرا لإحتوائها أحيانا على مكتبات تساهم في تعليم الإسلام و الإرشاد.

إن الجمعيات المسلمة الكبيرة مثل اتحاد الشباب المسلم UOIF نجدها تنظم حتى ولو كان سنويا مؤتمرات تسمح بدورها بإنضمام و مشاركة الآلاف من المشاركين، و على سبيل المثال و ليس الحصر التجمع الذي نضمه هذا الإتحاد في 09 ماي 2002م في منطقة – BOURGET– الملتقى التاسع عشر للتنظيمات الإسلامية في فرنسا، أين تم تنظيم محاضرات منشطة من طرف أخصائيين في الموضوع يأتون غالبا من العالم الإسلامي، لقاءات، ندوات، استعراضات أحيانا تجارية تتركز حول بيع الكتب واللباس الذي يرمز للدين الإسلامي و غيرها.

إن الشبكة الخاصة بالجمعيات المسلمة في فرنسا[1] تتميز بالتعقيد، بما أنه يكون الصورة المعبرة بوضوح (حسب رأينا) عن تعدد وإختلاف الإتجاهات الدينية الوطنية منها والسياسية للمسلمين في فرنسا.

- أهم الجمعيات الرئيسية في فرنسا :
- إتحاد المنظمات الإسلاميةUOIF

[1] Islamisation
[2] Ternissien xavier" les musulmanes deFrance entre affirmation identitaire et inquiétudes" le monde daté du 12 mai 2002

- المعهد الإسلامي لمسجد باريس
- الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا
- "جمعية أهل التبليغ"[2]

إن ما يجب الإشارةإليه هو أن كل الجمعيات التي تتصارع حول تمثيل المهاجرين دون الطابع الديني كمثل (SOS RACISME) و (FRANCA PLUS) جمعيات علمانية (كما يدعى لها) تهتم خاصة بالمسائل المرتبطة بالمواطنة و محاربة العنصرية.

ب) **عراقيل خاصة بالجالية نفسها** : ويمكن تلخيصها أساسا في التأثيرات الخارجية التي تعاني منها الجالية المسلمة في فرنسا،إن الرغبة للبلدان المسلمة إقتناء أو الحصول على إمكانية كبيرة للتأثير على المسلمين في فرنسا لا يرجع لليوم او الى الماضي القريب فحسب، فقد تم التصريح حول ذلك مثلا:

"الإسلام في فرنسا قد كان لمدة طويلة خاضعا إداريا للجزائر ماليا للعربية السعودية وبعض البلدان الشرق أوسطية و نظريا تابع للأخوة المسلمين في مصر" .

الجزائر عن طريق خصوصا مسجد باريس خصوصا الذي هو مراقب مباشرة من طرف مختلف قنصلياتها بفرنسا و ذلك إنطلاقا من 1982م، والتي منذ ذلك الحين لم تسمح لطرف آخر بأن يحل مكانها ، نجدها تعرف كل الأجهزة الإدارية و الحكومية في فرنسا بنوع من الأمتياز.

بالأخرى نجدها تحتفظ بعلاقاتها السياسية بنوع من الإمتياز بباريس ، لكن مسجد باريس لم يكن لديه لحد الآن تلك السلطة المتوقعة منها من أجل ذلك الهدف، سواء في بعض الأحيان بما يتعلق بالجالية الجزائرية خاصة، بينما نجد مسجد باريس قد احتكر وسيطر على الإسلام بفرنسا، حتى منتصف الثمانينات، نجد أن ذلك أصبح محل نزاع من طرف الكثير من الجمعيات ذات النشأة الجديدة، الرباط نجدها بدورها تجعل نفسها المنافس الظاهر للجزائر"[3]، و يرجع ذلك أساساً للسلطةالدينية لسلطانها الذي هو أمير المؤمنين لدى

[1] لمزيد من التفاصيل و المعلومات فيما يخص ذلك أنظر كتاب سعدي بوزيان " الرصراع حول من سيقود الاسلام في فرنسا" دار الحمة للنشر ، الجزائر 1997

[2]Kepel Gilles, « les banlieues de l'islam, l'épreuve des faits » ed Seuil, paris 1987, ch7

الجالية المغربية التي تتزايد يوما بعد يوم ، بما أن السبيل الرسمي محتكر من طرف الجزائر ، فإن تأثير كل من الشرفيين و الوهابيين يتم بصفة رئيسية عن طريق شبكية هامة من الجمعيات و التنظيمات التي لا تزال تتزايد حتى الآن و الممولة مباشرة من المملكة المغربية.

أما بلدان الخليج يحاولون تثبيت واقعيا المكتب الخاص بما "يسمى لديهم بالرابطة الإسلامية العالمية"[1] ، في 1977م من التنسيق بين مختلف الإستثمارات والمشاريع "الإسلامية" .

تهدف إلى ذلك مجموعة مهمة من رجال الأعمال المغربيين غالبا ما هم مرتبطون بالعائلة الملكية السعودية حيث يمكن تقدير حوالي 20% وأكثر من التمويلات تأتي من العربية السعودية

بقدر ما ترغب المملكة السعودية و المغرب، عبر تلك التمويلات المالية زيادة تأثيرهما السياسي والديني (فرض اتجاههما حول الإسلام بالتضايف مع الحركات الإسلامية المناهضة، وكذا الحركات النقدية، التي تعتبر مهدد مباشر للهيمنة التي يملكونها في بلدانهم. زيادة على التمويلات هذه، هناك بحث دائم لأئمة فبهذا الشكل نجدها تراقب وتضمن بهذه الكيفية انتشاراً لنوع من الخطاب الديني الذي يساهم و يساعد في تأثيرها، البعض من بين هذه الأئمة يتقاضون مبلغ مقابل إعتبارهم موظفين للعبادة في الخارج: ما يسمى عندهم بأئمة القنصلية بالتالي من بين 829 مسجد هناك 58 % لديهم مترئس ديني أي أمام من بينهم 304 مغربي، 193 جزائري، 138 تركي و 71 منهم ذو جنسية فرنسية. فالرقابة سواءكانت مباشرة أو غير مباشرة ، التي تقام من طرف الدول على شعوبها المسلمة المتواجدة بعيدا عن أرضها عامة و على وجه الخصوص فرنسا تضعهم بمثابة محادث أو محاور ذوامتيازات لدى السلطات الفرنسية بكل ما كان يتعلق بقضايا ومشاكل الإسلام بفرنسا،بالتالي كان الإسلام و لمدة طويلة ، و لا يزال حتى الآن[2]أمرا متعلقا بالشؤون الخارجية. منذ الثمانينات كان هناك نوع من التراجع المؤكد للجمعيات والمنظمات الحديثة النشأة خاصة التي جاءت

[1] دورها هو احصاء اماكن العبادة الاسلامية بما فيها المساجد في فرنسا ، توحيد طلبات الاعانات المالية التي تطلبها مختلف الجمعيات و المنظمات الاسلامية في فرنسا ، تقديم او المد بمساعدات مالية للمساهمة في نشر القرآن الكريم ، مختلف الكتب الخاصة بالدين ، الترجمة ، استهداف تكوين الأئمة .. الخ .

[2] قبل مجيء المجلس الفرنسي لتمييل الاسلام (CFCM)

بعد 1982م بالنسبة للتحكم الذي تمتاز به السلطات الحاكمة في البلد الأم للمسلمين، لكن مع ذلك يبقى التمويل دائما مضمون بجزء كبير من طرف صناديق خاصة بذلك تأتي من الخارج بما أن الجمهورية الفرنسية العلمانية (حسب قانون 1905م) لا تسمح بتمويل المنشآت و التنظيمات ذات الطابع الديني فوق أرضها.

2) التباطؤ في تثبيت هيئة تمثيلية على أرض الواقع:

إن الحكومة الفرنسية على رأسها الوزير الإشتراكي السابق (بير جوكس) قررت بعد قضية – سليمان رشدي"[1] ، تم القضية المتعلقة بالخمار ، بالإضافة إلى تدخل (في تلك الفترة) السلطات الجزائرية أثر الإنتخابات الرئاسية عن طريق إنشاء هيئة تسمى: مجلس التفكير "حول الإسلام بفرنسا"[4]، الذي ظهر بعد أنه لم يكن في حقيقة الأمر إلا هيئة استشارية بدون أي سلطة أو أي قدرة على التأثير في عملية صنع القرار، له الكفاءة والقدرة على تفكيك النزاعات الممكن أن تحصل حول العبادة و الإسلام في فرنسا، فلا بأس أن نذكر بعض الإيجابيات التي أتى بها المجلس و لو لفترة قصيرة جداً:

- "توسيع ما يسمى بأماكن العبادة"[5] و تعميمها، خاصة بما يتعلق بالمقابر.
- تسهيل عملية إقتناء لحم الحلال (خاصة بالنسبة للعسكريين) .
- وضع إجماع بخصوص تاريخ بداية شهر رمضان الكريم.

لكن كثيراً ما كان ذلك المجلس موضع نزاع و نبذ من طرف الكثير من الجمعيات والتنظيمات في أرض الواقع و بدون نفوذ حقيقي، لكن في الأخير انتهى بالفشل حيث أصبح دون أهمية في عام 1992م.

في أكتوبر 1999م قرر وزير الداخلية آنذاك (جون بيار شوفانمان) بالإنطلاق في عملية تثبيت ما يسمى منذ الحين، بالمجلس الفرنسي لتمثيل الإسلام بفرنسا[1]"، بعد فترة من الزمن تم التوقيع على تصريح تم عن طريقه الإلتزام بدون رجعية و رسميا بالتمسك بالجمهورية الفرنسية و مبادئها،ذلك من طرف المشاركين المتشكلين أساسا من "مسؤولين عن

[2]ما يدعى بـ CORIF
[3]ما يسمى بـ Les carrés musulmans

[1] Les conseil francais du culte musulman CFCM

06 مساجد كبرى، 06 فدراليات مسلمة بالإضافة إلى 06 شخصيات مسلمة مؤهلة من أجل ذلك"[2].

في 03 جويلية 2010 تم الإمضاء على إتفاق أولي ، حيث يتوقع ذلك انتخاب جمعية عامة بدورها تعيين هيئة تمثيلية للدين الإسلامي في فرنسا " كل بناية خاصة بالعبادة و الدين الإسلامي مسير من طرف جمعية أو تنظيم يقوم بتصريح نفسه، بصفة منتظمة ، تقوم بتعيين مندوبين تناسبياً مع أهميتها".[3]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م الكثير من الشخصيات ذات الأهمية السياسية في فرنسا ، ركزت على أنه من الضروري السير نحو تحقيق مثل هذه المبادرة، كما أنه لا بد من الإسراع في تفعيلها في أرض الواقع. بينما أغلبية المسلمين في فرنسا يعترفون بضرورة لنشاء مجلس تمثيلي للمسلمين، نجد الكثير منهم يتواجدون في وضعية إقصاء.

إن معيار المساحة يمنع على وجه التقريب أي تمثيل للنساء المسلمات ضمن هذا المجلس ، حيث نجده يفصل المساجد الكبرى المرتبطة بدورها ببلدان أجنبية عن فرنسا.

إن الجمعيات و التنظيمات ذات الطابع العلماني للمسلمين تطالب هي الأخرى بحقها في المشاركة في التعبير عن حقها و ذلك بالمشاركة في الإنتخاب على مجلس يمثلها ويمكنها من التحاور مع السلطات العامة الفرنسية حول أهم القضايا التي تطرحها الجالية المسلمة في فرنسا من إندماج مواطنة، وتضامن، فهم يرفضون أن يكونوا ممثلين من طرف فئات ليست لها نفس الإهتمامات و الأهداف من جهة كما لا تملك نفس النظرة حول الإسلام وكيفية تطبيقه مع التعايش في بلد مثل فرنسا من جهة ثانية أضفإلى ذلك النقص الفادح للمعلومات من طرف الأوفياء للجالية من جهة والمسؤولين من جهة ثانية، بالإضافة إلى تناسي بعض الجمعيات عند إجراء عمليات الإحصاء قد أدى بهذه الفئة المقصاة من عملية الإحصاء التشاور بالإحساس أنها في حالة انهيار و ذهول.

[1] لمزيد من التفاصيل في كرونولوجية الأحداث المتعلقة بالمبادرة هذه، أنظر مقال لـ : تيرنيسيان قزافييي "متسرعين بسبب اعتداءات ، المسلمون يتهيئون لانتخاب ممثليهم - جريدة le monde بتاريخ 13 أكتوبر 2001

[2]Cesari Jocelyne ; être musulman en france , OPCIT , p 124

أما آخرون فهم يحذرون المسلمين من انتخابات تبدو مرموقة، حيث تخدم مئة بالمائة السياسة الداخلية الفرنسية، بيد أنه من أجل أن يحقق هذا المجلس نجاحا لا بد من أن يكون كل المسلمين على علم و دراية بحقوقهم، بالتالي اشتراكهم في العملية المستهدفة و هي التمثيل مباشرة.

إن الخطورة حسب رأينا في كل هذه العملية تكمن في التخوف في حقيقة الأمر من أن تكون تلك المبادرة فاشلة أو مجرد "غواية انتخابية" تنتهي بانتهاء الأهداف المنشودة إليها من جهة، و من جهة ثانية "ظهرت في فترة تتميز بالتسرع" "عدم التنظيم و خاصة نقص فادح من المرجعية أي من جمع و إحصاء المعلومات " وربما هذا ما سوف يتأكد في السنوات القليلة القادمة". [4]

[1]www.umma.com » un pacte citoyen pour le culte musulman » tarif Ramadan , mis à jour le 12/12/201

المبحث الثالث:

صورة الإسلام في المجتمع الفرنسي

الصورة الحالية للإسلام ضمن المجتمع الفرنسي، ما هي إلا "نتيجة للتطور التاريخي التي تعود لعدة قرون"[1]، "فمنذ ظهور الإسلام[2]" ، وضع نفسه في مكانة تنافسية مع الديانات الأخرى خاصة منها المسيحية من الجانب العرقي يصبح من المهم الإشارةإلىأنالإسلام بحد ذاته يتواجد في ذلك الخط الذي يربط المسيحية و اليهودية بصفة واضحة لكونه يعترف بالديانتين و مختلف الرسل غير الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، في وقت يعتبر فيه أن الرسالة اليهودية و المسيحية قد تم إفسادهما من طرف الإنسان بعد نزولهما تبقى الرسالة الإسلامية هي الكاملة و النهائية للإله الواحد الخالق للكون.

بالرغم من التشابه الواضح بين الديانات الثلاث من الجانب الروحي والقيم والأحكام، شهد التاريخ على كثير من المواجهات من أجل السيطرة و الرقابة الجغرافية ، الروحية وحتى السياسية للإنسان وذلك كان يخص بالكثير المواجهة بين المسيحية والإسلام خاصة.

"إن الحضارة اليهودية – المسيحية والحضارةالإسلامية خفية ومبهمة لبعضها البعض، كما يريد البعض أن يقنعنا به.[3]

"إنالإسلام بالنسبة للغرب يمثل القط بالنسبة للكلب ، يمكن أن نقول أنه نقيض الغرب ، بكل ما يمكن أن يحمله ذلك التناقض العميق من غموضات ، حيث هي في آن واحد ، وزيادة على "ذلك نوع من المنافسة و العدوانية و الإستعمار أو نوع من العدوانية المتكاملة".[4]في العصور الوسطى ، كان يرمز للإسلام و المسلمين بالشياطين والدجال (ضد المسيح)، التخيل الفرنسي بالنسبة لتلك المدة كان متشعبا بقبائل العرب الذين كانوا (بربر) متوحشين، مستعدين لإحتواء فرنسا في أي وقت و بأي طريقة كانت، من هنا فإن الخطاب ضد الإسلاميين في فرنسا لا يرجع للسنوات الأخيرة فحسب، فمنذ عهد النهضة كانت

[1] ارجع الى بداية الفصل الاول من البحث
[2] في حوالي القرن السابع ميلادي
[3] من اكبر المختصين في تاريخ المنطقة المتوسطة Fernaud Braudel
[4]Braudel Fernaud « la méditerranée , ; l'espace et l'histoire » champs flamarion , Paris 1985 p 156

العلاقات حتى و إناصطبغت بالطابع السلمي أحيانا، خضعت لمدة طويلة لمنطق الخاضع و المخضوع ، حتى في عهد الإستعمار (و كان الخاضع هي الإمبراطورية العثمانية) ، استمر ذلك حتى إن جاءت فترة الكفاح ضد الإستعمار ، أينما حدثت قطيعة واضحة لدى الخطاب الخاص بالإسلام، لكن دون الإنفصال عنه نهائياً.

1) لماذا هذا التخوف الفرنسي من الإسلام (اسلاموفوبيا):

من أجل عملية إندماج سليمة و إيجابية (بالنسبة للنظام) للإسلام في فرنسا ، لا بد أولا من أن تعرف كيف تكيف الجالية المسلمة وضعيتها التي تدخل في إطار الأقلية ، كما يجب كذلك على فرنسا أن تتهيا للإستماع لمجموعة من التغيرات و الإصلاحات تستهدف إندماج الشعب المسلم في فرنسا.

لفهم التلاعبات التي تتحكم في مثل هذه الحالة يصبح من الأساس تشخيص أولاالأسباب التي تجعل الفرنسيين يرفضون و يتخوفون من الإسلام– اسلاموفوبيا. لا بد أن لا نتناسى أن تواجد الإسلام في فرنسا أن دل على شيء إنما يدل بالنسبة للفرنسيين على فشل سياستهم الإستعمارية من جهة ، و من جهة ثانية كانت دائما تربط بالعنف الإسلامي ، بل أبعد من ذلك بما أنها تعتبر عند الكثير من الفرنسيين مهددة لتماسك الجمهورية :

"أرى أنالإسلام اليوم أصبح مهدد، حيث أن ذلك لا ريب فيه ، بسبب تمزق و انفجار الأمة" [1]

أما (برينوميقري)[2] يذهب إلىأبعد من ذلك حيث صرح في أحد شعاراته : "الإسلام خارج أوروبا نعم" ، الإسلاميون لا بد أن يخرجوا من فرنسا" أو "لا للإندماج ونعم للإقتصاد والطرد"[3] .

إن هذا التفوق العميق والمنتشر تسبب في وجوده (ربما) الهجرة الكثيفة وخاصة تواجد الكثير منهم من المسلمين من جهة، بل أكثر من ذلك ربما التخوف من العولمة

[1]Jean Marie le Pen : Le peu a et aura raison , Abécédaire des propos prononcés par Jean Marie le Pen, lors de sa carrière sur www.fn.fr daté du mois de décembre 2001

[2] ممثل الحركة الوطنية الجمهورية

[3] شعارات مستعملة خلال الحملة الانتخابية لأفريل 2002

والليبيراليةالوحشية كما يسمونها هؤلاء، بكل ما تحمل في طياتها من تعدد الجنسيات وصناعات للقرار خارج إطارأو نطاق الدولة... يضافإلى ذلك زوال الإيديولوجيات والحركات المجتمعية الكبرى، وعدم الإستقرار في العمل، أمام فترة قلق وتوتر مثل هذه يصبح المهاجر و المسلم على وجه الخصوص هو الهدف المفضل.

إن ظاهرة التخوف من الآخر و جهله ، غالبا ما تكون صورة رامزة لقلق داخلي لا بد من التخلص منه في حالة وجود أزمات و شكوك، بالتالي نحن أمام تراجع للهوية حتى أحيانا، إن لم يكن ذلك غالبا عنيف.

إذن نحن "أمام وضعية متناقضة تبرز فيها عقدة الأغلبية"[5] ان عقدة الأقليةتصف الوضعية الكلاسيكية كالأتي:

أقلية تحس بالتهديد ، "فتتدفع للدفاع عن نفسها و تصرخ عاليا بمميزاتها"[6]، هذه الظاهرة جلية عند المسلمين في فرنسا ، حيث لديهم اندفاع يعبر عن رد فعل للنظرة السلبية التي تعطى إزاءهم. و العكس صحيح حاليا إذأن الأغلبية في حالة أزمة تنمي أو تظهر رغبة حذرة "بتصريح ذاتها الباطنية التي تؤدي دائما إلى خلق عدم التسامح والعنف"[7]. إذا كانت هناك أغلبية واثقة من قيمها بإمكانها أن نتصرف إزاء طلبات الأقلية بنوع من اللامبالاة، فإن الأغلبية في حالة أزمة فعندها سوف تواجه ذلك بنوع من النقص أو التجمد"[8] تلك هي الظاهرة التي نشاهدها اليوم بواسطة رد فعل تقليصي من طرف الفرنسيين مقابل كل مطالب مسلمة وأمام هذه النظرة المكبرة للإسلام في فرنسا . فإن ردود فعل بالنبذ تنتمي إلى تقاليد خاصة بفرنسا التي لم ترحب منذ القديم بالمطالب الثقافية و الخاصة بالهوية بالفعل فإن الوحدة الفرنسية قد أقيمت بدون الأخذ بعين الإعتبار إثبات الإختلافات. إن فرنسا هو ذلك البلد المركزي شكل نفسه بإزالة كل الأشكال المتعلقة بالخصوصية اللغوية و الثقافية المتواجدة فوق أرضها (إلباسك، البروتون، الكورس، الخ) أما من الجانب الديني – كما تطرقنا إليه– فإن الجمهورية الفرنسية العلمانية، تعمل وتشجع المساواة بين الأديانأمام القانون

[1]Denis Cuch, La notion de culture OPCIT , p 28
[2]Guy Rocher, L'action Sociale, p 47
[3]Jocelyne Cesari, être musulman en France, p 124
[4]Wievorka Michel « laïcité et démocratie, pouvoir N° 57, p 67

لكن العرف العلماني حدد التطبيق الديني أي العبادة في الإطار الخاص و لا يحتمل إطلاقا متطلبات حالية للديانة (و خاصة الإسلام) وتعتبر كل الفروق الواضحة و تبقى معتبرة مهددة لإستقرار الجمهورية. إن الإصطلاحات المؤسساتية القائمة على الفروق قد أقيمت حسب المبادئ المكونة للجمهورية الفرنسية المتمثلة في : المساواة في الذات الإجتماعي و الوحدة الوطنية المنشأة على أساس: الشعب = الأمة = الدولة .

الخاصية المتعلقة بالأمة بالطابع الفرنسي تكمن في مبدأين: العقد الإجتماعي الذي أتى به روسو ، بالإضافة إلى الرغبة في العيش معاً.

لهذا السبب تستعمل فرنسا قانون حق التواجد فوق الأرض الفرنسية للجنسية بالنسبة للمهاجرين المولودين بفرنسا بدلا من حق الرابطة الدموية المعمول به في ألمانيا.

إذا رجعنا إلى النظرية المنشأة للدولة الفرنسية فإن كل فرد يعيش فيها له الحق في أن يكون مواطنا وكل المواطنين سواسية أمام القانون مهما كانت انتماءاتهم اللغوية، الدينية وحتى السياسية. حيث الإنطلاق من مبدأ أن الإنسان لايولد مواطن بل يصبح مواطن عن طريق التربية والتعليم والتكوين في البداية ثم عن طريق تطبيقه لمختلف واجباته السياسية والمدنية في مستوى آخر (المواطنة) . بالتالي حسب ما نفهمه هنا العلاقة التي تنمو بين الفرد و الدولة لا تحتاج في الحقيقة إلى وسيط مثل جماعة أو جالية. بما أن الفرد حر فهل لا، لا يعني ذلك ان له الحق في الإختلاف في مصدر من مصادر الثروة يتناقض مع الخطاب الحقيقي الذي يستهدف التشابه من أجل التعايش"[1] ، فكل من الجماعات التي رفضت ذلك النموذج الوطني و خاصة الأقليات الثنية ووجدت نفسها تعاني من التهميش تجد خصوصياتها منفية لتأخذ على أساس ثقافات من الدرجة الثانية"[2]، (sous culture) كمثل ثقافات المهاجرين من الأصل البولوني أو الإيطالي في فرنسا، وكذا ثقافات المهاجرين الغير الأوروبيين بالخصوص المغاربة سابقا والمسلمون حالياً. إنه لمن الإغراء إعتبار أنه بمجرد وصولهم إلى فرنسا كان هناك تبادل بين ثقافة البلد الأم المستوردة وثقافة البلد المضيف، حتى وإن كانت هناك نوع من علاقات الجوار، تبقى مشاركاتهم ضمن المجتمع

[1] سعدي بوزيان "الإسلام في أوروبا الغربية - البحث عن اسلام اوروبي" دار الحكمة – الجزائر، 1992 ، ص 23
[2]Cesary Joselyne, être musulman en France OPCIT , p124

المدني تقريبا معدومة، حتى عند ظهور أو بروز أبنائهم أكثر من خمسون سنة من التواجد في فرنسا بدأت سمات إختلاط الأجناس تبدو حتى وأن كانت سطحية (مظهرية) .

إن ما لا يمكن أن نتناساه هو أن المهاجرين المسلمين هم الذين تلاءموا مع المجتمع الفرنسي (لغة و أعرافا) و ليس العكس و كأنها ضرورة للابتعاد عن إختلافاتهم ، وإيجاد بالتالي مكانة بين المجتمع الفرنسي . يبدو لمن الطبيعي أن تتكيف الأقلية القليلة عدديا التي تأتي من الخارج مع الأغلبية كما أنه من البديهي أن يتقبل المواطنين بعض المبادئ وخاصة فكرة أن أعضاء تلك الجالية المسلمة لا بد أن يخضعوا و يلتزموا كباقي الآخرين لقوانين الدولة،حيثأن ما يجب الإشارة إليه هو أن الإنتماء إلى ميثاق جمهوري لا يعني بالضرورة شرب الخمر، ارتداء لباس بطبع فرنسي أو حتى التفكير بعقل فرنسي ، فكيف يتكلم الفرنسيون باسم الديمقراطية و التسامح في وقت يتم رفض تلك الإختلافات آيا كانت إطلاقا؟ أليس المبدأ الرئيسي للديمقراطية يتمحور حول في ان تكون الأغلبية هي التي تحكم (تسيطر) لكن في إطار إحترام الأقلية على ما هي كائنة بالتالي في حقيقة الأمر يمكن أن نصور العلاقة بين الجالية المسلمة و النظام الفرنسي بما فيه المجتمع بأنها علاقة سلطة وتسلط . هذه العلاقة من السيطرة تحمل في طياتها بقايا تاريخية (تتمثل في الإستعمار) ، والبعض يذهب إلى حد إعتبار أن تلك السيطرة ما هي إلا إستمرار لعملية الإستعمار أي صفة من صفات إخضاع الشعوب السابقة الإستعمار في ظل التبعية الإقتصادية و كذا نمط العيش الأوروربي.

2) مسألة الحجاب و تمازجها مع مبدأ العلمانية :

بدأت هذه القضية في أكتوبر 1989م، "عندما طردت ثلاث طالبات من ثانوية (Creil)"[1] بسبب رفضهن انتزاع الخمار أثناء الدراسة حتى بعد تدخل المسؤول الأول للثانويةحدث كان بإمكانه أن يمر دون أن يلفت انتباه أحد ، إذ لم يربط بالعلمانية ، ذلك المبدأ الغالي لدى الفرنسيين .

[1] منطقة من الجنوب الشمالي لفرنسا

فمن هنا بدأ النقاش حول الحادثة التي أصبحت قضية نقاش يعتبرها الكثير من غير المتوقعين لها بأمر فرنسي متعلق بفرنسا". [2]

حيث أحدث هذا الأخير صدى كبير عبر كل التراب الوطني الفرنسي. لا يجب ان ننسى ان الحادثة جاءت في فترة حساسة تميزت بإعادة البحث في مسائل عديدة تعني بلد عظيم مثل الجمهورية الفرنسية و في تمام فترة الإحتفال بالقرن الثاني للثورة الفرنسية .

"عن التعامل مع هذه القضية في جو من السترة ، نجدها جرت أمام مرأى و مسمع فرنسا كلها ، لأنها تعتبر في آن واحد سخرية و خطيرة : السخرية ترجع أساسا للحجة التي جاءت من أجلها ، أما الخطورة ترجع للتلاعبات ... لأن وراء الحجاب يبدو و كأن الكثير من المسائل المحورية أو حتى الجوهرية ، التي يصبح من اللازم على الأجيال التي هي فوق مقاعد الدراسة اليوم أن تقوم بتحريكها".[3]قبولأو رفض الحجاب في المدارس

من أجل علمانية متفتحة أو صارمة بالزيادة على مسها لمسألة العلمانية نجد قضية الحجاب تمس كذلك التلاعبات العظمى: علمانية الدولة، النظام المدرسي، المشاكل المتعلقة بالضواحي، فرضية إستمرار أو زوال فكرة الدولة (الأمة المرتبطة بالهجرة –من أي نوع كانت)، و حتى مكانة المرأة في المجتمع الفرنسي – خاصة منها المرأة المسلمة .

إن فرنسا جزأت ولا تزال تجزئ حول هذه المسألة بعيدا عن التباينات السياسية التقليدية".[4]

بدت ظاهرة الحجاب بالتالي للعيان في ظل ظروف تاريخية سياسية و ثقافية خاصة. لقد أبرزت العديد من الكلام الغير مصرح به الخاص بفرنسا و التي تمس حقائق خاصة بها والتي تفضل في حقيقة الأمر المرور عليها مرور الكرام.

فرنسا الأزلية ، العزيزة على الجنرال "ديغول" تبدو فجأة و كأنها مهددة في جوهرها ، وكأن الخمار يحمل في طياته الدليل لذلك التهديد ذو الوزن الثقيل على هويته، في الحقيقة

[1]فرانكو -فرنسي

[2]Bruno Frappat dans « le monde du 25 octobre 1999

[3]François Gaspard et Farhad Khoskhaward « le foulard et la république « ed. la découverte - Paris , 1995, p 26-27

على مستوى بعض المرتديات للخمار، كان تمركز نتائج الصدمة التي تلقاها النظام الفرنسي غداة اكتشاف ظاهرة الإستيطان بالنسبة للجالية المسلمة بفرنسا، تلك الفئة التي كان يراد الإستمرار دائما بالنظر إليها بالأجنبية.

من جهة المساندين لمنع الحجاب في المدارس ، بحجة أنهم لا يسمحون بارتداء كل ما هو رمز ديني – يدل بقوة – وتبشيري في المدرسة التي هي رمز من رموز الجمهورية العلمانية لدى الفرنسيين، بالتالي بهذه الطريقة تكون المدرسة هي مركز النقاش و ليس الخمار. إن المؤيدين للائكية المنغلقة تتمسك وتستشهد بشمولية مبادئ الجمهورية، والحجة المقدمة: تكمن في ضرورة رجوع الجميع إلى قوانين الجمهورية بدون إستثناء. إذن بالنسبة إليهم المهاجرون المسلمون الذين هم ينبعون من ثقافات أجنبية لا بد لها في أن تتكيف و أن تندمج أو تنصهر. كما يطرح السؤال (فاليرى جيسكار ديست) بوضوح : "عندما يحضر الكلام عن التسامح ، هل يعني ذلك قبول كل ما يأتي من ذلك الغير؟" [1]

إن الخمار لا يعتبر بالنسبة للفرنسيين ومن بينهم رجال السياسة إلا رمزا للمطلبية الدينية وللخضوع للمرأة فحسب، لكنه مصدر لإنبعاث الحركة الإسلامية في فرنسا.

(برينوميقري) رجل سياسي لأقصى اليمين يذهب حتى إلى التصريح: "أنها الحضارة الإسلامية التي تعود ، بعد استقرارها فوق التراب الفرنسي ، نجدها تستوطن بصفة بواسطة ارتداء لباساتها.." [2] و غيرها من التخوفات التي اغتنمت وسائل الإعلام الفرصة بنشرها في أوساط المجتمع الفرنسي"[3]و غيرها من التخوفات التي اغتنمت وسائل الإعلام الفرصة في نشرها في المجتمع الفرنسي.

تدل عمليات سبر الآراء التي أقيمت في تلك الفترة و بعدها على أن أغلبية المجتمع الفرنسي يصرح برفضه لإرتداء الخمار في المدارس و هي نحو النبذ و الرفض كلما كان الإستمرار أكثر في النقاش حول القضية ، هذا ما يبينه هذا السبر للآراء انطلاقا من طرح

[1] Le nouvel observateur, groupe d'intellectuel » profs ne capitulons pas » du 02/11/1999

[2] كانت هناك اعادة تضخيم للقضية بعد سكوتها و ذلك في عام 1994 و ذلك بنشر دعاية التزايد الرهيب للنساء المرتديات للخماريين 1989 و1994

[3] مقابلة في جريدة Le quotidien de paris الصادر في 11 ديسمبر 1999 م.

السؤال التالي : هل أنتم مع أو ضد أو بدون انفعال لإرتداء الخمار من طرف النساء المسلمات سواء في المدارس أو في الشوارع: (1)؟

نوفمبر 1999	بالمدرسة 100%	في الشارع 100%
ضد الارتداء	% 75	% 31
مؤيدين للارتداء	% 6	% 12
غير مبالين	% 17	% 55
بدون رأي	% 2	% 2

لقد لوحظ أثناء القيام بذلك السبر للآراء أن تلاميذ"[4]المتوسطات الذين سئلوا عن القضية لم تولى أهمية كبيرة لإرتداء الخمار بالتالي كانت لديهم ردود أفعال ميزها طابع التسامح عكس الكبار منهم سناً.

"يعتبر ميلاد العلمانية في فرنسا التي أنشأت في مناخ سادته النزاعات و المنافسات بين الكنيسة والدولة ، مع ميلاد قانون1905"[5]، خلف الكثير ، إذ أنه بالنسبة لبعض الفرنسيين (خاصة منهم الطلبة المثقفة) عملية قبول إرتداء الخمار في المدارس يرجع أساسا إلى تقبل المجتمع الفرنسي لعملية إختلاط الأجناس.

في حين بالنسبة لآخرين (خاصة منهم الطبقة السياسية) حتى وإن كانوا قليلين جداً . فإن التسامح بارتدائه سوف يحافظ على الآخر – بخصوصياته – الذي يعيشون معه في ظل الإختلاف و بالتالي الإقصاء.

"في 27 نوفمبر المجلس الأعلى للدولة يتدخل من أجل محاسبة أمر لإرتداء رمز من رموز الإنتماء إلى الإسلام ، مقابل مبدأ العلمانية في فرنسا".[6]

[1]Le défis de l'immigration future, rapport du conseil économique et social, présenté par Michel Gevrey

[2]أنظر الفصل الأول من البحث

[3]تصريح المجلس الأعلى للدولة لتاريخ 27 نوفمبر 1989، المصدر موقع الانترنت لوزارة الداخلية الفرنسية

"إن الحرية ... المعترف بها للتلاميذ تحتوي على حق التعبير أو الإدلاء بانتماءاتهم الدينية داخل المؤسسات الدراسية ، لكن في اطار احترام التعددية من جهة وحرية الآخرين من جهة ثانية "

في حقيقة الأمر و بطريقة خفية تبعث القرار النهائي و تجعله في يد كل مسؤول لمؤسسة مدرسية الذي هو قادر و مرغم بالحكم و الإثبات بما إذا كان هناك إستبشار أو دعاية أم لا، بالتالي لا يمكن ان تكون قضية الحجاب مغلقة نهائيا، بل تبقى قضية قابلة للبروز مرة أخرى ، و هذا ما حدث بالفعل خلال سنة 2004، حول قضية الحجاب (فلا داعي لسرد الأحداث بطريقة صحفية) ، لكن المهم هنا أن نشير إلى أن هذه المرة أخذت مدى أبعد ، ويا له من مدى ! ، حيث أن رئيس تلك الجمهورية العظمى (جاك شيراك) أرغم أن يتدخل ليوقف النقاش الحاد الذي بدأ يتطور لكي يصبح مخيفاً، بتدخله مباشرة للفصل في القضية، بالتالي سن قانون واضح أمام الجميع يمنع ارتداء الرموز الدينية في المرافق العامة الكبرى بشرط

ان لا يتعدى على الحريات الفردية (في المدارس والمستشفيات..) .

انطلاقا من هذه الأحداث التي طرأت عن القضية، يتبادر إلى أذهاننا سؤالين محوريين حسب رأينا ، الأول يتمثل في :

بدءا من وضع قانون يمنع إرتداء الحجاب، لماذا لا يوضع هناك قانون يحمي هؤلاء النساء اللواتي يرتدينه؟

لماذا استدعى الأمر تدخل رئيس الجمهورية شخصيا بأكمله للفصل بسرعة في الأمر و في فترة زمنية مثل التي تم فيه ذلك؟ بمعنى آخر هل هناك علاقة بين موقف فرنسا حول حرب الخليج ، و تلك الصدمة التي تلقتها إجتماعيا وسياسيا في تلك الفترة؟

3) أزمةالإندماج : أزمة الدولة – الأمة :

إن المشكل الذي يمكن في الإختلاف الظاهر ، الموجود بين ظاهرتين جليتين :

- النظرية القائمة على الحرية – المساواة و الأخوة

▪ الواقع أو الحقيقة الواقعية التي تسودها المعاملاتالتمييزية تجاه ما تم تسميته بالثقافات من الدرجة الثانية ، هذا ما تسبب في الخوض في معركة البور (كما رأيناه سابقا) كما كان يقال : أن آلة الإندماج معطلة (قبل المبادرة الخاصة بـ CFCM) ، من الصحيح أن تعتبر أنه كان من قبل الصعود في الدرجات إجتماعيا كان مرتبطا بالتعليم والتمدرس ، الشغل و إن ظهور البطالة على شكل كتل قد مس بالكثير الفئات المحرومة خاصة منها المهاجرين المسلمين التي بدورها أدتأو شجعت بظهور أزمة المدرسة في الجمهورية الفرنسية مواجهة بذلك العنف اليومي في المدرسة خافقة بذلك في مهمتها الأولية المتمثلة في المساهمة في تحقيق الإزدهار الثقافي .

بعد المسيرة الكبرى التي قامت بها حركة "البور" ظهرت انحرافات في النواحي التي سميت بالضواحي ، بالإضافة الى المطالبة بالإسلام المتزايد ضمن الجالية المسلمة ، التي ساهمت في دفع إشكاليةالإندماجإلى وسط الساحة السياسية، و لكون هذه الإشكالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل فرنسا.أصبح النظام الفرنسي يبحث عن أي مشروع مجتمع و أي مشروع سياسي يناسب فرنسا غداً أمام تلك الإشكالية.

النموذج التقليدي للدولة – الأمة لبلد ما، مغلق حول نفسه، و الذي يقوم بكل شيء، ويتصرف لوحده ليس واقعيا اليوم بل أنه بعيد كل البعد عن الواقع ، غير أنأغلبية رجال السياسة الفرنسيين – كما تشهد عليه الكثير من الحملات الإنتخابية يستمرون بالترويج أمام الناخبين بصورة فرنسا المستقلة والقوية على الصعيد الخارجي و السيادة في داخل حدودها و خارجها ، و لا أي دولة في إطار الإرتباط المتبادل العالمي الحالي يمكنها أن تنطوي على نفسها و أن تهمل بالتالي ما يحدث خارج حدودها.

يتعلق الأمر ليس فحسب بازدهارها المستقبلي ولكن حتى أن ذلك يعتبر خطأ إستراتيجيا فادحا ، بالتالي لا بد من إمكانيةالعقلانية في التحكم في مثل هذه العولمة، وليس التهرب منها إستهذافا بذلك العيش والنجاة، بل وحتى الإستفادة من ذلك التواصل الفكري (العولمة) .

نلاحظ مشاريع سياسية من بينها الإتحاد الأوروبي قد تساهم في ذلك التسيير الإيجابي للعولمة ، بالتالي الإستفادة منها، في الجانب الثقافي لا بد من الإستنتاج والإستفادة من التبادلات الإنسانية أي التعلم من الغير حتى ولو كان مختلفاً حتى مبدئيا إن الفرنسيين لديهم فرصة تواجد عدد كبير من المهاجرين من بينهم الجالية المسلمة، مختلفين بعضهم البعض لا بد أن يستلزم ذلك التحكم في تسيير هذه العولمة من الجانب الخاص في حياتهم اليومية ، بإحتكاكهم او تعايشهم مع جماعات من الناس يختلفون عنهم (المسلمين)، و ذلك يحدث بواسطة الحوار و التفاوض والتشاور بعيداً عن النبذ و الإقصاء . إن استعمال النبذ يؤدي في الحقيقة إلى نفس النتيجة أي النبذ ، مثلما يؤدي استعمال العنف الى ظهور العنف. إن كل من التمييز و التوبيخ اللذان يحدثان حركة محافظة و حركة إسلامية، أصولية التي ينادي الفرنسيون رفضهم لها يوما بعد يوم . كما نراه في يومنا هذا وجود إسلام بواسطة الإحساس الداخلي العميق ، لبلد مثل فرنسا ليس نتيجة تلاعبات خارجية ميكيافلية ، بل هو نتيجة التوبيخ و التمييز التي تعامل بواسطته يوميا فئة معينة من السكان التي نعني بها في بحثنا الجالية المسلمة .

نجد من بين الخطئ الإيجابية المستهدف منها التواجد المسلم في فرنسا إثبات المجلس التمثيلي للإسلام على أرض الواقع ، محورين : الأول يتمثل في ما إذا كانت الوسائل التي يقدمها النظام الفرنسي ملائمة ؟ وإذا كانت غير ملائمة فما هي تلك الوسائل الفعلية التي يجب ان يستعملها المسلمون في فرنسا لإنجاح عملية تنظيم الجالية ، في ظل النظام الفرنسي ؟

أما الثاني يتمثل في كيف يمكن إحداثالإندماج للجيل الثاني من الجالية (و حتى الثالث) ، مع الإحتفاظ بالهوية الدينية ؟ أي بعبارة أخرى كيف يجب إيجاد طريقة للتمازج بين العلمانية و الوجود الإسلامي في فرنسا (هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل القادم) .

إذا ما أتينا – بعد التطرق الى كل ما سبق إلى تمثيل تواجد الجالية المسلمة في المجتمع الفرنسي بواسطة منحنى نجد أنه : أحيانا هناك إندماج (في أحسن الأحوال).

بالمرور على عملية الإندماجتارة و تارة أخرى هناك إقصاء في حالة ما إذا لم تتحقق إحدى الظاهرتين أو الحالتين السابقتين ، كما يظهر في الشكل التالي:

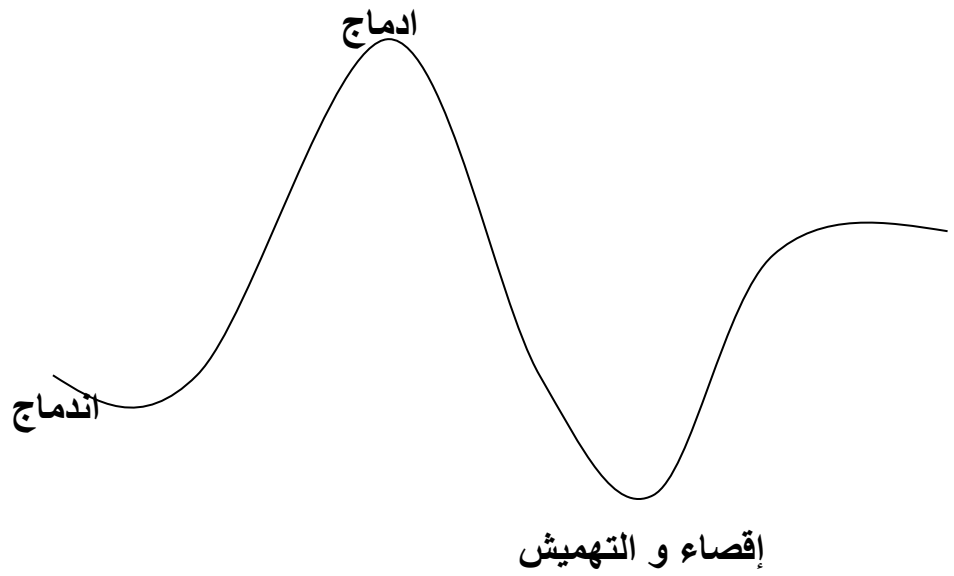

الشكل: يبين عملية الإندماج في المجتمع الفرنسي

فقد تمثل حالة الإندماج أحسن الحالات، ودرجة الإدماج أقصى الحالات أما الإقصاء والتهميش أدنى و أفقر الحالات بمعنى آخر النبذ، بهذه الطريقة يدور أو يتساير الوجود الإسلامي في فرنسا أي بالتداول للحالات السابقة، بالتالي هناك حالة دون تعايش، لكن بواسطة الإظهار واقعيا و رسميا (بواسطة مجموعة من الوسائل) الرغبة في جعل الجالية المسلمة في فرنسا منذمجة إجتماعيا و سياسيا، كيف ذلك ؟

هناك نوايا غير صادقة (إن صح القول) حيث تستهدف باطنيا الإندماج و حتى الإقصاء والنبذ إذا أمكن ، و إلا كيف نفسر أنه كان البحث طويلا عن محاور سياسي (مدني) ، (شرعي) ، و خاصة إن المبادرة جاءت من النظام عوضا من أن تأتي من طرف الجالية المسلمة نفسها – يتم الانتخاب على أعضائه (لكن رئيسه بواسطة تعيين من طرف اختيار تكميلي لنيكولا ساركوزي وزير الداخلية السابق، حيث تم التدبير على أن تكون كل الجهات المعنية بالأمر خاصة ، خاصة منها التي يمكنها أن تكون مزعجة للنظام . و من جهة مقابلة لذلك هناك انتخاب لمنع بات لإرتداء أي الرموز الدينية حتى وإن كان يشار من

خلال ذلك إلى الخمار أكثر من غيره من الرموز – وذلك في الأوساط العامة قصد ضمان الهدوء و السلم فيها .... و كأنها تسبب عكس ذلك أو تستهدفه.

من هنا يطرح السؤال حول غاية المجلس التمثيلي ، نفسه ، ما إذا كانت سياسة أو استراتيجية ، يستهدف من ورائها أهداف و غايات أخرى .

الفصل الثالث:

التحديات المستقبلية للجالية المسلمة في فرنسا

إن قضية تواجد المسلمين بفرنسا، ظلت لفترة طويلة مهملة و متناسية، لكنها الآن تطرح نفسها من أوسع الأبواب، مثيرة مع ذلك، الكثير من الانفعالات و ردود الأفعال.إنها تطرح نفسها كمشكلة إجتماعية و سياسية في نفس الوقت، نظرا لكونها أصبحت ترى كاستفهام حول الهوية المقبلة التي يمكن أن تربط بالجالية.....!

المبحث الأول:

البرامج السياسية الفرنسية اتجاه الجالية المسلمة

إن ما لا يمكن إخفاءه هو أن الجالية المسلمة في فرنسا قد تعرضت لضغوطات كثيرة، بدت من خلال أحداث عديدة عاشتها الفئة المسلمة، لكن أبرزها منع ارتداء الحجاب في المدارس، فقد هزت هذه الظاهرة كل من الحكومة الإشتراكية و البرلمان ومجلس الدولة، حيث شكلت لفترة طويلة معضلة وطنية، كما هزت في نفس الوقت إرادة الإندماج لقطاعات واسعة من الجالية و زرعت الشّك في مقدرة المجتمع الفرنسي على قدرته بقبول الآخر فوق التراب الفرنسي.

مقابل ذلك كانت هذه الظاهرة و مازالت في عرف العديد من المفكرين الفرنسيين –حول القضية– قضية مفتعلة و مبالغ فيها، فنجد على سبيل المثال (**Edward Morane**)[1]يراهن في كتابه حول المساومة التاريخية لمشكلة إندماج المسلمين، و حلّ قضايا مثل "ظاهرة الحجاب" إذ يرى أن الحجاب يطرح قضية تقليدية تماما تخص الحياة اليومية للمسلمين، فقد كانت –حسب رأيه– المدرسة العلمانية الفرنسية لا توافق الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تكسب سلطة مهمة في إطار التعليم، و اليوم يحمل كل من الفتيان والفتيات الصلبان في المدارس، لذلك فإن حرمان إرتداء الحجاب يصبح في نهاية المعادلة حرمان من فرصة الدخول ضمن الدولة العلمانية[2]

(1) باحث في علم الاجتماع السياسي

(2)Haut conseil à l'intégration, la connaissance de l'immigration,conditions juridique et culturelles de l'intégration .paris .la documentation française, 1996, p 78

من جهة أخرى هناك (**Michel Renard**)[1] الذي يرى و يؤكد على أن هناك مبالغة كبيرة في تقدير قضية الحجاب بل حتى هناك تضخيم فادح لها بحجة تقديم الإعلام الفرنسي لها على أنها إعلان عن حرية ضدّ العلمانية

أمام هذه النظرة الأكاديمية للقضية، و أمام أمر واقع و هو "وجود أكثر من تسعة آلاف فتاة مسلمة ترتدي الحجاب في فرنسا"[2]، يقابلها مئات الآلاف من المسلمات اللواتي لا يرتدينه، هذا ما يثير إلينا السؤال التالي: بدلا من وضع قانون يمنع إرتداء الحجاب، لماذا لا يسنّ قانون من أجل حماية تلك الفتيات اللواتي يرتدينه؟ قد يكون ذلك مبادرة حيّة من مبادرات الإندماج من طرف النظام لتسهيل و تفعيل عملية التعايش مع التخفيض من ردود الأفعال السلبية داخل المجتمع، مثل وجود ظواهر عدة للتهميش، إضافة إلى وجود صورة غير حقيقية ومشوهة للمسلمين و الإسلام، كما تحاول التأكيد عليه مجموعة كبيرة من الكتب، المجلاّت والصحف [3]،فعلى سبيل المثال و ليس الحصر، يتم تناول موضوع الإسلام والعرب، في الكتب المدرسية الفرنسية، بصورة سلبية، حيث غالبا ما لا يتم احترام خصوصيات الدّين الكريم، ففي كتاب هام وضعته الدكتورة(**Nesry Maryline**) [4]يدعى "صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية" تؤكّد فيه على أن صورة المسلمين والعرب في أغلب الأحيان وفي كثير من الكتابات –أصبح هدفها الأساسي البيع– اصطبغت بالسلبية، ونجدها برهنت على ذلك من خلال الإحصائيات والإستشهادات، و بواسطة التحقيقات والإقترابات من عينات عديدة للدراسة، حتى و إن استعملت بدورها كلمات غير محايدة مثل: الغزو العربي الإسلامي، التوسع الإسلامي، هذا من جهة[5]أما الصحافة الفرنسية فنجدها، من جهة ثانية، تلعب دورا حاسما في صناعة الرأي العام، "بحيث تتبنّى غالباسلوكا سلبيا و عدوانيا إزاء الجالية المسلمة"[6]، إلى درجة غير معقولة في بعض

---

[1]أستاذ في علم الاجتماع في جامعة السربون و عضو في لجنة "ستازي"

[2]إحصائيات ديسمبر 2003م الصادرة في:

avis et rapport du conseil économique et social « les défis de l'immigration future, rapport présenté par Michel Gevrey, N° 2003.22, journaux officiels, paris.2003.p 137.

[3] سعدي بوزيان "الصراع حول من سيقود الإسلام في فرنسا" .الجزائر. دار الحكمة للنشر. 1997. ص 76.

[4] مدير بحث في (CNRS) متخصصة في تأثير البرامج المدرسية في إطار العملية المجتمعية، دراسات أقيمت في أواخر 2002 و نشرت في تقرير المجلس الإجتماعي و الإقتصادي لنهاية 2002.

[1]Jocelyne Césary, « être musulmans en France, associations, militants et mosquées » paris, édition karthale, 1994, p 119.

[6] العرب المسلمون في أوربا في مفترق الطرق: 20 مليون مسلم ينتشرون في أنحاء القارة الأوربية، الخبر الأسبوعي، 98 . (17- 23 جانفي 2001م).

الأحيان. فقد نلاحظ أن بعض المجلاّت و الصحف كلما خصصت أعدادا خاصة بالإسلام و ساهمت في تحريف نظرة الرأي العام للإسلام و المسلمين، كلما ازداد الطلب عليها، لذلك، ولأغراض تجارية، نجدها تخصص أعدادا متتالية، ومنه أصبحت القضية وسيلة للربح أكثر من كونها وسيلة للإعلام و التثقيف.

مع العلم أنه توجد صورة للإسلام في نوعين من الصحافة: الصحافة الجامعية البحثية، والصحافة السياسية سواء كانت يومية أو أسبوعية.

1- مثال: العدد (32) من مجلة (Confluences Méditerranée) المخصص لموضوع عنوانه "جيوسياسة الحركات الإسلامية" ، يطالب مدير تحريرها فرنسا والغرب كله أن يوجه كامل جهوده و يستعدّ لمحاربة الحركات الإسلامية أينما وجدت على أراضيها، كما أدان مباشرة في ذلك العدد الصحافة الغربية عامة والفرنسية على وجه الخصوص "التي تسمح لبعض الأعضاء بالكتابة على صفحاتها"[1]، مع التأكيد مرارا على أنه لا بدّ من مواجهة صارمة و حاسمة.

2- أما الصحافة السياسية اليومية، و منها على سبيل المثال: (Le FIGARO) فنجد مثلا في عددها 2378 مقالا لنائب رئيس تحريرها"[2]، تحت عنوان "رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية بشأن الهجرة و المسلمين بفرنسا" يكثر فيه التشويه والمبالغة، كما أن ما يمكن ملاحظته هو إعلان حرب بصفة مكشوفة على الإسلام و المسلمين في فرنسا، "فلا يوجد في نظره إسلام معتدل فالكل متطرفون"[3]، بل بالنسبة إليه هناك ما هو أخطر من قضية الحجاب كمثل قضية تعدد الزوجات، فهو يستدل بقوله "...فالإسلام يبيح تعدد الزوجات و نحن نحرمه، ولو كان الحجاب قد نجح في المرور و فرض نفسه في المجتمع الفرنسي، باسم العمل من أجل ضمان إحترام المعتقدات و الإيمان الشخصي لكل فرد، فسوف يأتي الدور فيما بعد لمطالب أخرى كمثل إنهاء الإختلاط بين الجنسين في المدارس، فرض العطلة الأسبوعية بالجمعة، تغيير و تعديل الدروس الخاصة بالتاريخ لإدخال الرؤية الإسلامية المتطرفة داخل المجتمع الفرنسي، بالتالي سيدي الرئيس لا بدّ من أن ندقّ بناقوس

---

(1) المقصود هنا أكثر من غيرهم، ما يسمونه بالمتطرفين. أنظر العدد 32 من مجلة (Confluences méditerranée) . ص 83.

(2) Thiery de Jurdan.

(3) سعدي بوزيان. المرجع السابق الذكر. ص 98.

الخطر ونتضامن من أجل كبحه ومحاربته..."[1] "عبر هذا المثال تتجسد تأثيرات الصورة التي يرسمها الإعلام والسياسة الإستراتيجية على المستوى الشعبي في سلوك عموم الفرنسيين إزاء العرب والمسلمين، فالمتقدمون للحصول على عمل يصطدمون بردود أفعال عنصرية، كما أن الدعاية الإنتخابية لجميع الأحزاب يبحثون على مزيد من الأصوات متى كانت أكثر تشدّدا إزاء المهاجرين عامة و الجالية المسلمة خاصة"[2]، حيث أصبحت برامج اليمين و اليسار تحمل بشكل أو بآخر شعارات و برامج الجبهة الوطنية من أجل أن تكسب جزءا من أصوات أنصارها حتى و لو كانت على حساب "المبادئ الإنسانية الكبرى التي مثلتها الثورة الفرنسية و حتى لوائح حقوق الإنسان التي تمّ التوقيع عليها"[3]

في محاضرة ألقاها (**Bruno Etienne**) في جامعة من جامعات جنوب فرنسا، يقول المتخصص في شؤون الإسلام في فرنسا: "...إن الإسلام الفرنسي الذي تجاهلناه كان إسلاما فرنسيا مواطنا، و يجب أن لا ننسى أن جنوب فرنسا"[4]كان مسلما حتى القرن العاشر". و ردّا على وصف الإسلام بالعنف و الإجرام يتساءل نفس المفكّر: "هل نجرم المسيح عندما يرتكب بعض المسيحيين جرائم؟ فلماذا يجرم الإسلام لأن البعض من المسلمين استعملوا العنف كوسيلة للدفاع عن النفس؟ "[5]

من جهة أخرى يقول الأستاذ الجامعي (François Burget)[6] ردّا على المداهمات البوليسية لمنازل المسلمين بفرنسا –خاصة في نهاية الثمانينات– و الإعتقالات، الإقامة الجبرية و الحبس العشوائي للعديد منهم، واصفا هذه العمليات بأنها محاولة لتجريم الفكر، و يضيف قائلا"[7]

"إن وسائل الإعلام في فرنسا موجهة ضدّ الإسلام، فإذا صحّ القول يمكننا التصريح بأنه كل ثلاث أيام على الأقل أو كل أسبوع على الأكثر، لا بدّ أن يجد الإعلام مشكلة

---

[1] مقتبس حرفيا من: بوزيان سعدي. المرجع السابق الذكر. ص 101.

[2]Redjal Kaci, Communauté algérienne en France : l'urgence d'une organisation citoyenne, La Tribune, 08/11/2002. p 12 et p13.

[3] هجرة الكفاءات و التنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي.

[4] مدينة ناربون كان يوجد فيها مسجد منذ القرن الحاد عشر، ارجع إلى

[5]Jocelyne Césary, op cit, p 128.

[6] مدير بحث على مستوى (CNRS) تحصل على جائزة في أواخر الثمانينات بفضل أبحاثه المتعلقة بالاندماج الاقتصادي للمهاجرين في فرنسا

[7]Leveau Remy, Withol Devenden, modes d'insertion des populations de culture islamique dans le système politique français, convention de mire N° 247/87, Paris, CNRS, 1991, p 182.

أساسها الإسلام والمسلمون،فلا يمكن أن نستمر بمضايقة الجالية المسلمة في فرنسا، وتحميلها كل ما يحدث في البلدان العربية، و لا بدّ بالتالي من إدخال الموضوعية في علاقة الجمهورية الفرنسية مع المسلمين عامة و بالجالية المسلمة على وجه الخصوص في فرنسا"

ما نستنتجه من ذلك هو وجود ظاهرة لا تخفى ألى و هي تسييس مسألة الهجرة الإسلامية و ظهور مناداة للإندماج على الطريقة الفرنسية، فكيف يتمثل ذلك وما هي النتائج المترتبة عنه؟

تتسم المرحلة الممتدّة عام 1945م إلى السنوات التي تلت عام 1968م، باكتشاف مفاهيم الشعب صاحب الحقوق و الثقافة الخاصة أي باختصار فرض مفهوم الإختلاف نفسه، أما في الفضاء الدّولي الذي وسمته إيديولوجية الأمم المتحدة، فقد كان حق تقرير المصير هو السائد، فإن حق الشعوب في حكم نفسها، الوارد في جوهره أعيد اكتشافه من خلال حركات التحرر، بالتالي تغلب مبدأ تقرير المصير على الفكرةالاستعمارية للهيمنة من أجل مساعدة الشعوب و إدماجها في مسيرة التطور.

و مع أن فرنسا خاضت و خسرت خارج حدودها حروبا قاسية، فشلت في عدة مرات في هذا الميدان، خاصة إغفال المسؤولية الأساسية عن المئات من المقتولين رميا بالرصاص"[1]، إن هذا التعتيم على حقيقة النهاية العنيفة للمستعمرات ما زال يسمم الحياة السياسية الفرنسية في أعماقها، و يجعل بالتالي بعض أشكال العنصرية أمرا تافها، يغذي اليمين المتطرف و لعله يفسر من دون شك في جزء كبير منه "العنف المتواتر للنقاشات التي تدور حول مسألة الهجرة و المتمحورة حول الإسلام و المسلمون العرب خاصة". [2]

مقابل ذلك هناك حركة ثانية تعتبر امتداد لحق الشعوب، في ماي 1968م، و هي "إعادة إقرار و تثمين كل الإختلافات الإثنية و اللغوية و الثقافية و الجنسية، إذ على غرار اليسار المتطرف، اكتشف اليسار القديم اللغات و الثقافات المناطقية"[3]كانت تنادي بالإتيان بمشروع طموح يقوم على اللامركزية التي وضعت موضع التنفيذ بعد 1982م، و في موازاة

(1) الجزائريين الذين عثر على جثثهم في نهر (La Seine) بعد 17 أكتوبر 1961م.
(2) بو زيان، المرجع السابق، ص 103.
(3) من بريطانيا إلى لارزاك

ذلك أصبح المهاجرون الذين يشكلون التجمعات الكبيرة في مسيرات عيد العمال، ثم أن الأزمة الإقتصادية التي تلت الصدمة النفطية في 1973م، و الأزمات المختلفة مع الجزائر، تزايد عدد جرائم القتل العنصري في عهد الرئيس الفرنسي السابق (**Valery Giscard Destin**) بالإضافة إلى وقف الهجرة القانونية في 1974م، كل ذلك قد أدى إلى تنامي وسائل تنظيمية ابتدائية غير رسمية مثل حركات التضامن مع المهاجرين القانونيين أو غير القانونيين، فقد إلتحق باليسار المتطرف اليسار الأخلاقي فنتج عن ذلك الرغبة في تثمين الثقافات الأخرى المختلفة عن تلك الفرنسية، داخل مجتمع واحد و هو المجتمع الفرنسي و تعليم لغات و ثقافات الوطن الأم في المدرسة على أيدي مدرسين يأتون من تلك البلدان"[1]، هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد نمو حركة نضالية قائمة بذاتها، برزت على أرض الواقع بالإضافة إلى تزايد و تكاثر المنشورات حول هذه القضية، و من الموضوعي أن نشير إلى أن تلك الإلتزامات قد وجدت تجسيدا في الإصلاحات المهمة التي تمّ تبنيها بعد عام 1982م، مثل إطلاق حرية الإذاعات وظهور إذاعة حرة جماعية للهجرة، إلغاء كل العوائق القانونية أمام حق تأسيس جمعيات للأجانب في الإطار الرسمي بعيدا عن ذلك الغير رسمي الذي كانت عليه، تثبيت وضعهم القانوني و تسوية قانونية واسعة لأوضاع المهاجرين غير القانونييننلكن رغم كل ذلك الجدل الذي لا نهاية له و الذي يتم إحياءه بمناسبة كل حملة انتخابية في فرنسا، نجد تراجع الرئيس الراحل (فرانسوا ميتيران) مثلا بسبب تعذر الأغلبية الدستورية"[2]عن إقرار حق التصويت للأجانب في الإنتخابات المحلية –معلنا في نفس الوقت تأييده لذلك من حيث المبدأ، أليس ذلك نوع من الإستغلال للمسلمين المهاجرين؟

إن الحقبة الحالية تعاكس الحقبة السابقة في نظرها لحق الإختلاف، من دون أن تصل لهذا السبب إلى حدّ الإنصهار، فالتصور الذي يلتف حول الإجماع بالنسبة للنظام الفرنسي هو ضرورة الإندماج، لكن لا بدّ من مناقشة و تحليل بأي طريقة !

إن الإندماج في المجتمع الفرنسي على طريقة الحكومة الفرنسية يعني أن يصبح الشخص فرنسيا، جمهوريا علمانيا، ثم بعد ذلك نترك له على الأقل حرية الإختيار بين

---

[1] بوزيان سعدي. المرجع السابق الذكر. ص 104.

[2] يتناقض مع التوجيه الأوربي الذي أدرج في القانون الفرنسي من خلال قانون أساسي في أكتوبر 1998، بما يخص تصويت رعايا الإتحاد الأوربي.

اليمين و اليسار. إن انتماء الجالية المسلمة للمجتمع الفرنسي يفوق أي انتماءات أخرى حيث أن المنذمجين في المجتمع الفرنسي سوف يتحصلون على فوائد عدة في التمتع بحقوق المساواة التي يستطيعون اكتسابها كمواطنين فرنسيين كباقي فئات المجتمع، أما بالنسبة للإسلام الواجب تعليمه و نشره في فرنسا، تطالب فرنسا بأن يكون متلائما مع المفاهيم السائدة العلمانية الفرنسية.

و حسب استطلاع للرأي العام أنجز في عام 1994م[1]، لدى الجالية المسلمة في فرنسا حول درجة الإندماج في المجتمع الفرنسي، تقسم الجالية إلى أربع مجموعات:

الأولى:

تتكون في أغلبيتها من غير الناطقين باللغة الفرنسية، من العمال ذوو أدنى مستويات الكفاءة، تطغى فيها نسبة الأتراك، الأفارقة المغاربة و السود، و نسبة هامة جدّا من العاطلين عن العمل، و تعتمد هذه المجموعة على الإسلام كوسيلة إنقاذ تسمح بالعثور على تواجد مستقل و بأدنى حدّ من الكرامة، حتى في حياتهم اليومية، حتى لا يصابوا بالعدوى داخل المجتمع الذي ينظرون إليه بسلبية، و حول سؤال إمكانية تناولهم الطعام عند مرافق الفرنسيين غير المسلمين، أجابوا بالنفي القاطع، و يقتنع أفراد هذه المجموعة بعد تلاؤم القوانين الفرنسية مع القوانين الإسلامية و يعتقدون بأن الخضوع التام يحول دون القبول التام للأولى، كما يتمنى أفراد هذه الفئة العودة إلى بلادهم يوما ما"[2].

الثانية:

تجيب هذه المجموعة على السؤال السابق المتعلق بتناول الطعام عند المرافق غير المسلمة بالقبول بشرط أن يكون اللحم حلالا، أي أن يكون مذبوحا على الطريقة الإسلامية. و تسود فيها نسبة المسلمين العرب الشمال إفريقيين.

---

[1]Jocelyne Césary : « être musulman en France, associations, militants, et mosquées » ed Karthala, Paris, Ire Man, 1994, p121

[2]Jocelyne Césary , op.cit. p 122.

وترى هذه المجموعة التي تتكلم الفرنسية بشكل جيد و التي تجسد مواصفاتها الإجتماعية غالبية أفراد الجالية المسلمة، لكنها تحتوي على عدد أقل من الشباب. ترى في التركيبة الطائفية مفتاح للإندماج في داخل المجتمع الفرنسي و تعتقد أن الإلتحام والتضامن و خاصة التجانس في داخل الجالية هو السبيل الوحيد لضمان الإحتفاظ بقواعد الحياة"[1]والمواصفات الإسلامية سواء تعلق الأمر بالتغذية أو الملبس أو الزواج أو الطلاق أو تربية الأطفال.

الثالثة:

تشبه المجموعة السابقة من الناحية الإجتماعية، لكن نسبة الشباب فيها أكثر، و اللغة الفرنسية أكثر تطورا و تحكما، يوافق أعضاؤها على تناول الطعام عند غير المسلمين، لكن يشترطون عدم تقديم لحم الخنزير أو الخمور، دون أن يشرطوا أن يكون اللحم حلالا. "يعلنون صراحة انتماءهم للإسلام و لكنهم يتلاءمون مع متطلبات المجتمع الفرنسي".[2]

الرابعة:

أصغرها سنا و أكثرها تعليما و ثقافة باللغة الفرنسية من الجماعات الأخرى السابقة الذكر، و لغتها الوحيدة هي الفرنسية، و تعتبر أن الإنتماء الإسلامي أو عدمه للشخص أو المجموعة التي تدعوه ليس له من الأهمية. و بالنسبة لهم الإنتماء الإسلامي ليس له أي دور بارز في تحديد الهوية الإجتماعية و أفراد هذه المجموعة نجدهم مدمجين إجتماعيا ضمن المجتمع الفرنسي"[3]

إن المسلمين في فرنسا و في معركتهم من أجل حقهم في الحياة كأقلية لها خصائصها وخصوصياتها، يتحركون فوق حقل ألغام، فالإعلام –كما رأيناه– يحارب وجودهم باستمرار، و يغذي في نفس الوقت الحقد في نفوس الفرنسيين ضدّ الإسلام والمسلمين، وليس للمسلمين و لا صوت واحد في البرلمان أو في مجلس الشيوخ يتبنى قضاياهم ويدافع عنهم، و لا

(1)Jocelyne Césary, op.cit p 123.
(2)Jocelyne Césary, op.cit. p 123.
(3)Jocelyne Césary, op.cit. p 124.

إعلام لهم يشرح بوضوح قضاياهم، انشغالاتهم و أهدافهم. وفي مقابل ذلك غالبا ما ينتمي أعضاء تلك الجالية لبلدان ضعيفة غارقة في أزماتها الداخلية والحروب الأهلية.

إن وجود أقرب من06 ملايين مسلم فوق تراب الجمهورية الفرنسية أمر يزعج الفرنسيين و يخرب حتى نظام حياتهم، فرغم أن الديانة الإسلامية في فرنسا هي الديانة الثانية و أن نصف مسلمي فرنسا مواطنين فرنسيين الأصل، و ربما كانت الخطوة الهامة في حياة فرنسا هي إعترافها بالإسلام كديانة رسمية.

المبحث الثاني:

إلزامية إعادة النظر في تنظيم الجالية المسلمة بفرنسا

الجالية اليهودية أقدم من الجالية المسلمة، و هو ما يفسر و لو جزئيا المشاكل التنظيمية التي يعاني منها المسلمون، لقد فرضت وزارة الداخلية على المسلمين رئيسا غير منتخب، هو "دليل أبو بكر" –عميد مسجد باريس– رئيسا للمجلس الفرنسي للدّين الإسلامي، لا شك أن فرضه بقرار فوقي يحقق للسلطات الفرنسية أهدافا معينة لأن أقوى التنظيمات المسلمة هو اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا (UOIF) و هو أقدرها على تجنيد أفراده بدوافع نضالية بحتة، و فهم قادة التنظيم جيدا، ما كان يعنيه (نيكولا ساركوزي) بقوله : "لن أترك الأصولية تجلس على مائدة الجمهورية[1]" فكيف حتى وصل النظام الفرنسي إلى ذلك التنظيم رغم كل الإختلافات و التلاعبات التي تدور حول الإسلام و المسلمين في فرنسا؟

بدأت عمليات التنظيم عام 1989م، بمبادرة من (Pierre JOXE)[2] وزير الداخلية آنذاك (إبان الحكومة الإشتراكية) حيث ظهر آنذاك مجلس التفكير حول الإسلام بفرنسا (CORIF) برئاسة (Pierre JOXE) شخصيا، و كان ذلك في نوفمبر 1989م، و قد "تكون هذا المجلس في البداية من ستة أشخاص تمّ توسيعه سنة 1990م، ليصبح يضم 15 شخص أكثريتهم [3] من أصل جزائري، لكن تعرض هذا المجلس لإنتقادات شديدة من طرف عدة شخصيات إسلامية في فرنسا"[4]، و انطلقت هذه الإنتقادات من مبدأ كون المجلس تحت رئاسة وزير الداخلية المسيحي –العلماني– بالإضافة إلى أنه عين تعيينا انتقاليا من طرف وزير الداخلية. ففي حقيقة الأمر ولد هذا المجلس ميتا بفقدانه للمصداقية من طرف عدة شخصيات إسلامية، بعد ذلك جاءت محاولة ثانية من طرف وزير الداخلية اليميني

(شارل باسكو) في 1993م، بتأسيس المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا (CRMF) برئاسة عميد مسجد باريس، لكنه كان مجرد حبر على ورق حيث تبعته نزاعات داخلية بين

---

[1] Journal « LIBERTE » du 13 décembre 2004. p 03

[2] سعدي بوزيان، المرجع السابق الذكر. ص 82.

[3] سعدي بو زيان. المرجع السابق . نفس الصفحة.

[4] مثل طارق رمضان و شخصيات أخرى ممثلة لتنظيمات غير رسمية و حتى للبعض من الشخصيات العلمية و الجامعية.

المسلمين اختلطت في نفس الوقت بمجموعة من الأحداث السياسية والأمنية في سياق من الإرهاب عانت منه حتى باريس.[1]

جاءت محاولة أخرى من طرف دليل أبو بكر، الذي أعدّ ميثاقا للجالية المسلمة، وتقدم به إلى صديقه (شارل باسكو) في 10 جانفي 1995م"[2] الذي بارك بدوره ذلك الميثاق رغم أنه كان مفروضا من طرف مختلف الجمعيات الإسلامية التي رأت فيه ترسيما لمسجد باريس و عميده و محاولة فرضه على الهيئات الإسلامية كممثل للإسلام والمسلمين في فرنسا. و عندما أقصي (شارل باسكو) من وزارة الداخلية و انظم إلى جبهة (بالادور) ضد جبهة جاك شيراك في الإنتخابات الرئاسية، حيث كان عميد مسجد باريس قد راهن على

(بالادور) و أعطى له صوته الانتخابي، فكانت النتيجة هزيمة هذا الأخير أمام

(جاك شيراك) الذي لم يغفر لدليل (أبو بكر) على ذلك الموقف فقد استبعده من حفلة تنصيب (جاك شيراك) الذي دعيت له كافة الهيئات الدينية"[3] . و جاء عقب ذلك فورا تعيين وزير جديد للداخلية هو (Louis Debré) الذي سرعان ما شجع عناصر جديدة لتقف في وجه مسجد باريس وعميده، "قد شكل المجلس الأعلى لمسلمي فرنسا (HCMF) كعقاب له،[1] لما كان يحضى في ظل حكومة (باسكوا) مثل احتكار قضية لحم الحلال، لكن عند مجيء (Debré) إلى وزارة الداخلية جرد مسجد باريس من تلك الرخصة، بحجة أنه لا يملك الهياكل الإدارية القادرة على تسيير قضية لحم الحلال، لكن في حقيقة الأمر وراء ذلك الموقف كان الهدف تصفية الحساب مع عميد مسجد باريس وإرضاء جهات أخرى مناهضة له.

نجده يقول في جريدة (Le Figaro) لـ 13 ماي 1999م : " إنه على الحكومة الفرنسية أن تميز بين الذين يدافعون عن القوانين الجمهورية (العلمانية) و بين الذين يخالفون هذه القوانين"، "إن مسجد باريس هو الوحيد الذي يمثل الأغلبية الساحقة من

---

[1] بمجموعة من التفجيرات نسبت خاصة للجماعة الإسلامية المسلحة للجزائر.

[2] سعدي بوزيان. المرجع السابق. ص 83.

[3]Lanchichi Abdelkader, « Islam et musulmans de France, pluraliste, laïcité, et citoyenneté » paris, L'harmattan, 1999, p 151.

[1] سعدي بوزيان. المرجع السابق. 86.

المسلمين و هو وجه من وجوه الإسلام المعتدل في مواجهة الأصوليين،..... و للمسجد سياسة واضحة إزاء أي إمام تبدو عليه اتجاهات سياسية معينة يتم ترحيله فورا، و يقصى من منصبه بسبب مواقفه المناهضة لقوانين الجمهورية العلمانية الفرنسية" [1] و النتائج عن ذلك هو أن (دليل أبو بكر) لا يتمتع بشعبية كبيرة لدى المسلمين في فرنسا"[2]، فالكثير منهم يعتبرون أنه ليس مرجعا دينيا و علاقته بمسجد باريس وراثية إن صحّ التعبير، فقد كان أبوه (حمزة أبو بكر) عميدا للمجلس أيضا.

يجمع إذن المجلس الفرنسي أن الدين الإسلامي من بين أهم التيارات التي تشكل الجالية المسلمة : الجزائر، المغرب، السعودية، كأن السلطات الفرنسية كانت تريد صورة أوضح عن تلك التيارات و تحركاتها فأنشأت لها تنظيما يسهل التحكم فيه، بما أن المسؤول عن ذلك التنظيم مرغوب فيه و يتمتع بثقة كبيرة من طرف الحكومة الفرنسية، التي لا تريد أن تر تنظيما حقيقيا للمسلمين يلعب دورا على الساحة السياسية و المدنية"[3]

فخير الأمور بالنسبة إليهم كانت أن يسرعوا في افتعال الأحداث و خلق المجلس من أجل قطع أي رغبة في أي مبادرة من الجهة الأخرى (جهة الجالية نفسها)، التي لم تكن تولي في تلك الفترة أهمية لضرورة تجاوز الصراعات و المصالح التي كانت تعاني منها"[4].

إن الغموض الذي يسود السياسة الفرنسية إزاء الإسلام و المسلمين في فرنسا ساعد على الفوضى السائدة على الساحة الفرنسية، فهناك عدّة مفكرين مسلمين فرنسيين وعرب، تقدموا باقتراحات بنّاءة من أجل بعث الإسلام في فرنسا بخصائصه المميزة، ولعل أحسن مثال ما تقدم به (Jack Berque) [5]وزير التربية الفرنسية آنذاك في ظل حكومة (Jean Pierre Chevènement) مقترحا إدخال الدراسات العربية في الأقسام الثانوية الفرنسية، ذلك من أجل إثراء الثقافة العربية الإسلامية في فرنسا، و تمهيدا لإعداد جيل من أبناء

---

[1] موقع جريدة " Le FIGARO"

[2] سعدي بوزيان. المرجع السابق. ص 89.

[3] خاصة ما أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية تعيينه رئيسا للمجلس الفرنسي للدين الإسلامي، تقدم له سفير إسرائيل بفرنسا بأحرّ التهاني و زاره في مكتبه الخاص. فإن أخطاء سياسية مثل هذه أبعدته أكثر فأكثر عن واقع المسلمين و شوهت مشروعيته لديهم، و لكنه في مقابل ذلك يتمتع بثقة الحكومتين (الجزائرية و الفرنسية)

[4] Alain Boyer « l'islam en France » paris. PUF. P19.

[5] المستشرق الفرنسي الراحل (خلال فترة 1999/1996).

العرب والمسلمين القادرين على الدفاع عن هويتهم في إطار مجتمع علماني فرنسي.[7]خلافا للولايات المتحدة الأمريكية، لا تنظر فرنسا إلى نفسها على أنها بلد هجرة، في حين أنها كانت أول دولة أوربية شهدت انحصار ديمغرافيتها بشكل واضح بداية من القرن الثامن عشر، حيث أن شخصا واحدا من أصل كل أربعة أشخاص يعيشون في فرنسا هو من أصل أجنبي،[8]كما أنها البلد الأوربي الأكثر قدما و الأكثر ثباتا في استقدام السكان من الخارج، و مع ذلك فإنها تعتبر نفسها جماعة وطنية متجانسة. [9]

إن حق الولادة، وهي تلك القاعدة التي تجعل من كل طفل يولد بفرنسا فرنسيا، أياّ كان أسلافه، يظهر جلياّ في القانون الفرنسي، مدوّن صراحة في قرار القانون الفرنسي، وفي قرار لبرلمان باريس في 23 فيفري 1515م و مفصل بإسهاب في أول دستور فرنسي لعام 1791م، كما أن التطور اللاحق باستثناء فاصل القانون المدني البونابارتي لعام 1804م [1]، و إلغاء فيشي، يذهب في الإتجاه نفسه، فالحق في الجنسية أكد من منتصف القرن التاسع عشر "حق الولادة" مقارنة برابطة الدّم.[2] و قد وضعت الأمم المتحدة لهذا المفهوم عبارة "إرادة العيش المشترك"[3] مجموعة من القيم المسلّم بها جمهورية ضمنيا (عكس ما هو مفهوم جرماني– بيولوجي أساسا).

فالأشخاص الذين يهاجرون مدعوّون للتقيد بالنموذج الجمهوري، على أن يتخلّوا عن أي هوية أخرى....! خاصة ما تعلق الأمر بتنظيم جماعات إثنية خاصة غير رسمية، و اعتبارا من العام 1881م صار التجنيس شاملا، فالقانون و التدريس ثم العمل يحثون على أن يكون المهاجرون من جنسية فرنسية، على العموم ما يجب أن نستخلصه هو أن فرنسا دولة عظيمة، ديمقراطية، علمانية، لكنها ذات مجتمع غير متجانس و لا تقرّ بذلك. هذا ما يفسر ربما بصفة مؤكدة التخوفات التي تظهر إزاء التواجد الإسلامي في فرنسا هذا من جهة،

---

[1] ذهب حتى إلى أبعد من ذلك باقتراحه لفتح معهد ابن رشد ( ) بباريس،من أجل فسح المجال أمام ترقية الدراسات الإسلامية بفرنسا تتماشى مع فترة بعث إسلامي حيث تقوم الحكومة الفرنسية بتمويل هذا المعهد و كان يراد من وراء ذلك بعثا إسلاميا من طرف المسلمين بأنفسهم بعيدا عن أي نفوذ حكومي معرقل.

[2] Patrick Weil « la France et ses étrangers » paris, ed calmann, 1991, p 119.

[3] حسب ما جاء في دستور الجمهورية الخامسة. المادة 06. الفصل 01.

[4] Weil. Op.cit. p 116.

[5] idem.

[6] دراسة أشرف عليها (Michel Tribala) لحساب المؤسسة الوطنية للدراسات الديموغرافية. في موقع: www.SNED.fr

بالإضافة إلى إمكانية أن يفسر ذلك، التسارع من أجل إقامة المجلس الفرنسي للدّين الإسلامي، خاصة في تلك الفترة من التوتّرات الخارجية و الداخلية !

و حتى هذا المجلس بحدّ ذاته موضع اختلافات، حيث إذا ما قارنّا الحكومتين الأخيرتين في فرنسا، نجدهما تختلفان في المبدأ، لكن لا تختلفان في الهدف، فما هي الغاية منه إذن؟ هل هي سياسية أم إستراتيجية؟

جاءت حكومة (ساركوزي) مبنية على مبدأ إعادة النظر في القانون الذي يفصل بين الدّين والدولة (1905م)، بالإضافة إلى محاربة الإسلام المتطرف"[1].أما حكومة (DEVILLEPIN) جاءت بمبدأ إنشاء "جمعية الإسلام الفرنسي"، تعرف بنفسها على أنها بمثابة إعادة النظر فيما تمّ إنجازه في الحكومة السابقة أي في المجلس الفرنسي للدّين الإسلامي، حيث ستبدأ في العمل بداية من شهر أفريل 2005م، بالإضافة إلى تنظيم وتدعيم الدورة الدراسية و التكنولوجية للأئمة جزء من الدراسة ديني سوف يكون متبع من طرف معهد مسجد باريس بالمقابل مع تكوين للغة والثقافة الفرنسية.

[1]Journal « LIBERTE » du 13 décembre 2004, « les conditions de Deville pin »

المبحث الثالث:

مختلف التحدّيات التي تواجه الجالية المسلمة في فرنسا

السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل المسلمون قابلين للإندماج في مجتمع غير مسلم مثل فرنسا؟

في الحقيقة يلاحظ رفض للإندماج من طرف المسلمين، يرجع ذلك الرفض الذي تبديه الجالية المسلمة لأسباب غير معروفة طبيعتها، هل كانت ترجع إلى رفض لمبادئ ونمط الحياة الفرنسية أو رفض لأسباب الصراعات التي تستهدفها؟أو أن الرفض هو من أجل المعاداة و التناقض؟ بمعنى آخر هل هذه الجالية ترفض أخلاقية المجتمع أو البيئة التي تتواجد فيها؟ في الواقع لا يوجد موقف واحد للجالية المسلمة في فرنسا، بل هناك عدة مواقف تشكل ردّا على التحديات التي يفرضها ذلك الوجود في ظل محيط و مجتمع مختلف، يمكن تلخيص تلك التحديات في كل من الإيديولوجية السياسية و حتى الشرعية.

التحديات الإيديولوجية :

تتلخص أو تدور أساسا بالهوية في الصراع بين ثقافتين، كيف ذلك؟ فكيف بإمكان للإسلام و المسلمون أن يعيشوا في بلد غير مسلم دون الزوال؟ كيف له أن يجد مكانة في فرنسا العلمانية المبنية على التقاليد الثنائية (اليهودية–المسيحية)؟

إن ما لا يوجد فيه شكّ هو أنه صراع دائم بين هويتين: الهوية الإسلامية التي تتمثل في مجموعة خصائص دينية و اجتماعية و ثقافية تشكل إسلامية الجالية المسلمة مهما كان الأصل أو العرق الذي تنتمي إليه، بكونها تؤسس جزء من الأمة الإسلامية بأكملها مهما كانت الأغلبية أو الأقلية لأن في واقع الأمر ليست الأقلية (مهما كانت جالية أو طائفة أو مجموعة) معزولة عن تلك الأمة، حيث أن التعبير في حدّ ذاته يجمع كل من الأقلية والأغلبية. "هذه الهوية الإسلامية تحمل في طيّاتها 03 أبعاد تستهدف: [1]

[1] "تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد". مركز الدراسات العربي الأوربي. المؤتمر الدولي الأول من 12 جانفي 1993. باريس: ملخ حول أحوال الأقليات المسلمة في أوربا الغربية.

ا–نقل مبادئ الإسلام الإثنية لأجيال المستقبل.

ب–التعاون بين أطراف الجالية للدفاع عن القيم الإسلامية

ج–العمل من أجل تنمية تلك القيم في المجتمع الفرنسي (غير الإسلامي)

و في نفس الوقت الهوية الفرنسية تحمل في طياتهاالعمل من أجل الحفاظ على مبدأ الفصل بين الدين والدولة، الدفاع عن القيم المسيحية–اليهودية.عبر اللقاء مع هذه الهوية المتفاعلة ينشأ الصراع مع الهويتين، فاللقاء بين الثقافات يعتبر مصدر الرهان، فهو يؤدي إلى المثاقفة و يفتح المجال للتفكير، فما هي المثاقفة؟ وهل هناك انهيار للثقافات الأصلية عند حدوثها؟

المثاقفة هو ذلك التطور الذي لا يبلغ أبدا غايته، نتيجة لأنه لا يوجد ثقافة مغلقة، بالتالي المثاقفة دائمة ما دام هناك اتصال دائم بين الفرق البشرية.

بدأ يتضح مفهوم المقاربة"[1] في أرض الواقع في عام 1936م خلال مذكرة خاصة بدراسة المثاقفة لكل من : Heskovit, Linton, Redfield[2]، الذان اتفق على أن يكون تعريفها كالتالي: "هي مجموع من الظواهر التي تنتج من اتصال مستمر و مباشر بين فرق من الأشخاص ذات ثقافات مختلفة، التي تؤدي إلى تغيرات في النماذج الثقافية الأولية لإحدى أو لكلا الفريقين" [3] إذن المثاقفة هو تطور ساري حيث تكون الأسباب في وجودها خارجة عن الفريق، كما أن السبب في وجودها هو وجود لقاء. و إذا تأملنا الكلمة نجد أنها مشكلة بشكل ديناميكي، حركي، فمن أجل فهمها (المقاربة) يستحسن تحليل ذلك التطور الساري الذي يختلف عن نشر الثقافة، هذا ما يستلزم أن نستنتج أنه لكي تكون هناك مثاقفة يجب على الإتصال أن يكون مباشرا و مستمرا، و ينتج عن هذا الإتصال الدائم والمباشر تغيرات في النماذج الأولية لثقافة الفريقين أو على الأقل لفريق واحد منهما.

---

[1] كمصطلح ظهر في 1880. اشتق كلمة POWEL كلمة المثاقفة من أجل عرض التحولات الثقافية التي يعيشها المهاجرون الذين كانوا يصلون إلى الولايات المتحدة

[2] باحثين في علم الاجتماع الأمريكي

[3] كوش.دونيز."مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية" الإكتشاف. 1998. ص 74.

يجب تمييز المثاقفة كذلك مع التغيير الثقافي الذي لا ينتج حتما من الإتصال بين فريقين، ومع التمثيل الذي ما هو إلاّ مرحلة من المثاقفة، كما لا يجب خلطها مع الإندماج الذي يهدف إلى ظاهرة إجتماعية و لا ثقافية حيث أنه هو إمكانية المشاركة في حياة المجتمع. ففي هذه الحالة المشاركة هي التي تؤسس الإندماج. لكن بعض الثقافات تطرح مشاكل في الإندماج و لو أن كل ثقافة هي إنتاج المثاقفة، ما يهم أكثر بالتالي هو وجود أو توفر مصطلحات التبادل دون أن ننسى أن المثاقفة تستلزم بكثير الفصل بين الظواهر الثقافية والظواهر الإجتماعية، لكن"[1] طبيعة الإتصال بالنسبة لهذه المجموعة من الباحثين ليست مدروسة، و منها يوجد جهل معمق للجدلية المنجرة عن العلاقة بين الثقافة والتيارات الإجتماعية.

بالنسبة لـ (Bastide) كلمة المثاقفة لا تعني النظير، فهو يفضل مصطلح تداخل أو تشابك الثقافات، هذا من جهة التعريف، أماّ من جانب البحث يصرّ (Bastide) على أهمية دراسة الهياكل الإجتماعية والمنظمات الإجتماعية التي تؤثر على سياق المثاقفة، فهو يشير إلى ضرورة دراسة الثقافتين بما أن هناك تداخل.

يقترح نموذجية الإتصالات الثقافية لاجتناب تفتت البيانات الأحادية الموضوع والتعميمات التعسفية، لذلك يقترح 03مقاييس أساسية للدراسة:[2]

مقياس سياسي:يعتمد على حضور أو غياب استعمال الوقائع الإجتماعية الذي بدوره يقدم فيه ثلاث حالات نموذجية: مثاقفة تلقائية، مثاقفة منظمة أو مرغمة، وأخيرا مخططة و مراقبة ذات المدى الطويل.

مقياس ثقافي: مشكل بتجانس أو تباين الثقافات

مقياس إجتماعي: حيث تختلف المثاقفة حسبما يكون الأمر يتعلق بمجتمع مغلق أو مفتوح.

---

[1]إن أعمال (HERSKOVIT.LINTO. REDFIELD) تعرضت لانتقادات بحجة أن تلك الأعمال يطغى عليها الشكل المغرب للثقافة هو ذو امتياز لذلك كانت إن صحّ التعبير ملطخة بالعرقية.

[2] كوش.د. المرجع السابق الذكر. ص 76.

إذن الشيء الأساسي بالنسبة له في دراسة مختلف العوامل، هو الأخذ بعين الإعتبار مختلف الهياكل الممكنة التي ترسم العلاقات الإجتماعية، من هنا نستنتج أنه لا بدّ من الأخذ بعين الإعتبار السببية الجدلية التي تكون إما داخلية أو خارجية:

- السببية الداخلية لثقافة ما لها سيرها الخاص و منطقها الخاص وبإمكانها مساعدة أو إيقاف التغييرات الثقافية التي تنمو خارجيا.
- أما السببية الخارجية فهي تخص درجة تأثير ثقافة ما على ثقافة أخرى.

ومنه فإن ظاهرة المثاقفة ظاهرة إجتماعية ذات أبعاد و حتى نتائج سياسية [1]يمكن أن تكون معقدة و حتى غير ملائمة في بعض الحالات (ما وصلت إليه ظاهرة الحجاب في فرنسا مثلا) و لا أي تغير البيئة الإنتمائية بغيرها ليس ممكنا من حيث إبادة عرقية (اختفاء ثقافة على إثر عداء وثقافي) أو إقصاء لمجموعة بشرية تحمل ثقافة مختلفة عن ثقافة الفريق الآخر بحكم أن الثقافات تتحول و تتجدد باستمرار، لذلك يجب إيجاد الوسائل التي تسمح بالمحافظة على ذلك الإستمرار لأقصى حدّ ممكن من الزمن كما هو الحال بالنسبة للجالية المسلمة بفرنسا و إندماج هذه الأخيرة بالنظام اللائكي الفرنسي، فقد كانت الطرق للوصول إلى ذلك قد فشلت، فقد أدت المبادرة الأخيرة –مبادرة المجلس الفرنسي للدين الإسلامي– أدت إلى نجاح تلك العملية التي هي جزء من المثاقفة (الإتصال)، وذلك بواسطة الحوار و التشاور، حيث أنها طريقة محترسة مكنت من مساعدة انخراط عدد من ممثلي الجالية المسلمة في فرنسا. (...أنا مستعد لاستشارات تكون نافعة لمساعدة مبادرة الحوار و التي في الحقيقة لا تخص إلاّ المسلمين، حيث يكون تنفيذها بعد موافقتهم مشجع من طرف الدولة.... إن الزمن الذي كانت فيه الدولة تستطيع، في مثل هذا الميدان فرض إرادتها قد مر، فهي مرهونة بتغيير الطريقة، حيث تجتهد فقط على مساعدتهم).[2]

[1]Jocelyne Césary. Op.cit. p 188.

[2] تصريح الوزير السابق للداخلية الفرنسي جون بيار شوفانمان مقتبس من مجلة الشرق الأوسط. العدد 80. ص 99.

-التحديات السياسية:

تتلخص بدورها إما تضامن أو تهميش، مبدئيا إن واقع الأقليات المسلمة أينما وجدت يكون متأثرا بالإنعكاسات السياسية الصادرة عن مجتمع البلد المضيف، وهذه ظاهرة سياسية شكلت بالنسبة لها مادة للحوار و حتى للرهان السياسي، من أجل فهم ذلك لا بد من العودة إلى دراسة السياسة التي تمارسها الحكومة الفرنسية إتجاه تمثيل المسلمين لمعرفة إذا ما كانت الجالية المسلمة تخضع لهيمنة القوى السياسية أم تستفيد من تلك القوى انطلاقا من التوجهات التالية:[1]

***التوجيه الأول:** يستهدف دمج الجالية المسلمة مع القوى الأخرى انطلاقا من قاعدة احترام الهوية الإسلامية، هذا التوجيه يتحقق بضرورة إيجاد قيادة ذاتية محددة للمجتمع من أجل تنفيذ سياسة شرعية للإندماج مع الحفاظ على كل القيم التي يتحلى بها المجتمع (مثال ما تمارسه حاليا بلجيكا، بريطانيا، و نوعا ما فرنسا).

***التوجيه الثاني السياسي[2]:** يستهدف بدوره خلق مناخ من التشابه بين كافة القوى في المجتمع الفرنسي الذي تتواجد فيه الجالية المسلمة و ذلك عبر امتصاص أي خصوصية منفردة للهوية و الثقافة الإسلامية

و يمكن أن تكون تلك القوى مؤثرة أو متأثرة و حتى في بعض الأحيان تجلب تخوفات النظام (مثال التخوف من الإسلام الذي تم ابتكاره في وسط المجتمع الفرنسي)

-التوجيه السياسي الثالث[3]: أما هو فيستهدف مباشرة التصدي، فقد قامت عدة أحزاب متطرفة أو محافظة في أوربا الغربية عامة و في فرنسا بالخصوص عبر نشر وتنمية التفكير المضاد لوجود المسلمين فوق ترابها، و زرع روح التخوف من الإسلام (إسلاموفوبيا) في المجتمع الفرنسي، خاصة في المدارس، مثل الأفكار التي تقوم على أن المسجد مثلا

---

[1] كوش.د. المرجع السابق. ص 123.
[2] كوش. د. المرجع السابق ص. 124
[3] كوش. د .المرجع السابق.ص 124

مضاد للكنيسة أو الحجاب هو خطر و تهديد كبير للحريات العامة، على أساس أن الإسلام تهديد للهوية و الثقافة الفرنسيتين[1]

مقابل هذه التحديات السياسية التي تم ذكرها و التي تخص الجهود الواجبة أو التي تنتظر الجالية أن تبذلها مقابل الحفاظ على التعايش مع النظام الفرنسي و الثقافة الفرنسية، إلى جانب ذلك هناك تحديات لا بد أن تتبع لتخوض مهمة محاربة التيارات الإسلامية المتطرفة التي لها عدة شبكات مختلفة حتى خارج فرنسا، منها ألمانيا، بريطانيا، هولندا، اسبانيا وغيرها تعتنق مبادئ سياسية متعددة تشوه الصورة الحقيقية للإسلام و المسلمين، لذلك الجالية المسلمة تعاني من مزج غير عادل بين بعض تصرفات المحرضين و بين هويتها الإجتماعية[2] –الثقافية و الرأي العام يبقى دائما منذهش و متخوف من مثل هذه التحديات، فعلى المسلمين أن يكونوا أكثر حساسية لما يجري خارج فرنسا (خاصة بفلسطين) و أن تكون واعية أكثر فأكثر بحاضرها و مستقبلها و العمل دوما على أن يتضح ، لكي تصبح جزءا مشاركا في تحقيقه. فإن أداة مثل المجلس الفرنسي للتمثيل الإسلامي يجب أن تبقى – حسب رأينا– مجلسا دينيا يسمح بالإندماج لمجتمع يؤمن بالفصل بين الدين و الدولة، و ينضم إلى اللائكية إلى حد الآن كضمان لتمثيل الجالية المسلمة بفرنسا (بغض النظر على ما إذا كان تمثيل كامل أو ناقص) يجب أن يلعب دوره الأساسي المتمثل في الدفاع عن المصالح الدينية للمسلمين على الأقل وترك لأعضاء الجالية الفرصة في تحمل دور آخر ألا و هو الدفاع عن المصالح المدنية والسياسية، بالدعوة إلى النضال في الأحزاب السياسية، ليكون هناك على الأقل مستوى أدنى من الدفاع عن مصالح المسلمين بفرنسا سواء على المستوى الوطني أو الدولي.[3]

إن صورة الإسلام قد تعرضت إلى محنة قاسية منذ أحداث 11 سبتمبر، حيث أصبح من الصعب تصور كيف أنه يكون ترحيب و اعتراف بهذا الدين في وسط محيط منذ النبذ والعداوة (أصبحت صورة الإسلام مشوهة)، فلا يمكن عقاب مجتمع أو أمة بأكملها بسبب

---

[1] Jocelyne Césary. Op.cit. p 189.

[2] تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. مركز الدراسات العربي الأوربي. المؤتمر الدولي الأول من 12 جانفي 1993.باريس ملخص البحث حول أحوال الأقليات المسلمة في أوربا الغربية.

[3] عبد الله العروي "الإسلام و الغرب و حوار المستقبل" دمشق. 1998. ص 33.

خطأ ارتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص، من الصحيح أن هذه الأحداث قد أبرزت صدمة بين الحضارات، على أي حال فإن وسائل الإعلام الغربية أعطت صورة مطابقة لذلك، لكن لا بد على المسلمين في ظل كل هذا أن يصدقوا بمبدأ حوار الثقافات، الذي ينبع من الحوارات و النقاشات [1]فالدين الإسلامي هوأساسا دين حوار، و بالتالي لا بد من نبذ التطرف و التجنّن، فكل المجتمعات لها مجانيتها، فلماذا إذن يمنع للمسلمين أن يكون لديهم مجانيتهم؟

يوجد إرهابي ديني في إيرلندا على سبيل المثال يسمى (Ariel Sharon) الذي يقتل يوميا أشخاص أبرياء باسم الحفاظ على الدين اليهودي. بالتالي يوجد انزلاق في كل الديانات لذلك لا بد من تعزيز التقارب بين الهويات و الثقافات بالتالي بين المجتمعات ذات الديانات المختلفة، إنه اتصال يجب أن يكون مؤسس، مهيكل، و دائم من أجل أن تكون لديه فعالية و نتائج أفضل[2].

إن المجلس الفرنسي للدين الإسلامي يكمن دوره في هذا السياق خاصة، لكن المسؤولية يجب أن تلقى كذلك على عاتق البلد الأصلي للجالية المسلمة في فرنسا، الذين لهم مهمة يجب تحقيقها إزاء هذا المجتمع، يجب على هذه البلدان أن تستثمر في هذه الجالية و تساعدها على ترقية نفسها في محيطها الذي يختلف عن المحيط الذي جاءت منه، لذلك يصبح تدعيم العلاقة المستمرة و في كل المستويات وليس بالتمويل فقط، بين هذه الجالية و بلدانها في المستقبل شيء ضروري و مفروغ منه.

-التحديات البسيكولوجية:

إلى جانب المشاكل الخاصة بهوية ومشروعية الجالية المسلمة، هناك مشاكل التعايش[3]وهذه ليست المشاكل الداخلية المعروفة، بل تلك المتعلقة بالهوية المعاشة يوميا، انطلاقا من أن تعايش الجالية المسلمة مع الجماعات غير الإسلامية ذات الأغلبية هو من شروط انتعاش وجود الأقلية المسلمة في بلد غير مسلم، لذا فإن بسيكولوجية العلاقات

---

[1]« l'Islam en France et les réactions aux attentats du 11/09/2001 » sur site Internet : www.ifop.com

[2]www.ifop.com

[3] مجلة شؤون الأوسط. فبراير 1999. رقم 80.

"أقلية–أغلبية" هي معطى أساسي، فحسب القبول أو الرفض المعبر عنه في الوعي الجماعي وحسب موقف الجسمالإجتماعي غير المسلم يمكن القول أن شروط تعايش الجالية المسلمة في ظل كل هذه المعطيات تصبح إما ممكنة أو غير ممكنة، وبشكل عام فإن الرأي العام الفرنسي بما فيه النظام السياسي، متأرجح بين هذين القطبين من الآراء.[1]

أنصار القبول بالتعايش هم الأقلية في المجتمع الفرنسي، و ذلك بسبب اقتناعهم على أن التحديات السياسية والإيديولوجية مع الجالية المسلمة تتطلب المواجهة العكسية وهي تسهيل تحقيق التعايش، فعلى سبيل المثال ألمانيا و فرنسا و بريطانيا لم تتعالى بعد إلى درجة التحديات البسيكولوجية و كيفية التعامل معها رغم الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل في إطار الحوار مع الإسلام [2] (الذي هو جزء من المثاقفة) أما بلجيكا و هولندا والدول الإسكندينافية فقد فصلت في القضية و اختارت قبول التعايش.

وللتحديات البسيكولوجية جذور تاريخية، ففي الدول الأوربية التي فيها نسبة كبيرة من المهاجرين فإن صورة الإسلام و المسلمين في تراجع رغم وجود مصالح مشتركة. إذن هذه التحديات البسيكولوجية هي و للأسف أسيرة علاقات عرض القوة التي تفصل ما بين الإسلام و الغرب و ما بين صانعي التناقضات (الخيالية) التي تعارض سلفا أي إتصال أو مبادلة بين الغرب و الإسلام. إنها رؤية تاريخية تشكل نقطة النقد لجدلية التحديات و التي على أساسها تتعارض الإتجاهات. [3]

يعتبر واقع الأقليات المسلمة في أوربا عامة و في فرنسا على الخصوص هو في تطور كبير و هذه الظاهرة التاريخية و الإجتماعية، التي بدأت تصبح سياسية، تعتبر ظاهرة التلاقي بين الحضارات (أخذت بعد حضاري) و الهادفة بالتالي إلى التوسع سواء داخليا أو خارجيا، هي التي تؤدي إلى توليد قوى التنافس المتخاصمة.

يجب عدم إهمال نقطة أو مجال مهم في هذه الدراسة و هو المجال التربوي [4]، فإن تعليم الإسلام دينا و ثقافة في المدارس و الجامعات الفرنسية غالبا ما يواجه بمعارضة

[1] كوش. د. المرجع السابق الذكر. ص 106
[2] مجلة شؤون الأوسط. فبراير 1999. العدد 80.
[3] عبد الله العروي. نفس المرجع السابق. ص 38، ص 39.
[4] تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد.مركز الدراسات العربي الأوربي.المؤتمر الدولي الأول من 12 جانفي 1993.

السلطات الإدارية رغم أن تدريس الدين الإسلامي ميزة جيدة للحضارة الإسلامية و أداة للتقارب ما بين الجاليات الإسلامية الأخرى خارج فرنسا. لا بد من الإشارة أن تعليم الدين الإسلامي لم يقر دستوريا في فرنسا علما أنه لا توجد حواجز قانونية (في فرنسا أو على مستوى المجموعة الأوربية أو الدولية) تمنع اتخاذ مثل هذا القرار بما أنه سبق وتمت الموافقة قانونيا[1] على إقرار المساواة التي تستهدف تعزيز عملية دمج الجالية المسلمة بفرنسا والحفاظ في نفس الوقت على قيمها الإجتماعية و الثقافية التي تشكل هويتها. هذا على أحسن الأحوال لا يمنع من استخلاص النقط التالية التي تؤكد وجود ثلاث ثوابت:

1-إن ظاهرة تجدر المسلمين بفرنسا تسير نحو التوسع خلال السنوات القادمة بسبب نمو حركة تدفق المهاجرين المسلمين إليها من جهة، و من ناحية بروز الأجيال القادمة من فرنسيين مسلمين.

2-سيحصل تطور إيجابي على مستوى الإعتراف المحدد بحقوق الجالية المسلمة بفرنسا بما يتوافق مع النظام العام الفرنسي، على الأقل بخلق جوّ من المساواة بين الأبعاد الإيجابية لمختلف حقوق الجالية و لو أنها تبقى التحقيقات هذه في غالب الأحيان مرهونة برهانات سياسية واضحة (انتخابية).

3-الطريق طويل أمام الجالية المسلمة في فرنسا لكي تتمكن من تحقيق المساواة في الحقوق و الواجبات أمام الإختلاف الواسع على المستويات الإجتماعية و الثقافية والقانونية بين المسلمين و غير المسلمين في فرنسا، لكن قد يبقى الأمل فينا كبيرا مرتبطا بالأجيال القادمة بكونها تتواجد و تتربى في ظل التقاليد الديمقراطية و العلمانية، يمكنها أن تلقى حلاّ مناسبا لمرض مزمن يدعى "بالتبعية".

[1] Jocelyne Césary. Op.cit. p 195.

الخاتمة

يكادمن الصعب وضع الخاتمة لموضوع مفتوح و متشعب وبمثل موضوع الجالية المسلمة بفرنسا و خاصة إذا تعلق الأمر بإشكالية الإندماجالإجتماعي والسياسي التي هي محور التلاعبات السياسية و الاقتصادية و حتى الإستراتيجية التيتضل وسيلة في يد النظام الفرنسي و الأروبي وحتى العالمي .[3]

بالرغم من وجود إدماجسوسيو–إجتماعي صعب، هناك بعض المؤشرات تدل على أن إندماج الجالية المسلمة في فرنسا في طريق السيران و التحقق، وذلك بسبب تفاقم ظاهرة الزواج المختلط، انخفاض نسبة الزيادات، تعميم استعمال اللغة الفرنسية لدى أفراد الجالية بالإضافة إلى تحسين مستوى الدراسة إذ أصبح يماثل مستوى الفرنسيين الذين ينتمون للطبقة الإجتماعية الأصل"[3]. فمن هنا نستنتج أن مشكلة الإندماج هي مشكلة سوسيو–إجتماعية أكثر من ماهي سوسيولوجية، لذلك فإن مشاكل الضواحي ماهي إلا نتيجة لتكثيف مجموعة من ظواهر الكبت، و اللاإستقرار المادي و الإجتماعي التي تلمس فئة من سكان تلك المناطق سواءكانوا مسلمين،أو غير مسلمين أي بغض النظر عن دينهم أو أصولهم، فإنها عملية تؤدي فعليا إلى تعبئة سياسة وإيدوبولوجية في نفس الوقت إن الإعتراف بالإسلام كطلب سياسي جديد في الضواحي التي يشار إليها و الصعبة يصبح أمر واقعي، لا يجب تنكره مع كل ما يخفي ذلك الأمر في باطنه من علاقات تربط هؤلاء الشباب منذ ولادتهم و التي لابد من تسييرها وضبطها ,بالفعل فعبر ما تم عرضه فإن المشكل لا يكمن في كونهم مسلمين بالهوية هو الأمر الجديد بل طريقة أو وسيلة عرض ذلك على المجتمع الفرنسي الذي يعيشون فيه[1] .

[1] - Dominique Schnapper , la communauté des citoyens sur L'idée moderne de nation, ed Gallemard, France 1998.

[2]– les français de souche

[3]- The problems so oftewassocialed with this colortbie less with these persous themes elves thau with observers who attempt to understand the cathégory « young musulm en europ » through conventrial concepts of » community and identity. »

لابد من التخلي عن فكرة الحصر التعسفي والإستبدادي للأفراد في النظر للإسلام والمسلمين بفرنسا،إلا في الإطار الثقافي أو إلا في إطار ما يسمى بالجالية المتميزة بقدم وأفعال وتوجهات موحدة، ومن أجل ذلك ربما يصبح من الضروري الإنقلاع أو الإبتعاد عن التعريف الضيق والغير ملائم المتمثل في هوية وحيدة وغير قابلة للتبديل من أجل تفعيل البعد التنوعي للهوية (الشخصية) .(هجناء، فئة متعددة الثقافات .....) .

على العموم فقد تم تبيان أن أبناء المهاجرين المسلمين من جيل ثان وثالث يخلقون هوياتهم الخاصة بهم بواسطة التأليف أو التوحيد، الملاحظة والإختيار لمختلف مظاهر وأنماط العيش الخاصة بأوليائهم إلى جانب المظاهر والأنماط الخاصة بأغلبية مواطنيهم الفرنسيين . مع ذلك تبقى هذه الإستراتيجية – حسب رأينا– غير ثابتة دائما بل حتى يمكنها أن تتغير يوما بعد يوم وضعية بعد وضعية ، لكن الشيء الإيجابي على مثل ذلك الموقف هو أنه يسمح أو يخلف نوع من المرونة والتكيف الخاصين ، إن الفرد يعرف مجموعة مهمة من سلم اللهجات ، واللغات وكذا أحكام ثقافية مختلفة يمكنه أن يتكيف بالتالي بدون أن يكون ذلك الفعل بوعي . من هنا فالمشكل الرئيسي لا يتمحور في الهوية المتعددة التي هي في حقيقة الأمر مسلم به ، إنما يكمن في قبول تلك التعددية من جهة من طرفهم ، ومن جهة ثانية من طرف الوسط الإجتماعي وحتى السياسي الذي يعيشون فيه، عندما يصل المجتمع الفرنسي إلى درجة تقبل فكرة أن لكل شخص من هؤلاء المهاجرين المسلمين هوية متعددة قابلة للتغير،إذا كان الفرد المعني نتيجة الزواج المختلط أو نتيجة ثقافة مزدوجة وخاصة باعتبار ذلك ثروة دون أن يحتسب ذلك معضلة ، حينئذ يمكننا أن نقول أن المجتمع الفرنسي – بما فيه الحكومة– قد زرع في أوساط المجتمع أدوات ملائمة للصعود أكثر فأكثر على نطاق الديمقراطية، وبالتالي إمكانية تحقيق الإندماج ، لكن يبقى أنه الميكانيزم الأساسي هو السيطرة على مرونة العمل من أجل تحقيق ذلك الإندماج، فكلما كانت المبادرة من أجله تأتي من طرف النظام كلما كان الأمل أصغر في تحقيقه، ومن أجل تغيير الأحوال لابد من استغلال النخبة المثقفة من طرف الجالية المسلمة والعمل من أجل تكوين ممثليناللإسلام بفرنسا ينبثقون من تلك النخبة المثقفة المسلمة ، هذه كانت كنتيجة رئيسية وتبقى تدخل ضمن التحديات التي تواجه الجالية المسلمة بفرنسا لكونها ضحية الرهانات و التلاعبات السياسية المختلفة ، هذا من جهة، أما من جهة ثانية فما دام المهاجرون يقطنون في أماكن

معزولة داخل المجتمع الفرنسي (الضواحي، الثبوت، القصديرية، .....) ما دام التعايش مسموحا ، لكن تبقى هذه المعادلة نسبية وصعبة فمثلا خلال الستينات سواء فرنسيا أو مهاجرا تعايشا وسكنا بعضا لبعض في ظروف مناسبة ضمن ما يسمى بالسكنات ذات الدخل المحدود ، كما أن فرنسا الثلاثينات كانت متعددة الثقافات ، كان هناك طبقة عاملة ، بورجوازية، أرستقراطية لكن دون أن يطرح ذلك عامل الهوية ، ومن هنا فإن ما نستنتجه هو أن البعد الثقافي للجالية المسلمة بفرنسا هو محور توجهها ، أما مساندة للنظام وقابلة لمجموعة مبادراته المطروحة وكذا قوانينه وإما غير تابعة ورافضة خاصة عندما نعلم أن البديل بالنسبة للفرنسيين هو تكوين مجتمع فرنسي متعدد الثقافات ،الإنتقال من الإسلام في فرنسا إلى إسلام فرنسي عن طريق الإندماج الذي هو تلك العملية التي من خلالها يأخذون الأجانب ببطء ، ثقافة البلد المضيف لذلك يبقى في حقيقة الأمر مجرد مصطلح يستعمل لأغراض ومواقف متعددة ومناسبة للأهداف المسطرة .

يجب أخذ بعين الإعتبار التنوع الشديد للبنية الثقافية والإجتماعية وكذا القانونية للمجتمعات العربية والنتيجة هي أنه على الرغم من المظاهر الكثيرة المتشابهة، لا يوجد في الواقع أي هيكل يسمح بالحديث عن جالية قومية عربية ناهيك عن جالية مسلمة موحدة.

على العموم بغض النظر على الإستنتاجات فإن موضوع الجالية المسلمة بفرنسا وإشكاليةالإندماجالإجتماعي والإقتصادي يبقى على أي حال من الأحوال موضوع حي ومتعرض لمجموعة من التغيرات لا من حيث الواقع ولا من حيث الدراسة والإستطلاع ، أولا نظرا لحيوية وديناميكية الموضوع ، وثانيا نظرا لتوجهه وكونه أداة لتلاعبات سياسية و جيواستراتيجية.

المراجع

أولا:الكتب

ا/باللغةالعربية:

-1) بكر الطيار صالح ،"العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها". موسوعة الخط العربي،الجزء الرابع،1990.

-2) بن النبي مالك،"مشكلة الثقافة". دمشق: دار الفكر المعاصر للطباعة و النشر،1990.

-3) بوحوش عمار والدنيبات محمد محمود، "مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث".

-4) بوزيان سعدي ،" الإسلام و المسلمون في أوروبا الغربية". دار الحكمة ، الجزائر: دار الحكمة ،1993.

-5) بوزيان سعدي ،"الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا". منشورات تالة،الجزائر: الطبعة الاولئ، 1997.التوزيع, بيروت : الطبعة الاولئ، 1992 .221صفحة. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

-6) شلبي محمد، "المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم،المناهج، الاقتراحات والأدوات" .بيروت : دار العلم للملايين.

-7)شيراك جاك ،" فرنسا جديدة فرنسا للجميع".ترجمة انطوان الهاشم واحمد عويدات.بيروت-لبنان، منشورات عويدات، 1995.

-8)عبد القادر حسين،"فرنسا والأديان السماوية". مركز الدراسات العربي الأوروبي،باريس،الطبعةالاولئ، 1998.

-9)عبده محمد،"الاسلام والنصرانية بين العلم و المدينة". دراسة مقارنة بين الاسلام والمسيحية. دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع،1988.

-10)علي الظناوي محمد ،" الأقليات المسلمة في العالم",مؤسسة الريان للطباعة و النشر وفتحي رضوان ،"الإسلام و المسلمون".بيروت:دار الشرق 1982.

-11)مجموعة من الباحثين ، "نظرية الثقافة".الكويت : عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة.

-12)مراد علي، "الزواج المعاصر". الدار الليبية للنشر و التوزيع،1987.

-13) موس مارسيل-حسن صعب ،"تحديث العقل العربي:دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقديم العربي في العصر الحديث".دار الحداثة للنشر و التوزيع،1991.

-14)نور الدين نجيب ، "نظرة أولية في الحضارة و مفهومها".بيروت،دار المنطلق،1998 والفنون،1997.

- 15)إبن خلدون عبد الرحمان، "الأقلية:جذورها و بدورها ". بيروت : دار العلم للملايين، 1964.

-16) أبو دياب فوزي،"المفاهيم الحديثة للأنظمة و الحياة السياسية".بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1971.

-17)السماك محمد ،"موقع الإسلام في صراع الحضارات و النظام العامي الجديد". بيروت-لبنان.دار النفائس،1999.

- 18)العروي عبد الله ،"الإسلام و الغرب و حوار المستقبل".دمشق: 1998.

-19)الكيالي عبدالوهاب،"موسوعة السياسة ".بيروت،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،الجزءالثالث،الطبعة الثانية 1990.

-/باللغة الفرنسية:

1- Abdelkader Lamchichi, »Islam et musulman de France,pluralistes, laicité et citoyenneté », Paris,L'harmattan,1999.
2- Abdelmalek Sayed, « Un Nanterre Algérien, terre des bidonvilles » , Paris :édition autrement dit ,1995
3- Abderahim Lamchichi , « Islam et musulmans de France pluralisme ,laïcité et citoyenneté », Paris : edl'harmattan, 1999 .
4- Alain Boyer, »L'islam en France »,Paris,puf,1992.
5- Alain Gresh, « L'islam, la république et le monde ».Algerie :Casbah edition,2006.
6- Benjamin Stora, « Le transfert d'une mémoire de L'Algérie française au racisme anti- Arabe », Paris : ed la découverte,1992
7- Benjamin Stora, « Ils venaient d'Algerie.l'immigration Algérienne en France 1912-1992 »,edFayard,Paris, 1992
8- Berg EUGENE, »L'apres guerre à la guerre froide,chronologie internationale 1945-1997, »Paris :PUF,1997.
9- Bernard Granautier, « Les travailleurs émigrés en France,Paris,ed Maspero,1973.
10- Catherine Wihtole de Wenden, « les immigrés et la politique » .

11- Cent cinquante ans d'évolution, Paris : Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1988.
12- Chantal Saint-Blancat, « L'islam de la diaspora ».Paris, ed Bayard, 1997.
13- Denys Cuche, « La notion de culture dans les sciences sociales »,Paris :ed la decouverte, 1996.
14- Djilali Benamrane, « L'immigration algerienne en France »,passé,present,devenir ».Alger,sned 1983.
15- Dominique Chevalier, »Lesarabes du message à l'histoire » ,Paris,1995.

16- Dominique Cheveallier , Azzedine Guellouz , André Miquel , « Les Arabes, L'islam et l'europe », edflammarion , 1991
17- Etienne Bruno, « L'islam et la France »,Paris,Seuil,1985.
18- Francoise Gaspard, Claude Servain, « La fin des immigrés »,Paris :Seuil,1985.
19- Gilles Kepel, « Les banlieues de l'islam »,Paris,ed le Seuil,1996.
20- Gilles Keppel, »Les banlieues de l'islam,naissance d'une religion en France »,Paris :Seuil,1987.
21- Goerges Pierre, »L'immigration en France, faits et problèmes »,Paris : éditionArmand Collin,1986.
22- Guy Rocher, « L'action Sociale »,Tome 1,Montreal, ed HMH,1989.
23- Jean Benoit, « Dossier E….comme esclave »,preface de BentaharJelloun,Paris :edAllin Moreau,1980.
24- Jean JaquesFremeau, « La France et l'islam depuis 1789 »,Paris :;1991.
25- Jean Leca, « L'islam,l'état et la société en France »,Paris,Seuil,1987.
26- Jecelyne Cesaris, « Etre musulman en France ,associations,militans et mosquées»,Paris :edKarthala,Ireman, cnrs,1994.
27- Jorges Tapinos, »L'immigration étrangère en France,Paris,PUF,1975.
28- Leila Babes, »L'islam positif la religion des jeunes musulmans de France »,Paris :ed de l'atelier 1997.
29- Louis Gardet et Mohamed Arkoun, »Islam hier et demain »,Paris,1978.
30- Louis Gardet, »L'islam religion et communauté »,Paris, 1978.
31- Luce Kelerman, »La dimension culturelle du développement »,Paris,1992.
32- Madelaine Grawitz, »Lexique des sciences sociales »,
33- Madelaine Grawitz, »Méthodes des sciences sociales »,Paris :10 eme edition,Dalloz,1996.
34- Malek Ben Nabi, » Islam in History and society », Islaamad,Iri edition,1988.

35- Marine Joinville Ennezat « Islamité et laïcité pour un contrat d'alliance « , edl'harmattan, 1998.

36- Max Weber, « Sociologie des religions « , textes traduits par Jean Pierre grassein , introdutions de Jean claudePasseron , ed Gallimard , 1996 .
37- Mohamed Arkoun et Jaques le Goff , « Histoire de L'Islam et des musulmans en France du moyen âge à nos jours » , Paris : ed Albain Michel ,2006 .
38- Mohamed Arkoun »Penser l'islam aujourd'hui »,Alger : la phomic,ENAL,1993.
39- Mohamed Arkoun, «Qu'est ce que l'islam ? »Paris,Seuil,1988.
40- Mohamed Arkoun, »Essai sur la pensée islamique »,Paris :Seuil,1988.
41- Nadir Marouf, « Identité- communauté,Paris,l'harmathan »,1995.
42- Nancy L.Green et François weil , « citoyenneté et émigration , les politiques du départ» ,Paris : édition de l'école des hautes études en sciences sociales, 2006.
43- Nicolas Sarkozy , « LA république , les religions , l'espérance «les éditions du CERF , Paris 2004
44- Olivier Carrée, « L'islam laïc ou le retour à la grande tradition »,Paris :edarmond collin,1993.
45- Olivier Mizla, »Les francais devant l'immigration,Paris :edition Complexe,1988.
46- Pascal Blauchard, Eric Deroo, Driss EL Yazani ,Pierre Fouriné ,Gilles Manceron, « Paris Arabe » , Paris : ed la découverte , 2003
47- Patrick Weil, « Qu'est ce qu'un Français , Hiptoire de la nationalité Française depuis la révolution », Paris : ed Grasset, 2002
48- Patrick Weil, »La France et ses étrangers »,Paris,ed Calman,1991.
49- Pierre André Tagieff, « Face au front national argument pour une Contr-offensive, »Paris.1992.
50- Pierre Bordieu, »Esquise d'une theorie de la pratique, procédé de trois études d'ethnologie kabyle, »Paris,1973.
51- Remy Leveau,WitholDevenden, « Modes d'insertion des populations de cultures islamiques dans le système politique francais,convention de mire n°247/87,Paris : CNRS ,1991.
52- Sadek Sellam, « La France et ses musulmans , un siècle de politique musulmane 1895-2005 » , édition casba ,2007.

53- Samuel Albert, »Lalaicité une exigence pour la paix,chronique sociale »,Lyon :1997.
54- Smail,Bendiffallah, « L'immigration algerienne et le droit francais ».Paris,preferences,1989.
55- Tarik Ramadhan, »Les minorités musulmanes en Europe et en Europe francophone »,Paris :Seuil,1989.
56- Tarriq Ramadan ,« Les musulmans d'accident et l'avenir de L'islam », édition Sindbad,2003 .
57- Xavier Lannes, « L'immigration en France depuis 1945 »,edLahayeMaritinus.1999.
58- Yvan Gastaut, « L'émigration et l'opinion en France sous la I ère républiques », Paris : édition le seuil .2000.
59- Yves Castaut, « L'immigration et l'opinion en France sous la 5eme république »,Paris :Seuil,2000.
60- Yves PLASSERAUD , »Les minorités »,Paris :ed Gallimard,1988.
61- Yves PLASSERAUD , »Les nouvelles democraties de l'europe centrale »,Paris : ed Gallimard,1996.

ثانيا:المجلات:

ا/باللغة العربية

1- مجلة المجلس الاسلامي الاعلئ،السنةالاولئ،العدد 1،جمادئ الاول 1419 ،سبتمبر 1988.

2- شؤون الاوسط،العدد80،نوفمبر 1999،مركز الدراسات الاستراتيجيةوالبحوث و التوثيق.

3- الثقافة الاسلامية:الماهية والمشروع،جابر حسن،العدد61،المنطلق،جمادئ الاول 1989/1410.

4- هجرة الكفاءات العربية،الاسباب والاقتراحات للحد منها،لعجال محمد امين،مجلة المستقبل العربي،العدد 88،عام 1999.

5- مجلة شؤون الاوسط،العدد14،فبراير1998،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق.

ب/باللغة الفرنسية:

1- « Revue de l'association de solidarité Francho-Arabe », n°78.1988.

2- « Journal institut of muslim minority » affairs, King Abdelaziz, 1979.

3- « L'islam :une religion, une civilisation, une realité vécue par deux millions de musulmans en France, association accueil,Maghreg,1982.

4- « Revue de psychologies des peoples n°698,1989.

5- « The islamic world review, London,1981.

6- Abstracta Islamica,revue des etudes islamiques,n°11.

7- Aounit, « Les véritables défis de la laîcité » Marianne , 27/10/2003.

8- Avis et rapport du conseil economique et social, lesdefits de l'immigration future,rapportpresenté par Michel Gevrey,ed des journaux officiels, paris, 2003.

9- BesmaLahouri& Eric Conan , « la laîcité face à l'islam », L'Express , 18/9/2003 .

10- CF , Stéphanie Marteau , « Mouvements d'humeur » , Le Point, 2/1/2004 .

11- Claire Chartier, « Musulmans mais laîques » , L'Express , 13/12/2004.

12- Communauté algérienne en France, l'urgence d'une organisation citoyenne,Radjal Kaci, la Tribune du 08 Novembre 2000,pages 12et 13.

13- Confluences Méditerranée,Islam et Laicité, edition Larmatan , n°32,hiver 199-2000.

14- Dounia Bouzar, « il est plus facile d'essentialiser L'islam » , Oumma , 16/12/2003.

15- Fadela Amara& Sylvia Zappi, Ni putes ,ni soumises , La déocuverte ,2003

16- Fadela Amara, « Moi , fille d'immigrés , pour l'égalité et la laîcité » , Libération , 2/3/2005.

17- Gilbert Charles&BesmaLahouri , « Les vrais chiffres de L'islam en France »,

18- Haut conseil à l'intégration, la connaissance de

l’immigration,conditions juridiques te culturelles de l’integration, Paris, edition la documentation Française.1996.

19- Haut conseil à l’intégration, la connaissance de l’immigration, conditions juridiques te culturelles de l’integration, Paris, edition la documentation Française. Novembre 2000.

20- L’islam face à la laicitéfrancaise,Soheib Benchikh, Confluences mediteranée, n°32, Hiver 1999-2000.

21- La laïcité à l’épreuve de l’islam, journal Liberté 3109,du 22 Décembre 2002.

22- La pensée politique d’Ibn Khaldoun, revue Abstracta Islamica,1980 par Henri Lahoste. N°42

23- La vérité sur l’islam en France,le nouvel observateur, n2152,du 02 au 08 février 2006.

24- Ministère de l'emploi et de la solidarité , immigration et présence étrangère en France 1997/1998, André Lebon , Décembre 1998 , la documentation française.

25- Rapport du conseil économique et social francais, « les defis de l’immigration future »,presenté par Michel Gevrey, seance du 28 et 29 octobre 2003,n°22,edition des journaux officiels,Paris.

26- Revue : Hommes et migrations : " L'histoire de l'immigration à nos jours, Gallemard, Paris 1995 . l'ordre du jour , n" 1247, janvier-Février 2004 .

27- Revue : hommes et migrations : ! " L'héritage colonial , un trou de mémoire , n" 1228, novembre -décembre 2000.

28- Revue : Migrance ; " Rapport pour la création d'un centre national de L'histoire et des cultures de l'immigration " . n " 19 , 4éme trimestre 2001 .

29- Revue ; Migration, inter-culturalité et démocratie, Jean-Marie Breuvart et François Danvers (ed) Septentrion, presse universitaires, 1998 .

30- Saida Kada& Dounia Bouzar , L'une voilée , l'autre pas , Albin Michel ,2003.216 p .

31- Tariq Ramadan , « Existe - t'il un antisémitisme islamique , Le Monde,24/12/2001.

32- Vincent Geisser , La Nouvelle Islamophobie , La découverte ,2003 ,pp 95-112.

33- Vincent Geisser, La nouvelle islamophobie, La découverte , 2003 , p , 102.

34- Xavier Ternisien , « Les associations de jeunes musulmans prennent leurs distances avec Tariq Ramadan », Le Monde ,24/5/2005 .

35- Xavier Ternisien , « les élites musulmanes a la recherche d'une représentation laîque » . Le Monde, 21/5/2003.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1-http :www.al-islam.com

2-http :www.islamworld.net

3- http :www.islamweb.net

4- http :www.islamway.com

5- http :www.islaam.com

6- http :www.themodernreligion.com

7- http :www.thetruereligion.com

8- http :www.al-sunnah.com

8- http :www.islamicweb.com

9- http :www.geocities.com

10- http :www.convertstoislam.com

10- http :www.mostmerciful.com

11- http :www.islaminthewest.net

12- http :www.travel.maktoub.com

13- http :www.fmes-France.net

14- http :www.memoireonline.free.fr

15- http :www.midadulqalam.info

16- http :www.monde-diplomatique.fr

17- http :www.ifop.com

18-- http :www.generiques.org

الملحق

France

Vers une extension du principe de laïcité ?

Fabien Trécourt

L'affaire Baby-Loup a relancé le débat sur le port de signes religieux dans des entreprises privées. Alors qu'une écrasante majorité de Français est pour leur interdiction, François Hollande a évoqué une piste législative.

Plus de huit Français sur dix sont favorables à l'interdiction du voile dans les entreprises privées accueillant du public. C'est le constat de deux sondages, parus presque en même temps. Selon l'Ifop, en effet, 84 % des personnes interrogées sont opposés au port du foulard islamique dans les commerces, les supermarchés, les cabinets médicaux, les écoles privées ou encore les crèches. Seuls 12 % se disent indifférents, et 4 % y sont favorables. La même semaine, un sondage BVA avançait lui le chiffre de 86 % de Français favorables à une loi interdisant « le port de signes religieux ostensibles dans les lieux où l'on s'occupe des enfants ou les entreprises privées.

« Ces chiffres, très tranchés, sont quasi-identiques à ce que nous mesurions en octobre dernier », remarque l'Ifop. De plus,

phénomène semble généralisé. Les écarts « sont inexistants entre hommes et femmes (84 % d'opposés dans les deux cas) et peu marqués selon les générations (76 % parmi les moins de 35 ans contre 86 % auprès des 65 ans et plus) ou les catégories sociales (82 % d'opposés parmi les CSP+ contre 87 % dans les milieux populaires). » Le dénominateur commun : la plupart des Français pensent que le monde du travail est astreint au principe de laïcité, au même titre que les administrations ou les écoles publiques. Or il n'en est rien.

C'est le serpent de mer du débat sur la laïcité. Comme le rappelle Le Monde, le rapport Stasi proposait déjà, en 2003, qu'une « disposition législative, prise après concertation avec les partenaires sociaux, permette aux chefs d'entreprise de réglementer les tenues vestimentaires et le port de signes religie

pour des impératifs tenant à la sécurité, aux contacts avec la clientèle, à la paix sociale interne ». Même topo entre 2010 et 2011 : le Haut conseil à l'intégration (HCI) préconisait que « l'indifférence religieuse » soit « préservée dans le cadre de l'entreprise ».

Le HCI a proposé d'insérer dans le code du travail un article pour que « les entreprises puissent intégrer dans leur règlement intérieur des dispositions relatives aux tenues vestimentaires, au port de signes religieux et aux pratiques religieuses dans l'entreprise (prières, restauration collective, etc.) au nom d'impératifs tenant à la sécurité, au contact avec la clientèle ou la paix sociale interne ». En janvier 2012, une nouvelle proposition de loi a été déposée, visant « à étendre l'obligation de neutralité à certaines personnes ou structures privées accueillant des mineurs».

Dernièrement, le député UMP Éric Ciotti a proposé de « modifier le code du travail pour donner la possibilité aux chefs d'entreprise, dans le cadre du règlement intérieur, de réglementer l'expression d'opinion, y compris religieuse, au sein de l'entreprise ». Cette initiative fait écho à l'annulation du licenciement d'une employée voilée de la crèche privée Baby-Loup, par la Cour de cassation. La plus haute juridiction française a ainsi rappelé la différence entre l'espace public d'État et le secteur privé, auquel appartient la crèche.

Pourtant, les choses ne sont pas forcément aussi tranchées dans la réalité. Interrogé jeudi soir sur le sujet, le président de la République François Hollande a fait remarquer que des structures privées reconnues d'utilité publiques dépendaient parfois du financement de l'État, jusqu'au trois quarts pour certaines d'entre elles. Dans ce cas, a-t-il indiqué, il serait éventuellement possible d'étendre l'application du principe de laïcité. Un nouveau projet de loi pourrait donc être élaboré en ce sens. Réponse dans les mois qui viennent.